رسالة الدكتوراه المقدمة من الطالب معتصم محمد اسماعيل بعنوان

دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة – سورية أنموذجاً

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2015/08/23 الساعة التاسعة صباحاً وأجيزت

أعضاء لجنة الحكم على رسالة الدكتوراه

الأستاذ في قسم الاقتصاد **الدكتور موسى الغرير**

الأستاذ في قسم الإحصاء التطبيقي **الدكتور عبد الكريم حسين**

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد **الدكتور حسن حجازي**

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد **الدكتور حسين الفحل**

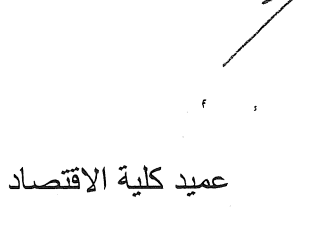

المدرس في قسم الاقتصاد **الدكتور مظهر يوسف**

النائب العلمي

عميد كلية الاقتصاد

الْجُمْهُورِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّورِيَّةُ

جَامِعَةُ دِمَشْقِ

كُلِّيَّةِ الْإِقْتِصَادِ

قِسْمُ الْإِقْتِصَادِ

دَوْر الْإِسْتِثْمَارَات فِي تَحْقِيق التَّنْمِيَة الْمُسْتَدَامَة
(سُورِيَّة أَنمُوذَجاً)

رِسَالَة أُعْدَّت لِنِيل دَرَجَة الدُّكْتوراه فِي الْإِقْتِصَاد

The role of investment in sustainable development

(Syria model)

Search prepared to get a doctorate degree in economics

إِعْداد: معتصم محمد إسماعيل

الاستاذ الْمُشرِف

الدُّكْتور موسى الغرير

الْمُشرِف الْمُشَارِك

الدُّكْتور شادي بيطار

2015

بسم الله الرحمن الرحيم

المجادلة 11

صدق الله العظيم

الإهـــــداء

إلى والدي رحمه الله تعالى

محمد

إلى نور عيني أمي الغالية

حسنه

إلى حبيبتي ورفيقة دربي

مروى

إلى طفلتي الأميرة

آم

شكر وتقدير

أتقدم بالشّكر الجزيل الى السيد

الاستاذ الدّكتور موسى الغرير

الّذي كان دائماً السّند والعون في كافّة المسائل العلميّة المتعلّقة بالبحث جزاه الله عنا كلّ خير وأدام الله بالصّحّة والعافية حياته

كما أتقدم بالشّكر والعرفان الى السيد

الدّكتور شادي بيطار

الّذي لم يدّخر جهداً في تعليمي وإرشادي ومساعدتي في رسم ملامح الرّسالة له مني جزيل العرفان والشّكر

الشّكر الى كلّ من اضاء بالعلم انوار قلبي

الباحث

هيكل البحث

البيـــان	رقم الصفحة
الأهداء	ب
الشكر	ت
هيكل البحث	ج
مقدّمة	ز
أهمّيّة البحث	س
مشكّلة البحث	ش
أهداف البحث	ش
متغيّرات البحث	ص
فرضيّات البحث	ص
منهجيّة البحث	ض
حدود البحث	ض
الدّراسات السّابقة	ض
قائمة الجداول والأشكال	ف
الفصل الأول: الاسس النظرية المعاصرة للاستثمار	1

المبحث الأوّل : الاستثمار في الفكر الاقتصاديّ	2
1- الاستثمار في الفكر الاقتصاديّ الكلاسيكيّ	2
1-1- علاّقة الاستثمار بالادّخار	2
1-2- تقسيم العمل و التراكم الرأسمالي	4
2- الاستثمار في الفكر الاقتصاديّ الماركسيّ	6
2-1- نظرية القيمة وفائض القيمة	7
2-2- التّراكم الرّأسماليّ والاستثمار	7
2-3- الفائض الاقتصادي والاستثمار	8
3 - الاستثمار في الفكر الاقتصاديّ الكنزي	9
3-1- علاقة الاستثمار بالادّخار والاستهلاك	9
4- نظريات الاستثمار الحديثة	11
4-1- الاستثمار في رأس المال البشريّ	11
4-2- الاستثمار في البحث والتطوير	13

4-3- الاستثمار الحكوميّ ودورة الأعمال	15
4-4- نظريات الاستثمارات الأجنبيّة	15
المبحث الثاني: أنواع الاستثمار ومحدداته	17
1- انواع الاستثمار واقتصاديّات التّنمية المستدامة:	17
1-1- انواع السّلع الرّأسماليّة ودورها في التّنمية المستدامة	18
1-1-1- انواع السلع الرأسمالية	18
2- محدّدات الاستثمار	20
2-1- العائد واهميّة الحافز الاساسي للاستثمار	20
2-2- سعر الفائدة بين الاقتراض والتّمويل الذّاتيّ	21
2-3- التوقعات	21
2-4- التّقدّم التّكنولوجيّ	22
2-5- الفائض الاقتصاديّ	22
2-6- الاستقرار السّياسيّ والاقتصاديّ	22
2-7- العمل	23
2-8- الدّخل القوميّ:	23
المبحث الثّالث: مصادر تمويل الاستثمار	26
1- المصادر الدّاخليّة لتمويل الاستثمارات	26
1-1- الضرائب	26
1-2- الدّين العام	27
1-3- الفائض الاقتصاديّ	27
1-4- المدّخرات المحلّيّة	27
1-5- العجز الماليّ	28
2- مصادر التّمويل الخارجيّ	29
2-1- الاستثمار الأجنبيّ المباشر ""FDI	29
2-2- المساعدات الخارجيّة	30
2-3- الاقتراض من البنوك والمؤسّسات الدّوليّة	30
2-4- معدّل التّبادل التّجاريّ	30

المبحث الرّابع : الاستثمار والتّنمية المستدامة	32
1- الاستثمار في الطّاقات المتجدّدة (الطّاقة النّظيفة)	32
1- 1- الاستثمار في الطّاقة النّوويّة	33
2- الاستثمار في الزّراعة من اجل الاستدامة:	35
خاتمة الفصل الأوّل	37
الفصل الثّاني التّنمية المستدامة وسبل تعزيزها	38
المبحث الأوّل: التّنمية المستدامة وتطوّرها الفكري	39
1- تاريخ الفكر التّنمويّ وتطوّره	39
2- مفهوم التّنمية المستدامة	42
2-1- المفهوم العلميّ للتّنمية المستدامة:	42
2-2- تعريف التّنمية المستدامة:	43
3- التّنمية المستدامة والبيئة:	45
4- أهداف التّنمية المستدامة:	46
4-1- أهداف التّنمية المستدامة في المحيط الحيويّ:	46
4-2-أهداف التّنمية المستدامة في المحيط التّكنولوجيّ:	47
4-3 أهداف التّنمية المستدامة في المحيط الاجتماعيّ	48
المبحث الثّاني: أبعاد التّنمية المستدامة	51
1- الأبعاد الاقتصاديّة	52
1 - 1 - حصّة الاستهلاك الفرديّ من الموارد الطّبيعيّة	53
2-1- الحدّ من التّفاوت في الدّخل	54
2- الأبعاد الاجتماعيّة	55
2-1- النّموّ السّكّاني	56
2-2- أهمّيّة دور المرأة	56
3- الأبعاد البيئية:	57
3-1- المحافظة على الموارد المائيّة	57
3-2- حماية المناخ من الاحتباس الحراري	58
4- الأبعاد التكنولوجية:	58

4-1- المحروقات والاحتباس الحراري:	59
المبحث الثالث: المؤشّرات الكمّيّة والنّوعيّة لقياس التّنمية المستدامة	60
1- المؤشّرات الاقتصاديّة:	60
2- المؤشّرات الاجتماعيّة:	62
2-1- الحدّ من الفقر:	62
2-2- معدّل الجريمة	62
2-3- معدّل البطالة:	62
2-4- تعزيز التّعليم والوعي العامّ والتّدريب	62
2-5-حماية صحّة الإنسان وتعزيزها	62
3- المؤشّرات البيئية:	63
3-1- نصيب الفرد من الأراضي الزّراعيّة:	63
3-2- التّغيّر في مساحات الغابات والأراضي	63
3-3- التصحر:	63
4- المؤشّرات المؤسسية:	64
4-1- الحصول على المعلومات	64
4-2- عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلميّ	64
4-3- الإنفاق على البحث والتّطوير	64
المبحث الرابع: التّنمية البشريّة ودورها في تحقيق الاستدامة	65
5-1- المورد البشريّ وأهمّيّة المعرفة	65
خاتمة الفصل الثّاني	68
الفصل الثّالث: واقع الاستثمار وانعكاسه على التّنمية المستدامة في سوريّة	69
المبحث الأول: تطوّر الاستثمار الخاصّ والعامّ في سوريّة خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2010	70
1- الاستثمار في سوريّة بين 1990 و2000	71
2- الاستثمار في سوريّة بين 2001 و 2010	75
المبحث الثّاني : مؤشّرات التّنمية المستدامة وتطورها في سورية	79
1- المؤشّرات الاقتصاديّة	79
1- 1- نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجمالي capita GDP Per	80

1-2- الصّادرات إلى الواردات	81
1-3- الدّين إلى النّاتج المحلّيّ	83
1-4- تكوين رأس المال الثّابت كنسبة من النّاتج المحلّيّ	83
1-5- نصيب الفرد من استهلاك الطّاقة	83
1-6- المساعدات التنموية كنسبة من الناتج المحلي	84
1-7- معدّل النّموّ الاقتصاديّ	85
2- مؤشّرات التّنمية الاجتماعيّة	86
2-1- معدّل البطالة والنّموّ السّكّاني	87
2-2- العمر المتوقّع عند الولادة	88
2-3- معدّل الالتحاق بالتّعليم الثّانويّ	89
2-4-معدل الجريمة	89
3- مؤشرات التّنمية البيئية والمؤسساتية	90
3-1- مؤشرات التّنمية البيئية	90
3-2- مؤشّرات التّنمية المؤسساتية	92
المبحث الثّالث: واقع الاستثمار وانعكاساته التّنمويّة خلال الفترة (2010 - 2013)	95
1- تراجع الاستثمارات في سوريّة خلال الفترة ما بين 2010 - 2013 وانعكاسات على مؤشّرات التّنمية	95
2- انعكاسات تراجع الاستثمار خلال (2010 - 2013) على بعض مؤشّرات التّنمية	97
2-1- اشتداد حدّة الفقر	97
2-2- نسبة السّكّان العاملين	98
2-3- معدّل الالتحاق بالتّعليم الاساسي	99
2-4- النظام الصحي	99
الفصل الرّابع: تحليل العلاّقة الكمّيّة للاستثمارات على مؤشّرا ت التّنمية المستدامة في سوريّة	102
المبحث الأوّل: تحليل النّتائج للمؤشّرات المتّبعة في قياس التّنمية المستدامة	103
1- المؤشّرات المركّبة	103
2- مراحل إجراء التّحليل العامليّ للمؤشّرات المكوّنة للتّنمية المستدامة	103
المبحث الثّاني: عوامل التّنمية المستدامة نتائج التّحليل العامليّ	105
1- عامل التّنمية الاجتماعيّة	105

2- عامل التّنمية البيئية	108
3- عامل التّنمية المؤسساتية	110
4- عامل التّنمية الاقتصاديّة	111
خامساً: عامل التّنمية المستدامة	114
المبحث الثّالث:اختبار علاّقات الارتباط بين العوامل المكوّنة للتّنمية المستدامة	116
1- اختبار الصّدق الدّاخليّ	116
2- اختبار فرضيّات الدّراسة	117

الاستنتاجات والمقترحات	131
قائمة المراجع العربيّة	136
قائمة المراجع الأجنبيّة	139
الملاحق	146

مقدّمة:

أصبح للتّنمية المستدامة مكانةٌ بارزةٌ على المستوى الدّوليّ منذ التّسعينيات من القرن العشرين، حيث غدت من أهمّ متطلّبات الحكومات واعتبرت مطلباً أساسياً لتحقيق التّوزيع العادل لعوائد التّنمية والثّروة بين أجيال الحاضر والمستقبل، وهذا ما زاد من أهميتها لدرجة تأسيس هيئات مستقلّة خاصّة لتعزيز التّنمية المستدامة من جميع الجوانب سواء كانت بيئية أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة وحتّى المؤسساتية، ونتيجة لاتّساع هذا المفهوم كان لزاماً على المؤسّسات المعنيّة توحيد المفاهيم وبذلك أكّد تقرير التّنمية الإنسانيّة العالمي الصّادر عام 1995 على أنّ التّنمية المستدامة تسعى إلى التّأكيد على عدم إلحاق الضّرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطّبيعيّة وتلويث البيئة أو بسبب الدّيون العامّة الّتي تتحمّل أعباءها الأجيال اللّاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشريّة ممّا يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر، كما تمّ تعريف التّنمية المستدامة من قبل البنك الدّوليّ "بأنّها التّنمية الّتي تلبّي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" ومن هنا فقد تبنّت الدّول مجموعة من الآليّات لتحقيق هذه التّنمية من خلال تنويع مصادر الدّخل وتعزيز الاستثمار المحلّيّ الّذي يساعد في بقاء الإيرادات داخل الدّورة الاقتصاديّة وإعادة توظيفها في مشاريع رأسماليّة بالإضافة لجذب الاستثمار الأجنبيّ عبر تذليل عوائقه ليساهم بشكل غير مباشر في تنمية الفرد وزيادة نسبة التّوطين وبالتّالي زيادة النّاتج المحلّيّ الإجمالي.

والجدير ذكره أنّ العديد من الدّراسات توصّلت الى أنّ ضعف بيئة الاستثمار المحلّيّ وتعدّد عوائقه كان سبباً رئيسياً لهجرة الأموال في فترة من الفترات، بالإضافة إلى زيادة نسبة البطالة، لذلك فإنّ تذليل العقبات أمام الاستثمارات سواء المحلّيّة أو الأجنبيّة سيكون له انعكاسات إيجابية على التّنمية المستدامة بأبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئية عن طريق التّأثير بمؤشّراتها.

وتتعاظم أهمّيّة التّنمية المستدامة في البلدان النّامية الّتي تسعى جاهدة لتأمين النّموّ لاقتصادها والرّفاهية لمجتمعها على حدّ سواء، وتعتبر سوريّة واحدة من تلك البلدان الّتي تعاني من تحدّيات عديدة اقتصاديّة واجتماعيّة إلى جانب التّحدّيات البيئية، وبالتّالي كان لزاماً على المعنيّين الاهتمام بالاستثمار لأنّه يعدّ من أهمّ عوامل تحقيق النّموّ الاقتصاديّ وزيادة إنتاجيّة مجمل عوامل الإنتاج وتقليل التّفاوت في الدّخول من خلال التّوظيف وخلق فرص عمل جديدة وزيادة في الطّلب الكلّيّ وبالتّالي زيادة الإنتاج وقدرة أكبر على التّصدير وتدعيم ميزان المدفوعات.

مع التّركيز على ضرورة تشجيع الاستثمار في المشروعات الّتي تعمل على ترقية الصّادرات وإحلال الواردات من خلال توطين مشروعات إستراتيجيّة كبرى في مجال الأمن الغذائي والطّاقة ومحاربة الفقر والبطالة في المدن الأقل حظاً في الاستثمار والتّنمية، وتهدف الدّراسة الى تحليل واقع الاستثمارات في سوريّة ودراسة دور هذه الاستثمارات في تحقيق أهداف التّنمية المستدامة باستخدام أسلوب التّحليل العامليّ لبيانات الجمهوريّة العربيّة السّوريّة ما بين عامي 1990 وعام 2010، وتوصّلت الدّراسة إلى وجود دور مهمّ للاستثمارات في وصول المجتمع إلى تحقيق أهداف التّنمية المستدامة من خلال الاستثمار في الطّاقة النّوويّة الّتي تعتبر طاقة المستقبل عن طريق استثمارات إقليمية تكوّن تحت إشراف الهيئة الدّوليّة للطّاقة الذّرّيّة بالإضافة إلى استثمار زراعيّ كبير من حيث الكمّيّة والنّوعيّة والاستفادة من التّكنولوجيا الحيويّة في تحسين نوعيّة المنتجات الزّراعيّة، ويمكن أن تحقّق الدّولة قفزات نوعيّة في مجال استخدام التّكنولوجيا الرّقميّة الحديثة مثل الطّابعات الرّقميّة الّتي سوف تغيّر شكل وطبيعة الإنتاج في المستقبل، ومن خلال الاستفادة ممّا سبق في تحسين النّموّ الاقتصاديّ وتحسين نوعيّة الحياة تزداد أهمية التّعليم والتّدريب وتنمية الموارد البشريّة لمواكبة هذا الجيل الجديد من التّكنولوجيا المتطوّرة من أجل مواكبة عصر اقتصاديّات المعرفة.

أهمّيّة البحث:

تتجلّى أهمّيّة البحث في النّقاط التّالية:

أولا: الأهمّيّة النّظريّة: رفد الباحثين بمرجع إضافي عن أهمية دور الاستثمار في دعم وتقوية وتحقيق التّنمية المستدامة للاقتصاد الوطنيّ في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة.

ثانيا: الأهمّيّة التّطبيقيّة:

1- تعريف الباحثين والمهتمّين بدور الاستثمار كما تمّ في الواقع في تحقيق التّنمية المستدامة
2- التّعرّف على دور الاستثمار في حلّ المشكّلات الاقتصاديّة الّتي تمر بها سوريّة من ارتفاع معدّل البطالة وازدياد الفقر وانخفاض القدرة الشّرائيّة للمواطنين.
3- التّعرّف على دور الاستثمار في دفع عجلة التّنمية في المجتمع بما يوفّره من زيادة الإنتاج والإنتاجيّة الّتي تؤدّي إلى زيادة الدّخل القوميّ وتحسّين مستوى الدّخول وبالتّالي تحسّين مستوى معيشة المواطنين.
4- أهمّيّة الاستثمار للبلدان النّامية ومنها سوريّة الّتي عليها الاهتمام أكثر بتشجيع وترقية أدوات الاستثمار الأكثر موائمة ونفعا لهذه المجتمعات من خلال التّحسين من كفاءة هذه

الاستثمارات بقصد تعظيم العوائد المحقّقة بإتباع طرق تضمن زيادة الادّخار لدى المواطنين ومن ثمّ توجيه المدّخرات نحو مجالات الاستثمارات المختلفة واختيار الأدوات الّتي تساهم في خلق قيمة مضافة حقيقيّة للاقتصاد الوطنيّ.

مشكّلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم التّوافق بين أهداف التّنمية المستدامة والاستثمارات المتاحة لتحقيق هذه الأهداف فالتّنمية المستدامة هدف أساسي تسعى إليه جميع البلدان، لذلك فالبحث عن المستلزمات الضّروريّة لتحقيق أهدافها ويعد الاستثمار سواء المحلّيّ منه أو الأجنبيّ دعامة أساسيّة من دعائمها وذلك لمّا يساهم فيها من توفير فرص عمل وزيادة في دخل الفرد عدا عن المساهمة الفعّالة في زيادة النّاتج المحلّيّ والإجمالي والّذي ينعكس إيجاباً على كلّ من التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئية. وانطلاقا ممّا تقدّم فإنّ البحث يحاول الوصول إلى إجابة واضحة عن التّساؤل الرّئيسيّ التّالي: **ما هو دور الاستثمارات في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة في تحقيق التّنمية المستدامة؟.**

ويتفرّع عن التّساؤل الرّئيسيّ مجموعة من التّساؤلات الفرعيّة والّتي بالإجابة عنها يمكننا الوصول إلى إجابة عن التّساؤل الرّئيسيّ وهي:

1- هل يساهم تعزيز الاستثمارات في تحقيق التّنمية الاقتصاديّة في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة ؟
2- هل لتطوير الاستثمار دور في تعزيز التّنمية الاجتماعيّة الّتي تعتبر جانب من التّنمية المستدامة ؟
3- هل يساهم زيادة وتوسع الاستثمارات في سوريّة في رفد عمليّة التّنمية البيئية ؟
4- هل يسهم التّوسّع الاستثماري في رفد عمليّة التّنمية المؤسساتية في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة؟

أهداف البحث:

تتمثّل أهداف البحث في النّقاط التّالية:

1- تحديد ودور الاستثمار في تحقيق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئية وأهميته .
2- تحليل تطوّر الاستثمارات في سوريّة من خلال خطط التّنمية من أجل التّعرّف على حجم وتوزيع وكفاءة الاستثمارات والعقبات الّتي واجهتها وإمكانيّة التّغلّب عليها والتّعرّف على دورها في مؤشّرات التّنمية المستدامة المختارة.

متغيّرات البحث

المتغيّر المستقلّ المتغيّر التّابع

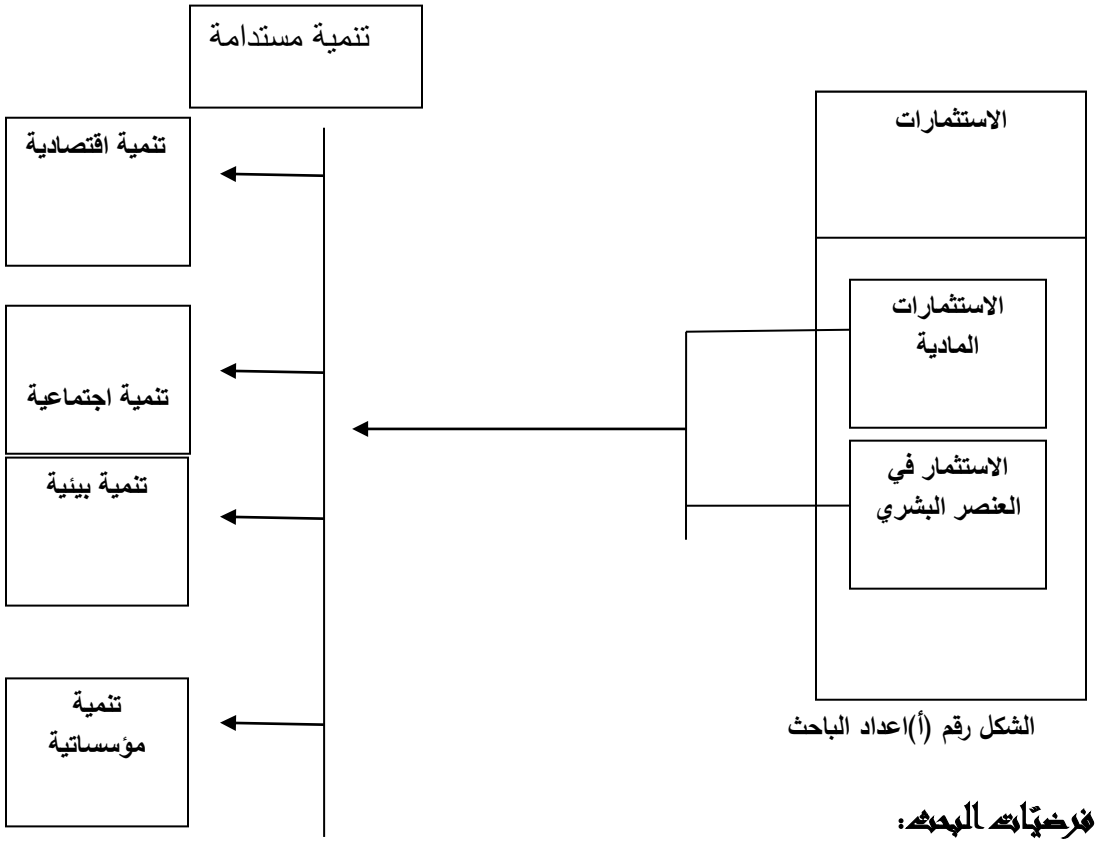

الشكل رقم (أ)اعداد الباحث

فرضيّات البحث:

لمعالجة القضايا المطروحة في البحث يجدر بنا أن نحدّد الفرضيات الأساسيّة للموضوع عنوان البحث، لتكون منطلقاً للبدء بمعالجة جوانب البحث والّتي نوجزها فيما يلي:

الفرضيّة الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنويّة بين الاستثمارات سواء المادّيّة منها أو المعرفيّة وزيادة التّنمية الاجتماعيّة.

الفرضيّة الثّانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنويّة بين تعزيز الاستثمار والتّنمية البيئية .

الفرضيّة الثّالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنويّة بين تعزيز الاستثمار والتّنمية المؤسساتية .

الفرضيّة الرّابعة: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنويّة بين الاستثمارات وتحقيق التّنمية الاقتصاديّة .

منهجيّة البحث:

لمعالجة مواضيع البحث سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلميّة المعروفة، حيث سنعتمد على المنهج الوصفي والتّحليلي من خلال تقديم الإطار الفكري والنّظريّ للاستثمار والتّنمية المستدامة وتحليل تطوّر الاستثمار خلال فترة الدّراسة في سوريّة.

كما سنعتمد المنهج الاستقرائي من خلال استعراض الواقع الاستثماري في سوريّة منذ 1990 إلى 2011 بما يساهم في إعطاء صورة واضحة عن الواقع الاستثماري في سوريّة.

كما سنعتمد التّحليلي الكمّيّ المشتمل على أساليب القياس الحديثة (التّحليل العامليّ) لتحديد دور الاستثمار في التّنمية المستدامة في سوريّة.

حدود البحث:

حدود زمنيّة : تشمل الدّراسة الفترة الممتدّة من 1990 إلى 2011م.

حدود مكانيّة: الجمهوريّة العربيّة السّوريّة

الدّراسات السّابقة العربية:

الزين، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2010 عدد 2

هدفت الدّراسة إلى ضرورة تفعيل دور الاستثمارات في التّنمية الاقتصاديّة، من خلال تبني مجموعة من الإجراءات الجاذبة للاستثمار بالإضافة إلى تذليل العقوبات الّتي تعيق الاستثمار يأخذ دورة في التّنمية، وتوصّلت الدّراسة إلى انه بالرّغم من جميع المغريات للاستثمار فانه بقي دون الطّموح بحيث لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثماريّة الهائلة مع تراجع واضح لمستوى النّموّ في القطاع الصّناعيّ الّتي كان من المفترض أن تنال حصّة كبيرة في الخطط الحكوميّة.

نذير سعد الحمد، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية في السعودية،رسالة ماجستير،2004 جامعة الملك سعود، السعودية.

هدفت الدّراسة إلى إيجاد العلاقة بين الاستثمار العامّ والخاصّ وتأثيرها على التّنمية الاقتصاديّة وذلك من خلال تقدير دالّة النّموّ الاقتصاديّ والّتي تعتمد على كلّ من الاستثمار العامّ والخاصّ بالإضافة إلى عنصر العمل، وقد توصّلت الدّراسة إلى النّتائج التّالية: إنّ تأثير الاستثمار العامّ والخاصّ في

النّاتج المحلّيّ الإجمالي غير النّفطي يعتبر ضعيفاً ربّما يعزى ذلك إلى أنّ الفائض الاقتصاديّ المتولّد عن التّصدير ينفق لاستيراد سلع رأسماليّة لتطوير البنية التّحتيّة والّتي تعتبر استثمارات غير مجدي ممّا يجعل الاستثمار غير كافي لرفع أداء النّموّ الاقتصاديّ، ونسبة الاستثمار الخاصّ أكبر منها للاستثمار العامّ غير النّفطي ويعود السّبب إلى أنّ معدّل الانخفاض في نسبة الاستثمار العامّ أكبر منها في الاستثمار الخاصّ وليس بسبب نموّ الاستثمار الخاصّ بنسبة أكبر.

من الممكن التّوصّل إلى علاّقة بين القطاع العامّ الخاصّ وهي علاقة تكامليّة يكمل كلّ منهما الأخر في الوصول إلى أداء اقتصاديّ أفضل .

المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة 2007

دراسة ماجستير ل الطاهر خامرة جامعةرقاصدي مرباح ، وتوصل البحث الى النتائج التالية

التّنمية المستدامة لا تعتبر مقيّدة لنشاط المؤسّسة الاقتصاديّة إذا لم تتجاوز هذه الأخيرة الحجم المسموح به من التّلوّث، كما أنّ الأدوات التّقليديّة للسّياسة البيئية هي أدوات رقابيّة وقائيّة للاقتصاديّات الّتي تهدف لتحقيق التّنمية المستدامة.

أصبحت الأبعاد البيئية والاجتماعيّة مفروضة على المؤسّسات الاقتصاديّة وباتت مؤشّراً مهماً في تنافسيتها ومتغيّراً مهماً من متغيّرات التّنمية المستدامة لذا توجّب على المؤسّسة الاقتصاديّة تغيير في نمط إدارتها لصالح الاعتبارات البيئية والاجتماعيّة وذلك بتطبيق المعايير الدّوليّة كتطبيق ISO14000 لأنّ التّوجّه الجديد للمنافسة بين المؤسّسات يتركّز في حيّز الالتزام بالمسؤوليّة البيئية والاجتماعيّة وأصبحت هذه الأخيرة أداة للاتّصال والتّسويق في المؤسّسة الاقتصاديّة غياب أداة قياسيّة للمسؤوليّة الاجتماعيّة في المؤسّسة الاقتصاديّة رغم محاولات الممارسة العمليّة والفكر المحاسبي في ذلك، وتبقى الوسيلة الوحيدة تعتمد على أساس ما تتحمّله المؤسّسة من تكاليف في سبيل ذلك بالاعتماد على إعداد التّقرير البيئي والاجتماعيّ الّذي يبرز مدى مساهمة المؤسّسة الاقتصاديّة في تحقيق التّنمية المستدامة.

آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية لمنصوري الزين رسالة دكتوراه (2005)

تناولت الدّراسة آليّات تشجيع الاستثمارات وأثره على التّنمية الاقتصاديّة في الجزائر ودراسة بعض مكوّنات المناخ الاستثماري في الجزائر وبعض مشكلات الّتي تعرقل الوصول إلى تطوّر الاستثمار في الجزائر.

الدراسات السابقة الأجنبية:

Should Countries Promote Foreign Direct Investment (Gordon H. Hanson) ideas,2001

دراسة باللّغة الأجنبيّة بعنوان هل ينبغي على البلدان تشجيع الاستثمار الأجنبيّ المباشر جامعة هارفارد 2001، وتتحدّث عن بعض التّجارب العالميّة في تشجيع الاستثمار وضرورة التّغلّب على المحدّدات العالميّة للوصول إلى تنمية شاملة بالإضافة إلى الإجراءات العمليّة لتقييم دور هذه الاستثمارات في كلّ بلد.

FOREIGN DETERMINANTS DIRECT INVESTMENT (JOONG- WAN CHO) iiste 2002

دراسة باللّغة الأجنبيّة بعنوان محدّدات الاستثمار الأجنبيّ المباشر وتتحدّث عن دور العولمة في تطوير دور الاستثمار الأجنبيّ في الدّول النّامية وأثرة على الاقتصاد الكلّيّ لهذه الدّول ومدى اهتمام كلّ دولة بتحديث سياسات تشجيع الاستثمار لديها بحيث تحفّز الاستثمار الأجنبيّ على الاستثمار في بلدهم.

Optimal Design of Investment Promotion Policies Anastasia Kartasheva IDEAS (2004)

دراسة باللّغة الإنكليزية بعنوان التّصميم المثاليّ لسياسات تشجيع الاستثمار وتناولت السّياسات الحديثة المتّبعة في تشجيع الاستثمار وخصوصا الاستثمار الأجنبيّ وقد ركّزت على سياسات معيّنة من هدفها تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع الاستثمار المحلّيّ (كالنّظام الضّريبيّ والحوافز الاستثماريّة والإعفاءات)

Xuening Yao, Chihiro Watanabe, Institutional structure of sustainable development in BRICs: Focusing on ICT utilization sciencedirect 2009

ركّزت الدّراسة على أنّ التّنمية المستدامة في دول البريكس تتطلّب الابتكار من أجل الاستخدام الفعّال لإمكانات الموارد. وبالنّظر إلى أنّ ديناميكيّة التّعاون بين الابتكار والتّطوّر والنّظم المؤسساتية أهمّيّة قصوى للاقتصاديّات يحرّكها الابتكار، والاستدامة ضمن مجموعة بريكس الاقتصاديّة يخضع لمثل هذه المشاركة في التّطوّر. بحيث تقوم الأخيرة بإحراز التّقدّم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات (ICT) في دول البريكس كان لها تأثيراً كبيراً على النّهوض في نظمها المؤسساتية وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ومن المتوقّع أن يؤدّي تطوّر التّعاون الّتي من شأنها أن تؤدّي

إلى تحقيق التّنمية المستدامة في دول بريكس من قبل وسائل الاستخدام الفعّال للموارد المحتملة. وتقوم هذه الورقة بتحليل تجريبيّ لتبيان أثر التّعاون في الوصول إلى التّنمية المستدامة.

Powering Africa's sustainable development: The potential role of nuclear energy

Ioannis N. Kessides,IDEAS 2014

توصّلت هذه الدّراسة الى أنّ الحلّ الوحيد لمشكّلة الكهرباء في إفريقيا هو الطّاقة النّوويّة الّتي تقدّم الخدمات الكهربائيّة بشكل غير منقطع وبتكلفة بيئية منخفضة.

Rethinking sustainable development within the framework of poverty and urbanisation

in developing countries 2014 Patrick Brandful Cobbinah, Michael Odei Erdiaw-Kwasie

تناولت هذه الدّراسة فكرة أنّ مسار التّنمية ليس مثاليّاً والتّوسّع الحضاري السّريع أدى إلى انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي لذلك يجب صياغة سياسات التّنمية المحلّيّة لتحلّ هذه المشكّلة وخاصّة أنّ مجمل السّكّان الفقراء يعيشون في أماكن غير منظّمة يعتمدون على الطّبيعة في رزقهم فهم لا يلتزمون بأية قوانين لم تأتي لتحسّن مستوى معيشتهم، أما إذا شعروا بأنّ السّياسات تراعي مصالحهم فإنّ السّكّان المحلّيّين يلعبون دوراً كبيراً في التّنمية المستدامة.

Technology complexity, technology transfer mechanisms and sustainable development

Julian Blohmke elsevier 2014

تركّزت هذه الدّراسة حول أهميّة الاحتياجات التّكنولوجيّة المحلّيّة والظّروف الاجتماعيّة والفنّيّة في تحقيق التّنمية الاقتصاديّة الّتي تنتجها عمليّة نقل التكنولوجيا لذلك توصى الدّراسة بأهميّة دراسة خصائص التكنولوجيا الّتي يجب نقلها وتوطينها وتقييم مفصّل ودقيق لإمكانياتها في التّصنيع ودعّم خلق فرص العمل وتحسن الإنتاجية.

ماذا يختلف بحثنا عن الأبحاث السّابقة:

سوف يتناول بحثنا دراسة قياسية لتأثير الاستثمار في التّنمية المستدامة من خلال **التّحليل العامليّ لبيانات الجمهوريّة العربيّة السّوريّة بين عامي (1990 – 2010)** لتبيان أثر الاستثمارات وتطوّرها على مؤشّرات التّنمية المستدامة حيث تمّ أخذ مجموعة مؤشّرات تعبّر عن التّنمية المستدامة بحيث تكون مؤشّرات اقتصاديّة واجتماعيّة وبيئيّة ومؤسسية تشمل جميع جوانب التّنمية المستدامة الّتي تعتبر هدفاً لجميع البلدان ونمطّاً تنموياً فعّالاً من أجل ضمان تلبية حاجات الجيل الحال دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها.

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
1-1	مقارنه مفهوم الاستثمار في النظرية الاقتصادية	10
1-2	اختلاف التأثير لمحددات الاستثمار على دالة الاستثمار	24
1-3	الإدخار الكلي لبعض الدول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	28
3-1	تطور الاستثمار العام والخاص خلال الفترة ما بين 1990 و2000 بملايين الليرات في سورية	71
3-2	عدد المشاريع المشمولة بقانون الاستثمار رقم 10 خلال الفترة 1990 2000	73
3-3	تطور الاستثمار العام والخاص في سورية للفترة ما بين 2001 و2010 بملايين الليرات السورية	75
3-4	عدد المشاريع المشمولة بالقانون رقم 10 ودور القطار في الناتج المحلي ما بين 2001 و2010	76
3-5	تطور المؤشرات الاقتصادية في سورية للفترة ما بين 1990 و2010	79
3-6	تطور المؤشرات الاجتماعية في سورية للفترة ما بين 1990 و2010	86
3-7	المؤشرات البيئية في سورية للفترة ما بين 1990 و2010	90
3-8	المؤشرات المؤسساتية في سورية ما بين 1990 و2010	92
3-9	تغير الناتج المحلي ومعدل التضخم قبل واثناء الأزمة في سورية	96
4-1	معاملات الشيوع وقيم المساهمة للمتغيرات في عامل التنمية الاجتماعية FAC1-1	106
4-2	الجذور التخيلية المبدئية لمصفوفة الارتباط ومجموع مربعات قيم المساهمة للعامل FAC1-1	107
4-3	معاملات الشيوع وقيم المساهمة للمتغيرات في العامل FAC1-2	108
4-4	الجذور التخيلية المبدئية لمصفوفة الارتباط ومجموع مربعات قيم المساهمة للعامل FAC1-2	109
4-5	معاملات الشيوع وقيم المساهمة للمتغيرات في عامل FAC1-3	110
4-6	الجذور التخيلية المبدئية لمصفوفة الارتباط ومجموع مربعات قيم المساهمة للعامل FAC1-3	111

4-7	معاملات الشيوع وقيم المساهمة للمتغيرات في عامل FAC1-4	112
4-8	الجذور التخيلية المبدئية لمصفوفة الارتباط ومجموع مربعات قيم المساهمة للعامل FAC1-4	113
4-9	جزء من معاملات الشيوع وقيم المساهمة للمتغيرات في عامل FAC1-5	114
4-10	جزء من الجذور التخيلية المبدئية لمصفوفة الارتباط ومجموع مربعات قيم المساهمة للعامل FAC1-5	115
4-11	معاملات الارتباط بين العوامل المعبرة عن التنمية المستدامة والتنمية المستدامة	116
4-12	علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتنمية الاجتماعية	117
4-13	النموذج القياسي لدور الاستثمار في التنمية الاجتماعية	118
4-14	اختبار ANOVA لنموذج دور الاستثمار في التنمية الاجتماعية	119
4-15	نموذج قياسي لدور الاستثمار العام والخاص في التنمية الاجتماعية	119
4-16	علاقات الارتباط بين الاستثمار والتنمية البيئية	120
4-17	نموذج قياسي لدور الاستثمار في التنمية البيئية	121
4-18	اختبار ANOVA لنموذج دور الاستثمار في التنمية البيئية	121
4-19	نموذج قياسي لدور مجمل تكوين رأس المال الثابت في التنمية البيئية	122
4-20	نموذج قياسي لدور الاستثمار الخاص العام في التنمية للبيئية مع استبعاد مجمل التكوين الرأسمالي	122
4-21	علاقات الارتباط المتغيرات المستقلة مع التنمية المؤسساتية	123
4-22	النموذج القياسي لدور مجمل التكون الرأسمالي على التنمية المؤسساتية	124
4-23	اختبار انوفا للنموذج القياسي مع التنمية المؤسساتية	124
4-24	نموذج قياسي لدور مجمل تكوين رأس المال الثابت بالتنمية المؤسساتية	124
4-25	النموذج القياسي لدور الاستثمار العام والخاص في التنمية المؤسساتية مع استبعاد مجمل تكوين رأس المال الثابت	125
4-26	علاقة ارتباط المتغيرات المستقلة مع التنمية الاقتصادية	126
4-27	النموذج القياسي لدور الاستثمار في التنمية الاقتصادية بأخذ مجمل التكوين الرأسمالي	126

4-28	اختبار انوفا لنموذج دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية	127
4-29	نموذج دورمجمل تكوين رأس المال الثابت مع التنمية الاقتصادية	127
4-30	النموذج القياسي لدور كل من الاستثمار العام والخاص في التنمية الاقتصادية مع استبعاد مجمل تكوين رأس المال الثابت	128
4-31	علاقة الارتباط بين الاستثمار والتنمية المستدامة	129
4-32	اختبار انوفا للنموذج دور الاستثمار في التنمية المستدامة	129
4-33	النموذج القياسي لدور كل من الاستثمار العام والخاص في التنمية المستدامة مع استبعاد مجمل تكوين رأس المال الثابت	130

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
1-1	علاقة الاستثمار بالعمل عند ادم سميث	4
1-2	علاقة الاستثمار بالعمل عند ديفيد ريكاردو	5
2-2	التنسيق بين التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة	49
2-3	تداخل أبعاد التنمية المستدامة	51
2-4	تكاملية أبعاد التنمية المستدامة	52
3-1	تطور الاستثمار في سورية بين 1990 و2000	74
3-2	الاستثمار العام والخاص في سورية بين 2001 2010	77
3-3	تطور الصادرات والواردات في سورية بين 1990 و2010	82
3-4	تطور نسبة الإعانات التنموية كنسبة من الناتج الإجمالي في سورية	84
3-5	معدل النمو الاقتصادي في سورية بين 1990 و2010	85
3-6	تطر المؤشرات المؤسساتية في سورية بين 1990 و2010	93

الفصل الأوّل

الأسس النّظريّة المُعاصرة للاستثمار

المبحث الأوّل: الاستثمار في الفكر الاقتصاديّ

المبحث الثّاني: أنواع الاستثمار ومحدّداته

المبحث الثّالث: مصادر تمويل الاستثمار

المبحث الرّابع: الاستثمار والتّنمية المستدامة

المبحث الأوّل: الاستثمار في الفكر الاقتصاديّ

تمهيد

يعد عنصر الاستثمار متغيّراً اقتصاديّاً ذا أهميّةٍ اقتصاديةٍ من خلال دوره في التّأثير في مختلف جوانب النّشاط الاقتصاديّ، ولارتباطه بمتغيّرات الادّخار والدّخل والاستهلاك، ومستوى التّشغيل، ومستوى النّموّ والتّنمية. بالإضافة إلى أنّه عنصر محرّض على النّشاط الاقتصاديّ، وهذا ما جعل منه محورَ اهتمامِ مختلف الاقتصاديّين على مرِّ العصور ولمختلف النّظريات الاقتصاديّة. حيث لم تكن الأفكار الاقتصاديّة ميداناً شائعاً للدّارسة بين عامّة النّاس، بل كانت نتيجةً لزمانها ومكانها تعكس رؤيةً للعالم وما يحدث فيه بالأفكار الاقتصاديّة، فأفكار **(Adam Smith)**[1] جاءت في سياق الصّدمة الأولى للثّورة الصّناعيّة، أمّا أفكار **(David Ricardo)**[**] بيّنت المرحلة الأكثر نضجًاً من الثّورة الصّناعيّة، وظهرت مبادئ **(Karl Marx)**[***] في زمن القوّة العظمى للرّأسماليّة المطلقة العنان، في حين طرح **(Maynard Keynes)**[1**] حلولاً لمشكلة الكساد الكبير، وشكّلت هذهِ الأفكار فيما بعد مدارس الفكر الاقتصاديّ وسنقوم باستعراض أهم أفكار المدارس الاقتصاديّة لعنصر الاستثمار.

1-- الاستثمار في الفكر الاقتصاديّ الكلاسيكيّ :

يعدّ سعر الفائدة العامل الوحيد للتّوازن بين الادّخار والاستثمار عند ((Adam Smith1790)) فالتّراكم الرّأسماليّ والّذي يمثّل الإضافاتِ إلى رأس المال، يعتبر ضروريّاً لزيادة معدّل الادّخار، الّذي يمثّل مصدراً للثروة، بحيث كلّما زاد معدّل تراكم رأس المال أدّى إلى المزيد من استخدامِ الآلات وتقسيم العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ معدّل التّراكم يتوقّف على حجمِ واتّجاهاتِ الأرباح.

1-1- علاقة الاستثمار بالادّخار "the relation between Investment and Savings"

تقوم نظريّة التّراكم الرّأسماليّ عند الكلاسيكيّين على تحليل العلاّقة بين الادّخار والاستثمار بقصد الوصول إلى فكرةِ أنّ الفائض الاقتصاديّ المتمثّل بالادّخار هو احد شروط النّموّ الاقتصاديّ، ويأتي

---

[1]- آدم سميث: (1723- 1790) فيلسوف وباحث اقتصادي اسكتلندي، اشتهر بكونه من منظري العلم الاقتصادي المعاصر ويبقى كتابه الشهير ثروة الأمم واحداً من أسس الليبرالية الاقتصادية المعاصرة.

**- ديفيد ريكاردو: (1772 - 1823). قام بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الرأسمالي، وله النظرية المعروفة باسم قانون الميزة النسبية.

***- كارل ماركس: (1818 - 1883). كان فيلسوفًا ألمانيًا، سياسياً، وصحفياً، ومنظّراً اجتماعياً, ولداً لعائلة يهودية. قام بتأليف العديد من المؤلفات إلا أن نظريته المتعلقة بالرأسمالية وتعارضها مع مبدأ أجور العمال هو ما أكسبه شهرة عالمية. لذلك يُعتَبَر مؤسسَ الفلسفة الماركسية، ويعتبر مع صديقه فريدريك إنجلز المنظرين الرسميين الأساسيين للفكر الشيوعي.

**1- مينارد كينز: اقتصادي إنجليزي (1883 – 1946) اشتغل في بداية حياته في الهند وألف كتاباً عن الإصلاح فيها واشترك في مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى.

الادّخار من تفضيله على الاستهلاك من خلالٍ "وضع نقود في شيءٍ ما بقصد جني أرباحه في المستقبل "حيث يتم استعمال هذا الفائض أو الادّخار من أجل خلق قيمة مضافةٍ جديدةٍ أو خلق تراكم جديدٍ، ونتيجةً لهذه العلاّقة يرى Adam Smith أنّ زيادة الادّخار الضّروريّ من أجل التّراكم الرّأسماليّ يتطلّب انخفاضاً في الأجور (أيّ أنّ العلاّقة بينهما هي علاّقة عكسيّةٌ)" وإنّ الأفراد في المجتمع يدّخرون لأجل الاستثمار، وتمويل الاستثمار لا يأتي إلّا عن طريق الادّخار"[1].

حيث ساهمَ آدم سميث في تحليل مفهوم النّموّ الاقتصاديّ، من خلال المبادئ العامّة الّتي تحكم الثّروة والدّخل، ويوضح آدم سميث أنّه لابدّ من أنّ يسبق عمليّة التّخصّص وتقسيم العمل تراكم رأسماليٌّ والّذي سيأتي أساساً من الادّخار، وبالتّالي فالادّخار هو أساس النّموّ الاقتصاديّ من خلال عمليّة تراكميّة متتاليةٍ، غير أنّه يعترف بوجود حدودٍ للنّموّ تتعلّق بشدّة التّراكم الرّأسماليّ بحيث يتوجّه الاستثمار إلى مجالات معيّنة يؤدّي إلى انخفاض الأرباح ويقلّ معها معدّل التّكوين الرّأسماليّ والمدّخرات أي الوصول إلى حالة الرّكود.

أمّا " David Ricard" فيجد أنّه لا يكفي لإحداث التّراكم الرّأسماليّ من أجل النّموّ السّريع تخفيضُ الأجور؛ بل يتعدّى ذلكً إلى تخفيض الرّيع لأنّ الصّناعة هي النّشاط الاقتصاديّ الّذي يولد التّراكم الرّأسماليّ وليس الزّراعة، وهذا يقود إلى القول بأنّ الكلاسيكيّين اهتمّوا بالادّخار على أنّه شرط ضروريٍ لتقديم الدّعم للتّنمية الاقتصاديّة[2]، ولعلاقته الجيّدة بالاستثمار من خلال تخصيص جزءٍ من الأرباح على شكل ادّخارٍ لأغراض تحقيق التّراكم الرّأسماليّ، فقد بيّنت التّجارب بأنّ خطط التّنمية الاقتصاديّة البعيدة عن الاستثمار في العنصر البشريّ كانت فاشلةً, فتحقيق تنميةٍ لا يمكن أن يكون بدون مورد بشريّ متعلّم ومؤهّل يستطيع مواكبة وتحمل مسؤوليّة التّنمية، فاعتماد بعض البلدان العربيّة على المورد البشريّ الأجنبي وتجاهل الاهتمام في العنصر المحلّيّ كلّفها خسائرَ كبيرةً في مواردها وفقدانَ فرصةِ امتلاك عنصر بشريّ مؤهّلٍ، أيّ أنّ الثّروة في وقتنا الحاضر لا تعني التّنمية بل أصبح الاستثمار في العنصر البشريّ من أفضل الطّرق للوصول إلى تنمية شاملة حقيقةٍ أيّ استحالة تحقيق تنمية اقتصاديّةٍ بدون تنمية بشريّةٍ.

[1] - أحمد، عبد الرحمن، وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 129.

[2] - Wei-Bin Zhang, ***American Civilization Portayed in Ancient Confucianism***, Algora, USA, 2003,p139.

1-2- تقسيم العمل و التراكم الرأسمالي"Division of labor & capital accumulation"

يرى " Adam Smith " في كتابه " ثروة الأمم "بأنّ التّراكم الرّأسماليّ ضروريٌّ لتقسيم العمل لزيادة التّشغيل والإنتاج ولتحقيق مبادلةٍ وتجارةً في السّلع.

الشّكل رقمً (1-1) علاّقة الاستثمار بالعمل عند ادم سميث

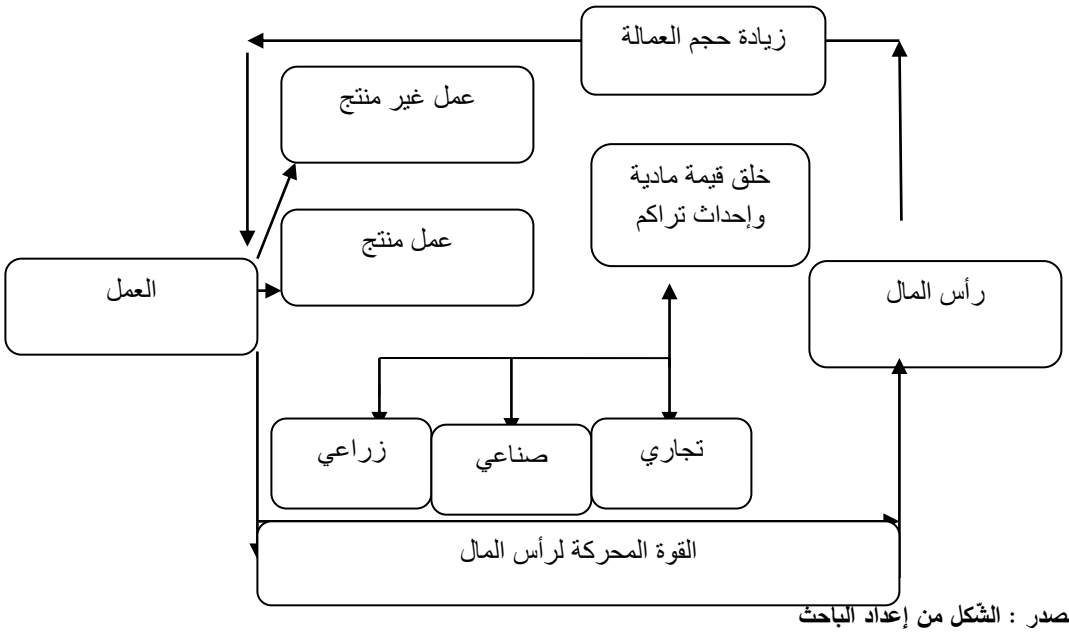

المصدر : الشّكل من إعداد الباحث

ويعتبر " Adam Smith " كما في الشّكل رقمً (1) بأنّ تراكم رأس المال هو الشّرط المهمّ في زيادة الثّروة للمجتمع؛ وبالتّالي لتحقيق التّقدّم الاقتصاديّ[1]، وهذا التّراكم يخلق الرّبح بمساعدة العمّال، الّذينَ يقومون بالإنتاج في قطاعات الصّناعة والتّجارة والزّرّاعة حيث هذه الأعمال وحدَها تزيدُ من القيم المادّيّة في المجتمع من أجل زيادة معدّل التّراكم الرّأسماليّ، ولم يعرف " Adam Smith " أنّه مهما بلغ ناتج العمل فإنّ رأس المال ما كان بمقدوره أن يتزايد لولا أنّ الادّخار يوفّر تراكمه، ويهدف تقسيم العمل عند الكلاسيكيّين "إلى زيادة الإنتاجيّة وتأهيل الأفراد في نفس النّشاط لتسهيل المبادلة والتّجارة"[2].

أمّا " David Ricardo " فإنّ اهتمامه جاء من نظريّة القيمة، حيثُ انقسمت حسب نظره إلى وقت العمل الفعلي، ووقت الحصول على رأس المال[3]، ويكون بذلك وقت العمل الفعلي هو

[1] - دليلة عارف، سفر إسماعيل، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، الطبعة 11 منشورات جامعة دمشق، 2000، ص207.
[2] - Xiaokai Yang, Wai-Man Liu, ***Inframarginal Economics***, world scientific publishing,vol4.usa,p4.
[3] - Terry Peach, ***David Ricardo Critical Response***, Routledge, New York, USA, 2003,p9.

الوقت الّذي بذله العمّال في العمل في الوقت الحاضر؛ أمّا وقت الحصول على رأس المال فهو العمل الّذي بذله العمّال في السّابق من أجل الحصول على تراكم رأس المال أي العمل القديم اللّازم لإحداث التّراكم .

الشّكل رقمَ (2-1) علاّقة الاستثمار بالعمل عند "David Ricardo "

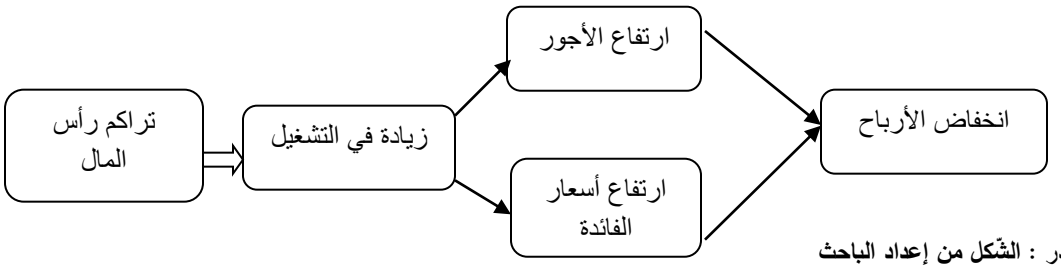

المصدر : الشّكل من إعداد الباحث

ويرى " David Ricardo " حسب الشّكل رقم (2) أنه إذا حدثت زيادةٌ في رأس المال، أي تراكمٍ له سوف يؤدّي تلقائياً إلى زيادة التّشغيل واستقطاب يد عاملةٍ جيّدةٍ تؤدّي بدورها إلى زيادةِ كلّ من الأجور وسعر الفائدة وهذا الارتفاع في الأجور وسعر الفائدة سوف يقود إلى تخفيض الأرباح. "وقد فهم " David Ricardo " التّراكم الرّأسماليّ على أنّه إلحاق جزءٍ من الدّخل برأس المال واستعماله من قبل عمّال منتجين بدلاً من أفرادٍ غيرِ منتجين وهو شرطٌ لنموّ الإنتاج"[1].

بينما "" Say وهو مفكّر فرنسيٍّ، اختلف مفهوم رأس المال عنده حيث قام بتقسيمه إلى رأس مال منتجٍ ورأس مالٌ غير منتجٍ، بحيثٌ يعبّر رأس المال المنتج عن أموال اقتصاديّةٍ لإنتاج منفعة سواء مادّيّةٍ أم خدميّةً؛ أمّا رأس المال غير المنتج فلا يؤدّي إلى إنتاج قيمةٍ ولا يستعمل للاستهلاك بل يحتفظ به من أجل التّظاهر بالثّراء في المجتمع.

"وتراكم رأس المال عند " say " هو فائض الاستهلاك فمنه يمكن أن يحدث تراكمٌ حقيقيٌ لرأس المال"[2] الّذي لا يمكن أن يحدث قبل التّعويض الكامل لرأس المال القديم الموضوع مسبقاً في العمليّة الإنتاجيّة. فالإنتاج المادّيّ وقيمته هو ما يؤدّي إلى زيادةٍ في رأس المال ويستبعد " say " بأن يكون لرأس المال غير المادّي دورٌ في إحداث التّراكم.

[1] - مرجع سابق، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، 2000،ص 298.

[2] - Roger A. Arnold, ***Economics***, cengage Learning, USA, 2010,p183.

إنّ اعتماد الفكر الكلاسيكيّ على قانونِ ساي للأسواق وباعتبار أنّ الطّلب هو الطّلب على الاستثمار المعتمد على الإنتاجيّة المتوقّعة من رأس المال وفي ظلّ مفهوم الحرّيّة الاقتصاديّة؛ لم يعترف روّاد الفكر الكلاسيكيّ بإمكانيّة نشوء أزماتٍ اقتصاديّةٍ مثل أزمة الكساد الكبير عامً 1929 واعتبروا إذا أصاب النّظام الاقتصاد أزمةً ما، سوف تكون عابرةً لأنّ سعر الفائدة سيعمل على إعادة التّوازن في المدى الطّويل، مهملينَ بذلكَ إمكانيّة السّلطات الماليّة في البلاد والجهاز المصرفيّ من القدرة على خلق الائتمان عن طريق تحديد كمّيّة النّقود بإصداراتٍ جديدةٍ لاعتباراتٍ غير سعر الفائدة، وبالرّغم من الانتقادات الّتي تعرّضت لها هذهِ النّظريّة فيما يخصّ الاستثمار ونظرتهم التشاؤمية للزّيادة السّكّانيّة وتناقص الغلّة ومغالاتها في أثر هذين العاملين[1]، يعتبر هذا الفكر الكلاسيكيّ حجر الزّاوية لمفهوم الاستثمار ورأس المال ودوره في تحقيق التّنمية الاقتصاديّة وتعتبر أساساً لدراسة دور رأس المال في التّنمية الاقتصاديّة والنّموّ الاقتصاديّ وضرورة توجيه الفائض الاقتصاديّ إلى نواحي الاستثمار المنتج، لتحقيق أهداف التّنمية[2].

يرى الباحث من خلال دراسة الفكر الكلاسيكيّ بأنّ التّوازن يتمّ عندما يتعادل العائد المتوقّع على الاستثمار مع سعر الفائدة. لذلك أي تغيّر في تكاليف الحصول على رأس المال يؤدّي في المقام الأوّل إلى التّغيّرات في أسعار الفائدة حيث تلعب الفائدة الدّور الرّئيسيّ والوحيد في دفع الأفراد على تحويل كلّ مدّخراتهم إلى استثمارٍ، إنّ اعتماد الفكر الاقتصاديّ الكلاسيكيّ على محدد وحيد للاستثمار وهو سعر الفائدة ومن خلاله يمكن أن يتحقّق التّوازن بين الادّخار والاستثمار أي تساوي الادّخار مع الاستثمار، وعدم اعترافهم بأهميّة الاحتفاظ بالنّقود لغرضٍ غير الاستثمار[3]، مثال المضاربة والاكتناز والمعاملات الماليّة والاحتياط، وإنّ التّنمية الاقتصاديّة لم تتوقّف بالرّغم من الصّعوبات الّتي افترضها روّاد المدرسة الكلاسيكيّة من زيادة السّكّان وقانون الغلّة المتناقصة.

2-: الاستثمار في الفكر الاقتصاديّ الماركسيّ " Investment for Marx theory"

يرى " كارل ماركس " أنّ " العلاقات الاجتماعيّة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقوى الإنتاج"[4]، وأنّ تراكم رأس المال يساهم في إحلال الآلة محلّ العمّال ممّا يؤدّي إلى زيادة معدّلات البطالة، أيّ أنّ الآلة والعمّال

---

[1] - A. C. Fernando, ***Business Environment***, Dorling Kindersley, New Delhi, India, 2011, p75.

[2] - Yujiro Hayami, Yoshihisa Godo, ***Development Economics: From the Poverty to the Wealth of Nations***,2005, Oxford, 3th E, p123.

[3] - T.R.Jain, O.P.khanna, ***Business Economics***, V.K, New Delhi, 2009, p206.

[4] - بابا، عبد القادر، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، مذكرة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص7.

في طرفي نقيضٍ وفي هذا السّياق سيتم التّعرّف على أفكارٍ " Marx " فيما يخصّ الاستثمار على الشّكل التّالي:

2-1- نظرية القيمة وفائض القيمة"Value & surplus value theory"

يرى " Marx " أنّ قيمة السّلعة تتحدّد في الوقت الّذي يقضيه العامل في إنتاج السّلعة، وهذا يقود إلى أنّ كافّة السّلع الموجودة هي عبارةٌ عن تراكمٍ للعمل الّذي يعدّ أساس الإنتاج وقيمة هذه السّلع تقسّم إلى قيمة الجهد المبذول من قبل العامل (قيمة قوّة العمل)[1] مضافاً إليه فائض القيمة، ويعبّر عنه بالمعادلة التّالية [2].

$$\textbf{معدّل فائض القيمة} = \frac{\text{وقت العمل الفائض}}{\text{وقت العمل الضروري}} * 100$$

وبالتّالي يحصل الرّأسماليّ على فائض القيمة تجسيداً لوقت العمل بدونٍ أجر[3] وهو الفرق بين قيمة السّلعة وقيمة الأجر الّذي يدفعه الرّأسماليّ إلى العامل من خلالٍ اقل أجر ممكن ليعظم فائض القيمة، حيثُ " ليس من المطلوب أن يدفع صاحب العمل للعمّال قيمة إنتاجهم بالكامل بل ما يكفي لبقائهم"[4]. ومن هنا فقد اعتبر ماركس أنّ عنصر العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد متجاهلاً عناصر الإنتاج الأخرى كالموارد الطّبيعيّة ورأس المال، كما أنّ الواقع أثبت أنّ الاجور ارتفعت عن الحدّ اللّازم لتامّين متطلّبات الحياة الضّروريّة حيث لم تتّجه نحو الانخفاض بتأثيرٍ من البطالة واستخدام الآلة محلّ الإنسان.

2-2- التّراكم الرّأسماليّ والاستثمار "Capital accumulation and investment"

إنّ حصول الرّأسماليّين على فائض القيمة الّتي تعتبر أرباحاً لهم يقومون باستثمارِ جزءٍ من هذه الأموال في شراء رأس المال الثّابت، والّذي يتكوّن من الآلات والمعدّات والموادّ الأوّليّة، ورأس المال المتغيّر الّذي يدفع منه للعمّال الأجور[5]، أيّ أنّ فائض القيمة ينتج من رأس المال المتغيّر بحيث يقوم الرّأسماليّ بتحويل هذا الفائض إلى تراكم رأسماليٍّ عن طريق استثماره في العمليّة الإنتاجيّة، وهذا

---

[1] - Louis B. Boudin, ***The Theoretical System of Karl Marx, Keer***, Chicago. USA 2008,p72

[2] - Moishe Postone, Louis Galambos, Jane Eliot Sewell, ***Time, Labor, and Social Domination A Reinterpretation of Marx's Critical Theory***, Cambridge university press, UK, 1993, p309.

[3] - Eugen von Böhm-Bawerk, ***Karl Marx and the Close of His System***, Wolff. New York,USA, 2007,p16.

[4] - ستيورات، بول جريجوري، تعريب،منصور، طه، **النظم الاقتصادية المقارنة**، دار المريخ للنشر،الرياض،1994،ص151.

[5] - Dennis C. Canterbury, ***Capital Accumulation and Migration***, Brill, USA, 2012,p31.

يقود إلى أنّ الادّخار هو مصدر التّراكم الرّأسماليّ، والتّراكم مرتبطٌ بالاستثمار الّذي يعبّر عن عمليّة الإنتاج الموسّع وتجديد الطّاقة الإنتاجيّة للمجتمع.

إنّ افكار ماركس في تركّز رؤوسِ الأموال في أيدي الرّأسماليّين وتحوّل باقي السّكّان إلى بائعي قوّة العمل غير صحيحةٍ حيث أنّ أغلب الدّول الرّأسماليّة تحارب الاحتكار وتمنع تركّز الثّروات من خلال الضّرائب على الثّروات. كما أنّ التّحليل الحديث أثبت عكسَ أراء ماركس بأنّ تراكمَ رأس المال يؤدّي إلى زيادةِ الإنتاجية وبالتّالي زيادةِ الأجر.

2-3- الفائض الاقتصادي والاستثمار "Economic surplus and investment"

إنّ عمليّة الإنتاج الموسّع تساهم في خلق الفائض الاقتصاديّ الّذي يوجّه نحو الاستثمار بحيثُ يكون الاستثمار معتمداً بشكلٍ أساسيٍّ في تمويله على الفائض الاقتصاديّ النّاتج من العمل المباشر وهذا يعني أنّ فائض القيمة ناتجٌ من استغلال العمّال، ويرى ماركسٌ "" أنّ رأس المال الثّابت (رأس المال – الآلات) لا يمكن أن يزداد إلّا على حساب رأس المال المتغيّر (العمل) أيّ أنّ التّقدّم التّقنيّ الّذي يتطلّب دوماً رأس مال أكثر يأكل باستمرارٍ من الجزء المخصّص للأجور"[1]، إنّ أيّ فائض اقتصاديّ يعاد استثماره يجب أن يكون بنفس المجال الّذي أنتج فيه، أي بنفس العمل الّذي أنتجه"[2] ليساهم في خلق فائض اقتصاديّ جديدٍ.

2-4- رأس المال والاستثمار "Capital and investment"

"إنّ رأس المال المستثمر الجديد لا يأتي من المستثمر بل من عمّاله"[3] أيّ أنّ العمّال هم من يخلقون الفرق بإعطائهم أقل ما يمكن من قيمة الإنتاج ليحصل صاحب العمل على أعلى ربح ممكنٍ لتحقيق التّراكم الرّأسماليّ بحيث لا يمكن التّأثير على رأس المال الثّابت لأنّه له تكلفة ثابتةٌ؛ أمّا العمل فيعتبر رأس مال متغيّر ويمكن التّأثير عليه والدّفع للعمال يومٌ بيوم ويتحقّق التّراكم الرّأسماليّ في النّظام الاقتصاديّ من خلال انخفاض الأجور[4]. إلا أنَّه رغم كلِّ أفكار ماركس عن ضرورة مرور كلّ المجتمعات بالرّأسماليّة للوصول الى الاشتراكيّة فإنَّه لم يكن موفّقاً في نظرته، ولم تتحقق نبوءته بانهيار النّظام الرّأسماليّ بسبب المناداة بالحرّيّة المطلقة حيث نجد في الرّأسماليّة الحديثة أنَّ الدولة قد

[1] - دليلة عارف، سفر اسماعيل، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، الطبعة 11 منشورات جامعة دمشق، 2000،ص433.

[2] - Tony Smith, ***The Logic of Marx's Capital: Replies to Hegelian Criticisms*** .State University of New York, USA,1990.151.

[3] - John Cunningham Wood, ***Karl Marx's economics : critical assessments***, Roultedge,USA, 1988,p523.

[4] - Hugh Stretton, ***Economics: A New Introduction***, Pluto Press, London, UK, 1999, p78.

تدخّلت لمعالجة المشكّلات الاجتماعيّة وبالتّالي أصبح مصير الرّأسماليّة مختلفاً عن ما وصفه ماركس.

3 – الاستثمار في الفكر الاقتصاديّ الكنزي "Investment and Keynes"

3-1- علاّقة الاستثمار بالادّخار والاستهلاك "Investment, savings and consumption"

الفائض الاقتصاديّ لدى " Keynes " يتولّد من الزّيادة في الدّخل عن الاستهلاك للحاجات الأساسيّة ، فإذا أقدم المستثمر على توظيف هذه الزّيادة، فإنّ الجزء الّذي تمّ توظيفه يسمّى استثماراً ومن هنا يرى " Keynes " بأنّ الإدّخار يساوي الاستثمار الّذي بدوره هو الفائض الاقتصاديّ النّاتج من الزّيادة بعد الاستهلاك. أيّ "إنّ الاستثمار والادّخار يتساويان وكل منهما يساوي ذلك الجزء من الدّخل الّذي لم يستهلك في نهاية المرحلة"[1]، فالاستثمار يخلق الدّخل عند " Keynes " وبالتّالي الادّخار يساهم بدوره في خلق الفائض الاقتصاديّ الّذي هو الاستثمار، أيّ أنّ الادّخار يرتبط بالاستثمار حيث يعد نتيجة للاستثمار[2]، بحيث تكون "العلاقة بين الاستثمار والادّخار علاقة تعادل، ونظراً لعدم الاستقرار الدّوريّ للنّفقات الاستثماريّة, وبالصّدفة فقط, سيكون الاستثمار كافياً لضمان العمالة الكاملة "[3].

يعالج كنيز مشكلة الطّلب الكلّيّ ويقرّ بأنّ على الحكومات إذا ما أرادت رفع الطّلب الكلّيّ فعليها رفع الانفاق الحكوميّ لمعالجة البطالة والكساد، بالإضافة إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض سعر الفائدة أو منح اعفاءات أو إعانات، ولكن لا يصلح هذا النّموذج لحالات البلدان النّامية لعدّة أسباب:

1- قرارات الاستثمار لا تتعلّق في جميع الحالات بسعر الفائدة.

2- هناك عوامل هيكليّة ومؤسساتية عدديّة تعرقل النّشاط الاستثماري في البلدان النّامية كالقوانين والتّشريعات الّتي تحمي الملكيّة الخاصّة ومعدّل الضّرائب وتوجيه المستثمرين إلى نشاطات إنتاجيّة عالية بطرق مباشر.

3- إنَّ المشكّلة في البلدان النّامية هي في جانب العرض وليس في جانب الطّلب كما هو الحال في البلدان الصّناعيّة، حيث مع انخفاض حجم رؤوس الأموال ونقص في كفاءة اليد العاملة وتخلّف وسائل الانتاج فإنّه لا يتوقّع زيادة النّاتج الحقيقيّ من خلال زيادة الانفاق الحكوميّ

---

[1] - مرجع سابق، **تاريخ الأفكار الاقتصادية** ، ص 590.

[2] -Anatol Murad, ***What Keynes Means***, Bookman associates inc, 1962, usa,96.

[3] - ستيورات، بول جريجوري، تعريب،منصور، طه، **النظم الاقتصادية المقارنة**، دار المريخ للنشر،الرياض،1994،ص102.

بل على العكس فسوف يؤدّي إلى تضخّم وارتفاع المستوى العامّ للأسعار وبطالة مرتفعة وخاصّة في المدن بسبب الهجرة من الرّيف إلى المدينة.

الجدول رقم (1 – 1) مقارنه مفهوم الاستثمار في النّظريات الاقتصاديّة

المحاور	النظرية الكلاسيكية	النظرية الماركسية	النظرية الكنزيّة
علاقة الاستثمار بالادخار	الادخار مصدر الاستثمار تمويل الاستثمار عن طريق الادخار	الادخار مصدر التراكم الرأسمالي	Y=I+C S=I كل الفائض عن الاستهلاك يذهب إلى الاستثمار الاستثمار مصدر للدخل
الفائض	الفائض الاقتصادي شرط لتحقيق النمو الاقتصادي	فائض القمة يأتي من العمل بدون اجر أي وقت العمل الإضافي	الفائض يتحقق من تفضيل الادخار
العمل	تقسيم العمل يؤهلا الأفراد بنفس العمل لتحقيق المبادلة والتجارة قلق من الزيادة السكانية	اجر العامل هو في حد الكفاف	زيادة الاستثمار يزيد الدخل بتفضيل الادخار على الاستهلاك
معدل الفائدة	رأس المال مرتبط بسعر الفائدة بعلاقة عكسية والادخار مرتبط بسعر الفائدة بعلاقة طردية تخوف من الغلة المتناقصة وتأثيره على الاستثمار معدل الفائدة هي تكلفة الاستثمار	الاستثمار يتحدد ليس بسعر الفائدة بل بالفائض الاقتصادي وكمية العمل	الادخار يتوقف على معدل الدخل
التراكم الرأسمالي	يأتي تراكم رأس المال من العمل الذي بذله العمال في الإنتاج سابقا زيادة رأس المال يؤدي إلى زيادة التشغيل رأس المال هو فائض الاستهلاك في الحاجات الأساسية	التراكم الرأسمالي يأتي من زيادة الاستثمار في المعدات والأدوات على حساب العمل العمل بدون اجر هو سبب التراكم	يزيد الاستثمار بتأثر الميل للادخار بقيمة المضاعف

المصدر : الجدول من إعداد الباحث

من خلال التّحليل للنّظريّة الكنزيّة لجهة اعترافها بإمكانيّة ظهور الأزمات الاقتصاديّة وإمكانيّة علاجها بالطّلب الفعّال مخالفاً بذلك للنّظريّة الكلاسيكيّة، وإلى أنّ التّوازن يحدث بمستوى أقل من مستوى التّشغيل الكامل حيث تعتبر الحالة الطّبيعيّة للنّظام الاقتصاديّ، يرى الباحث توافق كلّ من النّظريّة الكلاسيكيّة والنّظريّة الماركسيّة باعتبار الادّخار مصدر للتّراكم الرّأسماليّ accumulation capital وإنّ الادّخار يتمّ تحويله إلى استثمار بالكامل وهو مخالف للفكر الكنزي الّذي اعتبر إمكانيّة

الاحتفاظ بالنّقود فقط بدافع الاحتياط والمضاربة، والجدول رقم (1-1) يوضح أوجه الاتّفاق والخلاف بين النّظريات الثّلاث.

4- نظريات الاستثمار الحديثة:

4-1- الاستثمار في رأس المال البشريّ

إنّ الاقتصاد العالميّ يتّجه اليوم بشكل متزايد نحو اقتصاد المعرفة الّذي يعتمد بشكل أساسي على تنمية الموارد البشريّة الّتي أصبحت بدورها محرّكا للنّموّ الاقتصاديّ ودافعاً للإنتاجيّة. لقد كان للاستثمار في العنصر البشريّ تأثيرٌ واضحٌ على تحقيق تقدّم اقتصاديّ مثل الصين واليابان وبعض بلدان شرق آسيا حيث لحقت بالدّول الصّناعيّة اعتماداً على مواردها البشريّة الّتي حرصت على تأهيلها وتنمية قدراتها، غير أنّ بعض الدّراسات في الوقت الحاضر للبلدان النّامية بيّنت أنّه لا يوجد علاقة سببيّة تربط التّعليم بالنّموّ الاقتصاديّ وتراكم رأس المال بل على العكس يكون التّأثير في البلدان النّامية. بحيث يؤثّر تكوين رأس المال والنّموّ الاقتصاديّ في تحقيق معدّلات عالية من التّعليم، وتحسين مستوى التّعليم في البلدان النّامية يعتبر من استراتيجيات تطوير معظم البلدان تلك ومعظم المنظّمات الدّوليّة غير أنّ تحسّن مستوى التّحصيل العلميّ بدافع من الأبحاث الّتي ركّزت على دور رأس المال البشريّ في النّموّ والتّنمية، ومن الملاحظ أنّ التّوسّع في التّحصيل العلميّ لم يساهم في تحسين الظّروف الاقتصاديّة لذلك تحوّل الفكر من مجرّد التّحصيل العلميّ إلى نوعيّة هذا التّحصيل والمهارات المعرفيّة لما لها من تأثير على النّموّ الاقتصاديّ، لذلك لابدّ من تغييرات هيكليّة في مؤسّسات التّعليم في البلدان النّامية من أجل سدّ الفجوة مع البلدان المتقدّمة، الّتي بيّنت الدّراسات بأنّ القدرات المعرفيّة للأفراد في البلدان المتقدّمة وتأثيراتها على النّموّ الاقتصاديّ كبيرةً جداً بحيث تمّ حساب وقياس المهارات عن طريق الانحراف المعياري للأداء وتبيّن بأنّ مقدار واحد من الانحراف المعياري للأداء يعادل 2 % من النّاتج المحلّيّ الإجمالي الفرديّ.

واعتبر (يعقوب 1974) بأنّ الأجر هو دافع الأفراد إلى التّعليم وتحسين المهارات العامّة، وبالتّالي أصبح التّعليم بشكل تقريبي مقياساً لرأس المال البشريّ، وقد كان للمهارات لدى القوى العاملة أهمية كبيرة في علم الاقتصاد من أجل تفسير التّبيان في النّموّ الاقتصاديّ، غير أنّ دراسة أجراها مجموعة من الباحثين بشكل قياسيّ لبيانات مجموعة كبيرة من بلدان العالم النّامية بيّنت بأنّ هناك مشاكل كبيرة تعوق دور التّعليم في النّموّ الاقتصاديّ منها ما يتعلّق ببطالة الشّباب والّتي تعدّ مرتفعةً جداً والمشكّلة الثّانية في قدرة الاقتصاد على التّوسّع بحيث يضمن توظيف الأعداد الكبيرة الدّاخلة إلى سوق العمل، على الرّغم من الدّوافع الكبيرة أمام سياسات الاستثمار في الموارد البشريّة في البلدان

النّامية لما يعتقد من إمكانيتها بالمساهمة في النّموّ الاقتصاديّ وتحقيق التّنمية الّتي من شأنها رفع مستوى الدّخول الّذي بدورة يساهم في تحسين النّشاط الاقتصاديّ، ولا يمكن أنّ يؤدّي تحقيق توزيع عادل للدّخل والموارد فقط الى القضاء على الفقر الّذي يعتبر من أصعب المشكلات لدى هذه البلدان، كما بيّنت الدّراسات حول علاقة التّعليم بالاستثمار والنّموّ الاقتصاديّ لبيانات سلسة زمنيّة لمجموعة البلدان من عام 1970 الى عام 2010 أنّه لا يوجد تأثير للتّعليم على النّاتج المحلّيّ الإجمالي لا في المدى القريب ولا البعيد بحيث يكون كلّ من تكوين رأس المال والنّاتج المحليّ الإجمالي مؤثرين على التّعليم وهو ما يتّفق مع الدّراسة السّابقة في حال البلدان النّامية أي أنّ النّموّ الاقتصاديّ العالي يؤدّي إلى رفع سويّة التّعليم وزيادة مستوى التّحصيل العلميّ وليس العكس، وتأتي هذه النّتيجة مخالفة لكلّ الأفكار الّتي سبقتها بحيث يرى (لوكس، 1988) بأنّ ارتفاع التّعليم النّظاميّ سبب في ارتفاع النّموّ الاقتصاديّ، بالإضافة إلى أنّ تراكم رأس المال البشريّ سبب في النّموّ المستدام، وهو القناة الرّئيسيّة الّتي من خلالها يتراكم رأس المال البشريّ، أمّا (رومر، 1990) وجد أنّ رأس المال البشريّ يولّد الابتكارات ويحفز النّموّ ويعزّز انتاجية البحوث، كما أنّ النّموّ الاقتصاديّ يمكن أن يؤدّي الى تراكم في رأس المال البشريّ كما يرى (ميسر، 1996)، وتعارض الأبحاث تجعل من فكرة السّببيّة هشّة الارتباط بين التّعليم والنّموّ الاقتصاديّ وإذا كانت تلك الأفكار غير واقعيّة فلماذا لم تؤدِّ الاستثمارات في التّعليم في البلدان النّامية إلى نموّ اقتصاديّ حقيقي في تلك البلدان؛ ولم تحقّق نسبة مساهمة في النّاتج المحلي الإجمالي رقم وصول أرقام الإنفاق على الاستثمار في الموارد البشريّ إلى أرقام كبيرة وهذا يدل إلى أنّ السّبب في عدم تأثير الاستثمار في الموارد البشريّة على التّنمية يكمن في نوعيّة الاستثمار الّتي تقوم به البلدان النّامية، حيث تركّز على الكمّ وليس على النّوع، وعدم وجود سوق عمل يستوعب الأعداد المتزايدة من الموارد البشريّة.

يعمل أغلب الأشخاص باختصاص غير اختصاصاتهم بسبب ضعف الاستثمارات من حيث الحجم وضيق أفق التّوسّع لديها ممّا يؤدّي الى بطالة كبيرة؛ بالإضافة إلى مشاكل الهدر الماليّ وضعف إنتاجية العمل. من جهة أخرى نجد أنّ أغلب البحوث العلميّة ومراكز الأبحاث المرتبطة بالجامعات يغلب عليها الطّابع الأكاديمي وتوجّه الأبحاث فيها لأغراض التّرفّع الوظيفيّ دون الارتباط الوثيق والمباشر بالأعمال والابتكار ومجالات التّطبيقيّة للبحوث.

هذا لا يقلل من أهمية بناء الإنسان والاستثمار في الموارد البشريّة من تعليم وتدريب بالإضافة إلى التّعليم المستمرّ، حيث حقّقت دول شرق آسيا قفزة نوعيّة في الاستثمار في الموارد البشريّة جنباً إلى جنب مع تطوير البنية التّحتيّة وإعادة الهيكلة وبناء مجتمع المعرفة معتمدةً على القطاع الخاصّ في

البناء والتّطوير السّريع للقطاع الصّناعيّ والتّجاريّ وتحقيق استثمارات ضخمة في مجال النّفط والغاز والعلوم والتّكنولوجيا ومراكز الأبحاث والتّطوير، فقد انتقلت إلى اقتصاد مبنيّ على المعرفة، وتحقيق نموٍّ عالٍ في النّاتج المحلي الإجمالي الّتي ترغب في الوصول إليه بشكل يماثل النّموّ الاقتصاديّ للبلدان المتقدّمة. أيّ أنّ التّأثير يكون بشكل معاكس فنموّ النّاتج المحلّيّ الإجمالي ورأس المال يزيد من أهمية تدريب وتنمية الموارد البشريّة.

4-2- الاستثمار في البحث والتطوير

زاد اعتماد الاقتصاد في وقتنا الحاليّ على القدرات الفكريّة بدلاً من المدخلات المادّيّة والموادّ الطّبيعيّة في أغلب الاقتصاديّات المعتمدة على المعرفة وإنّ هذا التّوسّع في الاعتماد على المعرفة أدى الى ظهور استثمارات وصناعات جديدة لم تكن موجودة، وساهمت هذه التّطوّرات والتّقانات الجديدة في زيادة الإنتاجية بحيث دفعت هذه التّحوّلات الجديدة الدّول المتقدّمة إلى زيادة الاعتماد على المعرفة في بناء اقتصاديّاتها ونموّها, فنما مع ذلك عدد ونوعيّة براءات الاختراع ممّا أدى إلى نموّ ملحوظ في مخزون المعرفة لديها ونتيجة لذلك ظهرت صناعات جديدة مثل تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى التّكنولوجيا الحيويّة.

تلعب التّكنولوجيا الدّور البارز في زيادة عائدات حجم الإنتاج الكبير، كما أن لها دوراً في أداء النّموّ الاقتصاديّ، بالإضافة إلى دورٍ في البحث والتّطوّر ونموّ الإنتاجيّة وغيرها من العوامل الّتي يوفّرها الاستثمار في التّكنولوجيا لتحقق بذلك زيادة في النّموّ الاقتصاديّ، ورغم أهميّة الأفكار السّابقة حول ضرورة الاستثمار في البحث والتّطوير والمعرفة؛ غير أنّ النّموّ المادّيّ سيطر على مختلف الدّراسات التّجريبيّة كأهم المصادر للنّموّ الاقتصاديّ طويل الأجل[1]. ويمكن إرجاع معدّل النّموّ إلى مصدرين أساسيّين:

1- تراكم العوامل (رأس المال المادّيّ – ورأس المال البشريّ)

2- التّغيّر التّكنولوجيّ النّاتج من التّحسينات في الكفاءة[2]

حيث اعتمدت نظريّة Solow على عدم تناقص الإنتاجيّة الحدّيّة لرأس المال، وعدم وجود منافسة كاملة داخل السّوق؛ ويرى Solow بأنّ تحقيق معدّلاتٍ مستمرّةٍ للنّموّ في الأجل الطّويل من خلال أثر زيادة العوائد مع الحجم وأثر الوفورات الخارجيّة.

[1] - R.J.Barro , ***Determinants of Economic growth : A Cross-Country Empirical Study*** *(MIT press,1997*

[2] -**2** : **R.M. Solow**, ***"Technical change and the aggregate production function"****, Review of Economics and Statistics, vo39, No. 3 (August 1957), pp. 312.*

وجاء Romer ليرى بأنّه يمكن لنصيب الفرد من النّاتج أن ينمو بدون حدودٍ، وذلك بمعدّل متزايدٍ خلال الزّمن، وبالتّالي فإنّ معدّل الاستثمارات ومعدّل العائد على رأس المال يمكن أن يتزايد مع زيادة رصيد رأس المال (بدلا من أن يتناقص)[1]، ويرى Romer أيضاً بأنّ التّغيّر التّكنولوجيّ متغيّر داخليّ يتمّ الحصول عليه من خلال التّراكم المعرفي باعتباره الشّكل الأساسيّ لعنصر رأس المال من خلال الأبحاث التّكنولوجيّة الّتي تتمتّع بخاصّيّة تناقص الغلّة مع الحجم diminishing returns (أيّ أنّ مضاعفة مدخلات الأبحاث التّكنولوجيّة لا تؤدّي إلى مضاعفة حجم المعرفة الّتي يتمّ إنتاجها)، هذا بالإضافة إلى وجود الوفورات الخارجيّة نتيجة الاستثمار في المعرفة (أيّ أنّ لإنتاج المعرفة لدى إحدى الشّركات آثار خارجيّة على إمكانيات الإنتاج في الشّركات الأخرى)، وذلك لأنّ المعرفة لا يمكن إخفاؤها.

إنّ النّموذج الموضّح من قبل Romer يعالج مشكلة تزايد العوائد النّاتجة عن الوفورات الخارجيّة، فهناك محاولات متعدّدةٌ أوضح العلاقة ما بين معدّل نموّ السّكّان ومستوى دخل الفرد، إلّا أنها لم تأخذ في حسبانها عنصر التّكنولوجيا كمتغيّر خارجٍ عن الدّولة أو نابعٍ من داخل الدّولة، ويعتمد على تراكم المعرفة والتّغيّر التّكنولوجيّ الدّاخليّ والآثار الخارجيّة للمعرفة، بحيث يمكن أن يعطى معدّلات نموّ متزايدةٍ في الأجل الطّويل؛ وبالتّالي ينتقد النّموذج فكرة تباطؤ معدّلات النّموّ ووصولها إلى مرحلة الثّبات في الأجل الطّويل، كما يناقض فكرة تقارب معدّلات نصيب الفرد من النّاتج بين دول العالم[2]، ويصل إلى أنّ الدّول الأكثر قدرةً على اقتناء عنصري التّكنولوجيا والمعرفة تتقدّم بصورة أكبر خلال الزّمن من الدّول الأخرى الّتي تكون أقلّ قدرةٍ على اقتناء عنصري التّكنولوجيا والمعرفة. وفي دراسةٍ لمجموعةٍ من الباحثين عن الاقتصاد التّايواني تبيّن أنّ للاستثمار في البحث والتّطوّر والتّنمية له أثر ايجابي على النّاتج المحلّيّ الإجمالي على المدى القصير بحوالي 0.02% ويزيد على المدى الطّويل إلى 0.04%، إضافة إلى أثر هذه الزّيادة في نموّ حجم الصّادرات وفي التّكنولوجيا العالية للصّناعات وفي الأجور الحقيقيّة[3] وهذا إن دلّ على شيءٍ فإنّه يدلّ على دور الاستثمار والتّقدّم التّكنولوجيّ في رفد النّموّ الاقتصاديّ بعوامل نموّه من خلال التّحسينات المستمرّة في رأس المال البشريّ والعمل والإنتاجيّة مع توخّي الحذر من ارتفاع البطالة نتيجةً لاعتماد سياسة الإحلال؛ لذلك كان لابدّ من دعم التّدريب المهنيّ والتّقنيّ لرفع جودة العمل مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع الأسعار

[1] - Paul Romer, "***Increasing Returns and Long Run Growth***" Journal of Political Economy, University of Chicago Press, 1986, p1003.

[2] - - O.P, "***Increasing Returns and Long Run Growth***", p1034.

[3] - Yungchang Jeffery Bor, Yih-Chyi Chuang, and other, ***A dynamic general equilibrium model for public R&D investment in Taiwan,*** Economic Modelling 27 ,2010, p181.

نتيجة زيادة النّموّ الاقتصاديّ ولكنّ يبقى حسب الدّراسة ضمن التّوقّعات المقبولة في المجتمع وبمكّن تعويض تأثير التّضخّم من خلال الابتكار والتّعليم لزيادة الإنتاجيّة.

4-3- الاستثمار الحكوميّ ودورة الأعمال

تبيّن العديد من الدّراسات بأنّ الاستثمارات الحكوميّة المحلّيّة ليس لها أي تأثير إيجابي على الدّورات الاقتصاديّة من حيث الفاعليّة، لذا ينبغي عدم توظيف الحكومات للاستثمارات المحلّيّة كأداة سياسيّةٍ لتحقيق الاستقرار الاقتصاديّ، وهناك اختلافٌ بين الاستثمارات الحكوميّة المركزيّة المعتمدة على دعم الإنتاج مثل البنية التّحتيّة وغيرها وبين الاستثمارات المحلّيّة الّتي تهتمّ بالوضع المعيشي للسّكّان مثل الصّرف الصّحّيّ والإسكان والصّحّة والمرافق التّعليميّة. وإنّ معظم الاستثمارات الحكوميّة المركزيّة تتكوّن من استثمارات البنية التّحتيّة المتّصلة بالإنتاج[1] بحيث تكون أي زيادةٍ في البنية التّحتيّة الأساسيّة للإنتاج تزيد بشكل مباشرٍ على الاستثمارات في قطاع الإنتاج الصّناعيّ، وتحسين الإنتاجيّة، ويزيد من فرص الاستثمار الخاصّ من الوصول إلى الأسواق عن طريق شبكة البنية التّحتيّة الّتي يستثمر فيها القطاع العامّ[2]، غير أنّ زيادة الاستثمار العامّ يزاحم القطاع الخاصّ في توفير المدّخرات اللّازمة لتمويل الاستثمارات، لذلك لا بدّ للاستثمار العامّ من التّركيز على قطاعاتٍ الّتي تزيد من الإنتاجيّة والقدرة التّنافسيّة من خلال زيادة عوائده الاجتماعيّة[3]، ويعتبر من الضّروري للبلدان النّامية أن توفّر مؤسّساتٍ قادرةٍ على التّخطيط وتحليل التّكاليف والمنافع من الاستثمارات وقياس العوائد والتّقييم وقادرةً على خلق التّكامليّة بين القطاع العامّ والخاصّ.

4-4- نظريات الاستثمارات الأجنبيّة

يسعى الاستثمار في ظروف المنافسة الاحتكاريّة بين الشّركات إلى اقتسام الأسواق العالميّة من أجل تحقيق مزيدٍ من الأرباح من خلال منافسة الشّركات المحلّيّة، بنقل جزءٍ من نشاطها إلى تلكً البلدان وتقوم الشّركات الأجنبية بمجموعةٍ من الإجراءات للسّيطرة على أكبر حصّة من الأسواق المحلّيّة مثل التّصدير بيع الرّخص والوكالات ....). ويمكن أن تكون الاستثمارات المحلّيّة غير قادرةٍ على تلبية احتياجات السّوق الدّاخليّة وغير قادرةً على منافسة الشّركات القادمة من خارج البلدان الّتي تتمتّع بدرجة عاليةٍ من التّقدّم واستخدام التّكنولوجيا، وتمتعها بجودةٍ في تقديم منتجاتها بشكل أفضل من الشّركات المحلّيّة. ومعه أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم التّدفّقات الاقتصاديّة في

[1] -Tomomi Miyazaki, ***Public investment and business cycles: The case of Japan***, Journal of Asian Economics 20 (2009) 422.

[2] - Aizenman, J. On ***the hidden links between financial and trade opening***. Journal of International Money and Finance 27 (3), 2008, 372.

[3] - Eduardo Cavallo, Christian Daude, ***Public investment in developing countries: A blessing or a curse?*** Journal of Comparative Economics 39, 2011, p71.

الاقتصاد العالمي حيث يعتبر مصدراً حرجاً للبلدان النّامية، على اعتبارها وسيلةً لبناء القدرات الانتاجية وتحقيق التّنمية المستدامة، حيثُ غيّرت هذه البلدان من سياساتها تجاه هذا النّوع من الاستثمارات من خلال السّلوك التّميّزي والسّياسات التّجاريّة الجديدة والقوانين والاتّفاقياتٍ وأصبحت تفضّل اتّباع النّهج الإقليمي على النّهج الثّنائيّ في اتّفاقيات الاستثمار الدّوليّة، ممّا زاد في نموّها وتوسعها وفتحت الأسواق بشكلٍ أكبر على الرّغم من الهزّات العنيفة الّتي ضربت الاقتصاد العالميّ مثل الأزمات الماليّة حيثُ نما الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن أصبح في عام 2012 أكبر مصدرٍ لرأس المال الخارجيّ وكانت حصّة البلدان النّامية 566 مليار دولارٍ في نهاية عامٍ 2012 حسب التّقرير السّنويّ للاستثمار الصّادر عن البنك الدّوليّ أي استحوذت على نسبةِ 39% من حصّة الاستثمارات الأجنبية العالميّة مقارنه بنسبةِ 12% في أول الألفيّة وبهذا يمكن للبلدان النّامية التّغلّب على الحلقة المفرغة المتمثّلة في ضيق السّوق المحلّيّة والوصول إلى أسواق التّكتّلات العالميّة الّتي تحقّق نمواً متزايداً في الاستثمارات الوافدة أو الصّادرة. أما السّياسات الاستثماريّة فقد كانت موجّهةً لجذب الاستثمارات وتحريرها في نفس الوقت ارتفعت نسبة سياسات التّقيّد لهذه الاستثمارات لتبلغ 27% في العام 2013 وتركّز حوافز الاستثمار على أهداف النّموّ الاقتصاديّ وبقدر قليلٍ على أهداف التّنمية المستدامة فالحكومات تستخدم سياسات التّحفيز كأداة سياسيّةٍ لجذب الاستثمارات على الرّغم من الانتقادات الموجهة لمثل هذه السّياسات لما فيها من إساءة لتخصيص المال العامّ أيّ على تلك البلدان أن توائم بين الحوافز الاستثماريّة وبين أهداف التّنمية المستدامة.

وتبلغ الحاجة إلى استثمارات عالميّة لتحقيق التّنمية المستدامة إلى ما بين 5 الى 7 ترليون دولار سنويا؛ وتبلغ متطلّبات البلدان النّامية منها حوالي 4.5 ترليون دولار[1] وهي موجّهه بشكلٍ أساسي لأغراض الطّرقات والسّكك الحديدية والموانئ ومحطّات الكهرباء والمياه، بالإضافة إلى الزّراعة والتّنمية الرّيفيّة والتّعليم والصّحّة والتّخفيف من أثار التّغيّر المناخي، فستواجه البلدان النّامية مشكّلة كبيرة في تأمين الموارد، حيث لا يستطيع القطاع العامّ تحمل هذه المسؤوليّة لوحده لذلك يجب أن يشرك القطاع الخاصّ في الاستثمار في القطاعات المرتبطة بأهداف التّنمية المستدامة. إنّ كافّة النّظريات المفسّرة للاستثمارات الأجنبيّة في البلدان الأخرى لم تستطع تقديم تفسير مقبولٍ لاختيار هذه الاستثمارات بلداناً دون غيرها رغم حاجة كافّة البلدان إلى مثل هذه الاستثمارات، فالاستثمارات الأجنبيّة تخضع لشروط وقوانين البلدان المستضيفة لذلك يبقى الأمر مرهوناً بمدى الحرّيّة الّتي تمنحها كلّ دولةٍ لهذا النّوع من الاستثمار.

[1] - تقرير الاستثمار العالمي 2014، الامم المتحدة نيويورك، ص3، 2014.

المبحث الثاني: أنواع الاستثمار ومحدداته

هناك العديد من الاستثمارات لكلّ منها مستوى معيّن من المخاطر ودرجة ربح معيّنه ممّا يتطلّب اختيار مزيج استثماري متوافق مع السّياسات الاقتصاديّة وأهدافها بحيث يحقّق مشاركة واسعة في التّنمية، بالإضافة إلى تقليل الأثر السّلبيّ على الاقتصاد الوطنيّ.

1- أنواع الاستثمار واقتصاديّات التّنمية المستدامة:

تهيمن في للفكر الاقتصاديّ مدرستين على معظم النّقاشات الاقتصاديّة القائمة اليوم فوفقاً لخبراء اقتصاد السّوق الحرّة، يتعيّن على الحكومات أن تعمل على خفض الضّرائب، والحدّ من القيود التّنظيميّة، وإصلاح قوانين العمل، أي مزيد من الانفتاح أمام الاستثمار لكي تسمح للمستهلكين بالاستهلاك وللمنتجين بخلق فرص العمل. ووفقاً لاقتصاديّات جون مايناردِ كينز، يتعيّن على الحكومات أن تعمل على تعزيز الطّلب الكلّيّ من خلال التّحفيز الماليّ بغض النّظر عن مخاطر التّحفيز الماليّ وضياع المال العامّ، غير أنّ أيّاً منهما لم ينجح في تقديم نتائج وحلول لمشاكل الفقر وضعف الموراد وصغر حجم السّوق في البلدان النّامية والبطالة.

قدّمت اقتصاديّات السّوق الحرّة نتائج عظيمة للأغنياء، ولكنّ نتائجها تكاد لا تذكر بالنّسبة لباقي السّكّان. والآن تعمل الحكومات في الولايات المتّحدة وأجزاء من أوروبّا على تقليص الإنفاق الاجتماعيّ، والحدّ من خلق فرص العمل، والاستثمار في البنية الأساسيّة، والتّدريب على الوظائف، لأنّ الأثرياء في العالم الّذين يدفعون المال السّياسيّ للتّحكّم في السّياسات الاقتصاديّة أحوالهم على خير ما يرام حتّى لو كانت المجتمعات من حولهم تتعرّض لمشاكل كبيرة. أما الحلول الكينزية الّتي تعتمد على المال السّهل وعجز الميزانيّة الضّخمة كانت أيضاً بعيدة كلّ البعد عن تحقيق النّتائج الّتي وعدت بها، فجرّبت حكومات عديدة الإنفاق التّحفيزي بعد الأزمة الماليّة في عام 2008 ففي نهاية المطاف ورغم هذا؛ فشل هذا الدّعم القصير الأجل لسببين واضحين ارتفعت ديون الحكومات بشكل كبير جداً وانخفضت تصنيفاتها الائتمانية، حتّى أنّ الولايات المتّحدة فقدت مكانتها الدّائمة (AAA)[1] بالإضافة أنّ القطاع الخاصّ لم يستجب بزيادة الاستثمار في الأعمال التّجاريّة وتوظيف العدد الكافي من العمّال الجدد.

[1] - اي انخفض قدرة الولايات المتحدة الامريكية غلى اللتزام بسداد الديون، وارتفاع مخاطر الائتيمان

1-1- أنواع السّلع الرّأسماليّة ودورها في التّنمية المستدامة

إنَّ المشكّلة في اقتصاديّات السّوق الحرّة والاقتصاديّات الكنزية هي أنّها أساءت فهم طبيعة الاستثمار الحديث، حيث تغيّرت الحاجة الى أنواع من الاستثمارات تراعي القضايا المتعلّقة بالتّنمية المستدامة، فكلّ من المدرستين تعتقد أنّ الاستثمار يقوده القطاع الخاصّ والّذي يهدف منه لتحقيق ربح ولن يقدّم المستثمر على شراء أصول رأسماليّة ما لم يكن العائد على الاستثمار كافي على الأقل لتغطية التّكاليف ويتحقّق هذا بسبب الضّرائب والقيود التّنظيميّة منخفضة (في نموذج السّوق الحرّة) أو لأنّ الطّلب الكلّيّ مرتفع (في النّموذج الكنزي). ومع هذا فإنّ استثمارات القطاع الخاصّ اليوم تعتمد على استثمارات القطاع العامّ حيث تقوم الدّولة بالإنفاق لشراء سلع استثماريّة ضروريّة لإقامة مشاريع عامه تهدف إلى زيادة التّكوين الرّأسماليّ وزيادة الطّاقة الإنتاجيّة ولتحسين مستوى معيشة المواطن، والهدف من وراء أيّ استثمار عام هو المساهمة بأكبر قدر ممكن في الدّخل القوميّ عن طريق الأجور والفائض الاجتماعيّ[1]، أي أنّ العلاّقة تّكامليّة بين القطاعين فما لم يستثمر القطاع العامّ، ويحكمه، فإنّ القطاع الخاصّ سوف يستمرّ في اكتناز أمواله أو إعادتها إلى المساهمين في هيئة أرباح أو إعادة الشراء.

1-1-1- انواع السلع الرأسمالية

يمكن تصنيف ستّة أنواع من السّلع الرّأسماليّة والّتي من شانها أنّ تؤدّي إلى زيادة التّكوين الرّأسماليّ في المجتمع"[2]، وتعتبر هذه الاستثمارات في الأصول الحقيقيّة فقطّ ما يترتّب عليه خلق منافع اقتصاديّة إضافية تزيد من ثروة المستثمر ومن ثمّ ثروة المجتمع "[3].

أ- رأس المال التّجاريّ ويشمل المصانع والآلات ومعدّات النّقل وكافّة أنواع الاستثمار الّتي تهدف إلى زيادة الطّاقة الإنتاجيّة والتّكوين الرّأسماليّ في المجتمع وتتألّف من استثمارات التّجديد[4]، والتّوسّع والتّحديث بالإضافة إلى أنظمة المعلومات المملوكة للشّركات الخاصّة.

ب-البنية الأساسيّة وتشمل الطّرق والسّكك الحديديّة وشبكات الطّاقة والمياه، وكابلات الألياف الضّوئيّة، والمطارات، والموانئ البحريّة.

---

[1] - **يقصد بالفائض الاجتماعي: إجمالي القيمة المضافة لنشاط من قبل جميع أفراد المجتمع الذين يتأثرون بهذا النشاط .وهذا يشمل أولئك الذين يشاركون مباشرة في النشاط، وكذلك الأطراف الأخرى الذين قد تتأثر بشكل غير مباشر.**

[2] - بابا، عبد القادر، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، مذكرة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004،ص39

[3] - حافظ فيصل، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2005، ص18.

[4] -Bhattacharyya Debarshi, ***Management Accounting,***2011,Dorling Kindersley, India,p744.

ت- رأس المال البشريّ ويتمثّل في التّعليم والمهارات وصحّة القوى العاملة، وأصبح المورد البشريّ ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التّقدّم، وقد أكّد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمّيّة تنمية الموارد البشريّة في تحقيق النّموّ الاقتصاديّ، فقد أكّدStewart على أهميّة المعرفة وإمكانيّة توظيفها لتصبح رأس مال بحيث يتم استثمارها بشكل أمثل. ويرى "الفرد مارشال" أنّ الاستثمار في العنصر البشريّ من أعلى أنواع رأس المال قيمة لأنّه عن طريق العنصر البشريّ تتحوّل الثّروات من مجرّد كمّيّات إلى طاقات تكنولوجيّة تحقّق النّموّ الاقتصاديّ والتّقدّم للمجتمع[1]. وفي زمن العولمة واقتصاد يعتمد على المعرفة ينظر إلى الموارد البشريّة كعنصراً أساسياً للقدرة التّنافسيّة وهو عامل مساهم ومهمّ لمواجهة عصر المنافسة من خلال الكفاءات وتحسّين جودة الخدمات، ويرى (Rodney & John) في دراسة عام 1999 تزايد اعتماد المنظّمات والشّركات على زيادة فاعليّة الموارد البشريّة بشكل كبير من خلال الاستثمار في العنصر البشريّ كالتّدريب والتّعلّم ورفع القدرات الذّاتيّة لتحقيق الأداء المبتكر[2]. وتوصّلت دراسة (ABUBAKAR, Salisu)[3] عام 2012 إلى أنّ تقييم الشّركات وخاصّة الخدمات منها يتم عن طريق أفضل قيمة محقّقة من خلال الاستثمار في العنصر البشريّ بالإضافة إلى أفضل محاسبة للإنفاق على الموارد البشريّة مثل تلك المتعلّقة بالتّدريب والتّعليم والرّعاية الاجتماعيّة والتّوظيف والاختيار من خلال تحسين جودتها وإنتاجيّتها. والاعتراف بالموارد البشريّة كأصل من أصول الشّركات الحقيقيّة لأنّ المعرفة وتنمية الموارد البشريّة ذات أهمّيّة كبيرة لمستقبل مختلف أنواع الاستثمارات، في عصر الثّورة الصّناعيّة تميّزت الثّروة بأنّها تزداد عبر استثمار الآلة بدل الإنسان، بينما في الاقتصاد المبنى على المعرفة نجد بأنّ الثّروة تتولّد من الاستثمار في المعرفة وخاصّة بالقدرة على الاستفادة بشكل واسع من التّكنولوجيا المتقدّمة.

ث- رأس المال الفكري ويتمثّل بالمعرفة العلميّة والتّكنولوجيّة الأساسيّة في المجتمع بحيث تشكّل المعرفة المتزايدة والمتراكمة الثّروة الحقيقيّة للاستثمارات وأصبحت معها المنافسة الحقيقيّة بين الاستثمارات بل وبين الدّول هي في محاولة بناء وتنمية رأس المال الفكري بكلّ الوسائل

[1] مصدر سابق، ، **إستراتيجية إدارة المعرفة في منظمات الأعمال**، 134.

[2] - Teng-Chu Steve Chiu, ***The Impact of Human Resources Investment for Public Sectors***, 2012, IPEDR vol.29, *Singapore,p134*.

[3] - ABUBAKAR, Salisu, ***CAPITALIZING HUMAN RESOURCE INVESTMENTS OF QUOTED SERVICE COMPANIES IN NIGERIA: A STUDY OF EXPERTS' PERCEPTION***, 2012, abu.edu, Nigeria, p1.

الممكنة بحيث توفّر هذه الاستثمارات خدمات كبيرة لبدء عمليّة الانتاج والدّخول إلى اقتصاد مبنيّ على المعرفة من خلال الاستفادة من رأس المال الفكري والاعتماد عليه في ذلك[1].

ج- رأس المال الطّبيعيّ الأنظمة البيئية والموارد الأوّليّة الّتي تدعّم الزّراعة والصّحّة والمدن.

ح- رأس المال الاجتماعيّ الثّقة المجتمعيّة الّتي تمكن التّجارة والتّمويل والحكومات من العمل بكفاءة وكلّ هذه الأنواع تلعب دوراً مميزاً.

وتعمل هذه الأشكال السّتّة من رأس المال بطريقة تكامليّة فمن غير الممكن أن يحقّق الاستثمار التّجاريّ الرّبح في غياب البنية الأساسيّة ورأس المال البشريّ، ولا تستطيع الأسواق الماليّة أن تعمل إذا نضبت الثّقة الّتي تثمل رأس المال الاجتماعيّ، وبدون رأس المال الطّبيعيّ، بما في ذلك المناخ الآمن، والتّربة الخصبة، والمياه المتاحة، والحماية من الفيضانات تذهب أنواع رأس المال الأخرى أدراج الرّياح بكلّ سهولة. وما لم تتوفّر القدرة للجميع على الوصول إلى الاستثمارات العامّة في رأس المال البشريّ، فسوف تقع المجتمعات فريسة لأشكال من التّفاوت بين النّاس في الدّخل والثّروة أيّ إنّنا في احتياج إلى اقتصاديّات التّنمية المستدامة الجديدة، حيث تروّج الحكومات لأنماط جديدة من الاستثمار يعتمد على المسؤوليّة المشتركة بين القطاع الخاصّ والعامّ.

2- محدّدات الاستثمار :"Determinants of investment"

يمكن تبويب العوامل الّتي تحدّد الاستثمار على الشّكل التّالي:

2-1- العائد وأهميّة الحافز الاساسي للاستثمار : "Return"

هو القيمة المتوقّعة للعوائد المحتمل حدوثها عند الاستثمار في المشروع "[2]، وهنا نتحدّث في حالة عدم التّأكّد والّتي يصعب فيها تحديد عائد الاستثمار المتوقّع بسهولةٍ، حيث أنّ المستثمر يصعب عليه أن يحدّد بدقّة معدّل العائد المتوقّع على الاستثمار، ولذلك فإنّ المستثمر يسعى لتقدير العائد حيث أنّ ذلك يساعده في تقدير المخاطر المحيطة بهذا العائد. ويمكن تعريف العائد بأنّه "هو المقابل الّذي يطمح المستثمر بالحصول عليه مستقبلا نظير استثماره لأمواله، فالمستثمر يتطلّع دائماً إلى هذا العائد بهدف تنميةٍ ثروته وتعظيم أملاكه"[3]، وتزداد رغبة المستثمر في الاستثمار كلّما كان العائد ومستواه المحقّق في المشروع مرتفعاً، ممّا يزيد من قدرته على تمويل المشاريع المطروحة لديه ويجعل

[1] -R. Venkata Subramani, ***Accounting for Investments, Equities, Futures and Options***,2011,John Wiley, Singapore, p5.

[2] - رمضان زياد، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص315.

[3] - خربوش حسني، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، بدون دار نشر، عمان الأردن، 1990، ص40.

العائد على الاستثمار من أهم العوامل الّتي تحدّد حجم الاستثمار[1] وهذا يعني أنّ العائد هو الحافز الأساسيّ لجميع المشروعات الخاصّة، ويمكن أن يكون العائد ليس مادياً كما الحال في الاستثمارات الاجتماعيّة والخدميّة بحيثٌ تكون المنفعة عامّة ومن الصّعب أن تقاس على شكل مادّيٍ.

2-2- سعر الفائدة بين الاقتراض والتّمويل الذّاتيّ "Interest rate "

يكون لسعر الفائدة دور في تحديد الاستثمار لأنّ الأخير يعتمد في التّمويل إمّا على الاقتراض أو على الموارد الذّاتيّة، وفي حالة اعتماد التّمويل على الاقتراض فإنّ سعر الفائدة يتمثّل في تكلفة اقتراض الأموال المستخدمة في الاستثمار؛ أمّا وفي حال اعتماده على التّمويل الذّاتيّ فإنّ سعر الفائدة يتمثّل في تكلفة أفضل خيار متخلى عنه أي تكلفة الفرصة البديلة، وفي كلا الحالتين يسمّى سعر الفائدة تكلفة الاستثمار طبعاً مع ثبات العوامل الأخرى، وكلّما ارتفع سعر الفائدة ينخفض الاستثمار والعكس صحيحٌ حيث بارتفاع سعر الفائدة يميل مالك رأس المال إلى تفضيل الفائدة على تشغيل الأموال حتّى لو أنّ الفارق بسيطٌ بين العائد وسعر الفائدة، ولا يكفي أن ينخفض سعر الفائدة ليكون المستثمر على عجلة ليوظّف أمواله في مشاريع؛ بل يجب أن يكون معدّل العائد على الاستثمار أعلى أو يساوي سعر الفائدة أيّ معدّل العائد الصّافي المتوقّع من إضافة وحدة استثمار واحدةٍ، أيّ أنّ تأثير سعر الفائدة هو تأثير سلبيٌ على حجم الاستثمار[2].

2-3- التوقعات:"Expectations "

يعتبر التّغيّر في رصيد الطّاقة الإنتاجيّة المستقبليّة (التّوقّعات) من التّحدّيات الّتي يواجهها الاستثمار[3]؛ فالتّنبّؤ بزيادةٍ هذه الطّاقة في فترات الانتعاش الاقتصاديّ يكون لها أثر كبير في حجم الاستثمارات أمّا في حالات الرّكود فإنّ التّنبّؤ يكون باتّجاه خفض حجم الاستثمار لأنّ رصيد الطّاقة الإنتاجية المتوقّع يصبح ضعيفاً. تؤثّر العديد من العناصر في تحديد التّوقّعات منها التّغيّر في مستوى الاستثمار، وعدد الشّركات المدرجة في الاستثمار في السّوق بشكل عامٍ بالإضافة إلى التّغيّرات السّياسيّة كالقوانين والضّرائب الجديدة، فكلّ هذه العوامل يمكن أن تؤثّر جميعها على توقّعات رجل الأعمال بصورة فعّالةٍ، و لكنّ من الصّعب التّنبّؤ بها مسبقاً، أياً كان الأمر فمن المتّفق

[1] - Walter J. Wessels, ***Economics,*** Joe Sabatino, 2006, USA,p105.

[2] - Majed Bader, Ahmad Ibrahim Malawi, ***The Impact of Interest Rate on Investment in Jordan ACointegration Analysis***, Hashemite University,2010, Jordan, JKAU, vol24, N1,p199.

[3] - William Boyes, Michael Melvin***, Macroeconomics***, 2010, jo sabatino, eighth edition, usa.p200.

عليه بين المحلّلين الاقتصاديّين أنّ التّوقّعات تلعب دوراً كبيراً في اتّجاهات السّلوك الاستثماري سواءً أثبتت هذه التّوقّعات أنّ لها ما يبرّرها أم لم تفعل.

2-4- التّقدّم التّكنولوجيّ :"Technological progress "

إنّ التّكنولوجيا الجديدة غالباً ما تتطلّب رؤوس أموال جديدةٍ، من خلال الحاجة للتّغيّرات في التّكنولوجيا لزيادة الطّلب على رأس المال بغيةَ تلبيةِ هذه المتطلّبات[1] مثل التّقدّم التّكنولوجيّ والاستثمارات الضّخمة في أجهزة الكمبيوتر. وقد حفز تطوير تقنيّة الألياف الضّوئيّة على مزيدٍ من الاستثمارات الضّخمة من قبل شركات الهاتف والبثّ التّلفزيوني والخدمات الماليّة والصّناعيّة المعتمدة على الثّورة التّقنيّة[2].

إن للتكنولوجيا الحديثة تأثيراً كبيراً على تخفيض التّكاليف وزيادة الإنتاج وخلق أسواق جديدةٍ وتوظيف عمّال جدد وتقديم منتجاتٍ جديدةٍ وتحسّين في المنتجات القائمة، مع استخدام كمّيّاتٍ أقل من عناصر الإنتاج لإنتاج الحجم نفسه، وتعتبر من العوامل الهامة في التّأثير على قرار الاستثمار.

2-5- الفائض الاقتصاديّ:"Economic surplus "

يعتمد الاستثمار في أيّ بلد على الفائض الاقتصاديّ المتمثّل في النّاتج داخل الاقتصاد مطروحا منه استهلاك المنتجين وعائلاتهم إضافة إلى المصاريف العامّة. فتوفّر الفائض الاقتصاديّ يمكن من اقتطاع جزء منه للاستثمار في البنية التّحتيّة وزيادة عدد المشاريع المستهدفة ذات الأهداف المرتبطة بالتّنمية المستدامة أيّ أنّه يتيح إمكانيّة التّحرّك للحكومات بتوفّر التّمويل المطلوب عوضاً عن الاقتراض.

2-6- الاستقرار السّياسيّ والاقتصاديّ: "Political and economic stability "

يعتبر توفّر الاستقرار الاقتصاديّ والسّياسيّ في أيّ بلد من أهم العوامل الأساسيّة المحدّدة للاستثمار، والّذي قد يفوق تأثيره العوامل المادّيّة[3]، ويؤثّر الاستقرار على القرار الأوّليّ والأساسيّ في وضع خطط الاستثمار لأنّه يؤثّر على إمكانيات تحقيق عوائد في المستقبل[4].

2-7- العمل:"Labor "

---

[1] - O.P. William Boyes, Michael Melvin, ***Macroeconomics***, p200.

[2] - G S Gupta, ***Macroeconomics theory and applications*** , 2E,2004,tata McGraw hill,p126.

[3] - Borner Silvio, Bodmer Frank, Kobler Markus,2004, ***Development Centre Studies Institutional Efficiency and its Determinants The role of political factors in economic growth***, un, OECD, p24.

[4] - Charles Albert Michalet, ***Strategies of Multinationals and Competition for Foreign Direct investment***,1997,world Bank, p15.

من المؤكّد أنّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين العمل والاستثمار انطلاقاً من أنّ الاستثمار الجديد يتطلّب عمالة جديدة، إلّا أنّ حجمها يعتمد على الفلسفة المعتمدة من قبل الدّولة وترتبط علاقة العمل والاستثمار بمجموعة عوامل منها حجم السّكّان والتّركيب العمري للسّكّان بحيث تؤثّر المتغيّرات السّكّانيّة على التّنمية مبدئياً بإبطاء جهود التّنمية وهذا يعني ضرورة حساب حجم الاستثمار اللّازم من أجل الغذاء والصّحّة والتّعليم والمجالات الأخرى، وتسبّب زيادة الطّلب النّاجم عن الزّيادة السّكّانيّة المرتفعة عوائق تنمويّة كثيرة من أهمها ارتفاع معدّلات الإعالة واتّساع القاعدة الهرميّة للسّكّان صغار السّنّ بما يتطلّب إنفاق متواصل لتوفير الحياة المناسبة والخدمة الجيّدة خصوصاً في مجال التّعليم والصّحّة والمتطلّبات الأخرى الاستهلاكيّة والاحتياج للعديد من المرافق الأخرى.

2-8- الدّخل القوميّ: "National income"

نظراً لأهمّيّة الدّخل القوميّ في تحديد حجم الاستثمار يجب التّطرّق إلى الجوانب التّالية:

- **حجم الدخل القومي:** يرتبط الاستثمار طردياً مع الدّخل القوميّ حيث يزداد الدخل القومي بازدياد الاستثمار والعكس صحيح، ويتأثّر الاستثمار بطبيعة التّركيبة الاقتصاديّة والقطاعات المكوّنة لذلك الاقتصاد فكلّما كانت متوازنة من حيث التّطوّر كلّما أمكن زيادة الاستثمار، غير أنّ العلاّقة بين الاستثمار وتحقّق الأرباح، لا تنطبق دوماً على النّحو الّذي تقدّم إذ أنّ العلاّقة السّببيّة بين الاستثمار والأرباح، قد تكون في الاتّجاه المعاكس في بعض الحالات، بمعنى أنّ الاستثمار قد يكون سلبياً في المستوى المرتفع من الدّخل[1] – حسب نظريّة مضاعف الاستثمار (النّظريّة الكينزية)– كما ويؤثّر الاستهلاك على قدرة الاقتصاد على تمويل التّنمية من خلال حجم المدّخرات الّتي يمكن أن تزيد عن حاجات الفرد عن الاستهلاك وبالتّالي يحوّل دون تمويل الاستثمار[2].
- **الاتّجاه العامّ للأسعار**[3]: يؤدّي ارتفاع الأسعار إلى إحجام أفراد المجتمع عن عدم إيداع أموالهم لدى البنوك والتّوجّه نحو المضاربة في الأراضي والعقارات وغيرها من العمليّات الّتي لا تخدم الاقتصاد، وبالتّالي عدم تعبئة تلك الأموال للاستفادة منها في الاستثمارات ويحصل العكس في حال انخفاض الأسعار ويمكن إرجاع التّغيّرات على المستوى العامّ للأسعار لعدّة عوامل منها عرض النّقود وتداولها، وحجم الإنتاج، وأسعار المستوردات، وكلفة عوامل

[1] - الزين منصوري، **آليات تشجيع وترقية الاستثمارات كأداة لتمويل التنمية**، مصدر سابق، ص30.

[2] - O.P Walter J. Wessels, ***Economics***,2006, p150.

[3] - G S Gupta, ***Macroeconomics theory and applications*** , 2E,2004,tata McGraw hill.124.

الإنتاج الدّاخلة في العمليّة الإنتاجيّة. ويمكن التّعبير عن دالّة الاستثمار بالعوامل الّتي ترتبط بها بعلاّقة سواء كانت إيجابية أو عكسيّة والمعبر عنا بالتّالي:

$$I = f\,(Y,R,W,Q,FMP,F,T,BC,Y_{T-1},K_{T-1},U)$$

- I= الاستثمار — السياسات المالية — FMP
- Y= المخرجات — القيود المالية — F
- R= معدل الفائدة — العامل التكنولوجي — T
- W=معدل الأجور — مؤشر الثقة بالأعمال — BC
- Q=نقطة توبن — المخرجات في العام السابق — Y_{T-1}
- K_1 رأس المال في العام السابق — عوامل أخرى — U

وتأثير هذه العوامل في الاستثمار فمنها من يؤثّر بالإيجاب ومنها من يكون تأثيره سلبيّ على الاستثمار حيث تتحسّن الدّالّة الاستثماريّة كما هو مبين في الجدول التّالي:

الجدول (2-1) اختلاف التّأثير لمحدّدات الاستثمار على دالّة الاستثمار

بزيادة كل من العوامل	بانخفاض كل من العوامل	أو بتغير احدي هذه العوامل
المخرجات الحالية أي عوائد الاستثمار	الصعوبات المالية	السياسات المالية
معدل الأجور	المخرجات المتنوعة السنوية	
التطور التكنولوجي	مخرجات أسهم رأس المال	مشاريع الاستثمار الحكومية
تطور مستوى الثقة بالأعمال		

وتعتمد درجة التّأثير على منحنى الاستثمار على مدى قوّة التّرابط بين المحدّدات السّابقة وعلى درجة التّأثير في الاستثمار، قد توصّلنا إلى أنّ الاستثمار هو عنصر حسّاس لكثير من العوامل والمحدّدات المؤثّرة فيه، لذلك كان الاستثمار كثير التّقلّبات وغير مستقرّ، وتعود هذه العوامل إلى طبيعة المحدّدات والمبادئ والخصائص الّتي تميّز كلّ نوع استثماري عن الآخر .

حيث تعمل الحكومات على إيجاد تلك المحدّدات والعوامل لجذب وتطوير وتشجيع الاستثمار، بمعنى أنّها تعمل على تحسين بيئة أداء الأعمال أو توفير المناخ المناسب للاستثمار. ويبدو أنّ العوامل المحدّدة الأكثر أهمّيّة، كما تبيّن التّحليلات التّجريبيّة هي الرّبحيّة التّجاريّة، والقيود الماليّة، ولقد أثرت كثيراً على مستوى الاستثمار على مدى السّنوات ال 20 الماضية، في حين العوامل الفنّيّة

هي أكثر تأثيراً فيما يتعلّق بترشيد عمليّات الإنتاج، بالإضافة إلى التّمويل الّذي يلعب دوراً كبيراً في قرارات الاستثمار.

المبحث الثّالث: مصادر تمويل الاستثمار

إنّ التّمويل يعتبر أحد أهم الأنشطة لتطوير الطّاقة الإنتاجيّة في الاقتصاديّات المعاصرة، ورأس المال يعدّ حاجة ملحة لكافّة القطاعات الاقتصاديّة عامّة كانت أمّ خاصّة.

فكلّ مؤسّسة اقتصاديّة تحتاج إلى موارد ماليّة في بادئ الأمر من أجل الحصول على المعدّات والتّجهيزات، وثانياً من أجل مواكبة التّطوّر الصّناعيّ والتّجاريّ، وأخيراً من أجل تسديد التزاماتها واستحقاقاتها من أجور ومصاريف وغيرها. إنّ لكلّ بلد في العالم سياسة اقتصاديّة وتنمويّة وتتطلّب تخطيط المشاريع التّنمويّة وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التّمويليّة، ومهما تنوّعت المشروعات فإنّها تحتاج إلى التّمويل حيث يعتبر التّمويل بمثابة الدّم الجاري في جسم الإنسان، أيّ أنّ التّمويل له دور فعّال في تحقيق السّياسات التّنمويّة الّتي يمكن أن تؤدّي إلى[1]:

- توفير رؤوس الأموال اللّازمة لإنجاز المشاريع الّتي تساهم في حلّ مشكّلة البطالة.
- تساعد في تحقيق الرّفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعيّة المعيشيّة لهم (توفير السّكن , العمل ...)

تحتاج التّنمية في أيّ بلد إلى تنمية الموارد الإنتاجيّة ممّا يتطلّب حشد جميع الموارد المتاحة واستخدامها في قطاعات الاقتصاد المختلفة، ويعتبر جذب الاستمارات الملائمة وتوزيعها بين مختلف جوانب الاقتصاد من أهمّ الشّروط لتحقيق أهداف التّنمية وتحتاج هذه الاستثمارات إلى التّمويل الّذي يمكن أن يأتي من مصادر مختلفة.

1- المصادر الدّاخليّة لتمويل الاستثمارات : "Internal sources to finance investments"

وتقسّم المصادر الدّاخليّة لتمويل الاستثمارات إلى :

1-1- الضرائب: "Taxes"

تعتبر الضّرائب مصدراً مهماً لجمع الأموال اللّازمة للاستثمار، والّتي يتمّ تحصيله من كافّة القطاعات، وتستطيع الحكومات فرّضها على شكل ضرائب مباشرة كضريبة الدّخل، وضرائب غير مباشرة على شكل ضريبة المبيعات، ويجب أن يكون معدّل الضّرائب غير مرتفع لكي لا يكون هناك

[1] - TR Jain, OP Khanna, ***Development Problems and Policies***, V. K. publications, New Delhi, LE,2006, pp,103,104.

تأثير عكسي على قدرة الأفراد على العمل والادّخار[1]، والضّرائب يجب أن تتّصف بالتّصاعديّة لكي تحقّق العدالة الضّريبيّة للدّخول.

1-2- الدّين العام: "Public debt "

تقوم الحكومات باعتماد سياسة الاقتراض لتمويل مشاريعها التّنمويّة طويلة الأجل والّتي تتضمّن تكلفة عالية ويعبّر عنه بالدّين العامّ، ومن عيوبه أنّ له أعباء كبيرة على الاقتصاد، وتقوم الحكومة بدفع فوائد القرض مع المبلغ الأساسيّ. ويمكن أن يكون الاقتراض من الأشخاص وبنوك تجاريّة ومؤسّسات ماليّة ومن المصرّف المركزيّ ومؤسّسات التّمويل الدّوليّة وبلدان صديقة[2]، وتقع تلك الأعباء على المجتمع بعدّة صور بالإضافة إلى أنّ الدّين العامّ يؤثّر على القطاعات المنتجة بدرجة أكبر من القطاعات الغير منتجة، ممّا يؤثّر بشكل مباشر على إمكانية تحقيق التّنمية.

1-3- الفائض الاقتصاديّ [3]: "Economic surplus"

تخصّص الدّولة جزء من الأموال لتمويل الأنشطة ذات التّوجّهات التّنمويّة، ممّا قد يحقّق فوائض في الإيرادات الّتي تجنيها الدّولة ويعبّر عنها بإيرادات رأس المال المستثمر غير أنّ التّضخّم يحدّ من قدرة الدّولة على توفير الأموال اللازمة من أجل التّنمية ممّا يزيد من عدم قدرتها على تحقيق معدّل نموّ اقتصاديّ قادر على اقتطاع جزء منه بهدف تمويل التّنمية.

1-4- المدّخرات المحلّيّة : "Domestic savings"

تعتبر المدّخرات المحلّيّة مصدراً مهماً لتمويل الاستثمارات ولتحقيق التّراكم الرّأسماليّ وتتضمّن[4]:

- ادّخار القطاع المنزليّ أو الشّخصيّ
- ادّخار قطاع الشّراكات الخاصّة
- ادّخار القطاع الحكوميّ

إنّ معظم المدّخرات المحلّيّة تأتي من قطاعين اثنين هما القطاع المنزليّ والقطاع الخاصّ في الرّيف والمدينة، حيث يشكّل مجمل الادّخار، أما ادّخار القطاع العامّ فتأثير ضعيف، "والبلدان ذات الادّخار

[1] - O.P. ***Development Problems and Policies***, p103.
[2] - TR Jain, ***Public Finance and International Trade***,2009, new Delhi, Vilam.Jain, p100.
[3] - R.n.tripathy, M. tripathy***, Public Finance and Economic Development in India***,1985.mittal.p231.
[4] -Laurence Whitehead, ***Emerging Market Democracies: East Asia and Latin America***, Johan Hopkins university, 2002, p6.

المحلّيّ الضّعيف غير قادة على تحقيق تراكم رأس مالي فتلجأ إلى رفد مواردها عن طريق الاستثمار الأجنبيّ المباشر"[1]، وتقوم الحكومات بإصدار السّندات وشهادات الاستثمار وإعفاء ودائع صناديق الادّخار من أجل تشجيع الادّخار الصّغير، والتأمين على الحياة، والادّخار البنكي، والتّسليف التّعاونيّ في المجتمعات الرّيفيّة، لتصل عمليّة الادّخار إلى ظاهرة شعبيّة تشمل كلّ أطراف الدّولة.

الجدول (3-1)[2] الادّخار المحلّيّ في بعض الدّول كنسبة من النّاتج المحلّيّ الإجمالي

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهند	24.62	30.70	31.53	32.71	34.02	30.46	30.75	31.67	31.10
هنغاريا	19.81	22.30	22.43	23.23	23.32	24.00	22.79	24.90	26.43
الاردن	-0.25	-2.87	-7.35	-5.66	-7.26	-1.11	3.11	2.78	-2.82
الكويت	34.26	42.72	52.14	57.54	55.55	58.47	48.05	52.88	62.62
ماليزيا	42.46	43.42	44.34	44.50	43.28	43.79	38.11	40.31	39.48
السعودية	41.82	45.94	51.32	50.13	48.47	53.47	36.17	42.32	50.09
سورية	28.15	17.90	17.17	19.64	28.61	31.87	28.14	18.39	
المتوسط العالمي	20.86	21.55	21.63	22.18	22.47	21.46	19.21	19.73	19.54

المصدر: world bank, database, world economic indicator, domestic saving,

نلاحظ من الجدول السّابق أنّ كلّ من الهند والكويت وماليزيا والسّعوديّة سجّلت نسب مرتفعة من الادّخار المحلّيّ يعزى بشكل كبير إلى ارتفاع مستوى الدّخل، أمّا الأردن فنلاحظ أنّ الادّخار سلبيّ بسبب ارتفاع نسبة الاستهلاك النّهائيّ إلى النّاتج المحلّيّ الإجمالي، ويتراوح متوسّط الادّخار المحلّيّ في سوريّة 23% وهذا يدلّ على قدرة الجمهوريّة العربيّة السّوريّة على خلق الاستثمار وتوظيف الأموال المدّخرة في الاستثمار دون الحاجة إلى الاقتراض من المؤسّسات الدّوليّة أو غيرها.

1-5- العجز المالي: "Fiscal deficit"

عندما لا تستطيع الحكومة حشد التّمويل اللّازم لتمويل استثماراتها والّتي ممكن أنّ تحقّقه من الضّرائب والدّيّن العامّ تلجا إلى التّمويل بالعجز، ويؤثّر العجز الماليّ على الموازنة العامّة عندما لا تحصل الدّولة على الأموال المكمّلة لتمويل الاستثمارات من بنوك أو بلدان ممّا يطر المصرّف المركزيّ إلى طباعة عملة جديدة كنتيجة لذلك لمواجهة القروض ممّا يزيد كمّيّة النّقود في البلد

[1] - Michael L. Hess, ***Doorways to Development: Foreign Direct Investment Policies***. UMI, USA, 2008. p120.
[2] - worldbank.org/data.

وعندما لا تستخدم هذه النّقود في أنشطة إنتاجيّة يحدث التّضخّم، لذلك يجب أن لا يتجاوز العجز الماليّ الحدّ الآمن الّذي لا يؤثّر على الاقتصاد ويحدث الأزمات التّضخّميّة، ويضاف إلى المصادر الدّاخليّة للتّمويل مصادر تمويل الاستثمارات الخاصّة وهي الأرباح المحتجزة والاهتلاكات والمؤونات[1] وتلجأ الدّول الصّناعيّة إلى الاعتماد على الضّرائب في تمويل استثماراتها، حيث تبلغ مستوى مرتفع في بعض البلدان كالولايات المتّحدة وفرنسا، بالإضافة إلى التّمويل بالعجز، أما بالنّسبة للبلدان النّامية فلا تستطيع الوصول الى أسواق الدّين العالميّ للاقتراض ولا تملك دخول كبيرة تستطيع من خلالها تحقيق عائدات ضريبيّة كبيرة بالإضافة إلى التّهرّب الضّريبي، واقتصادها الضعيف لتحمل مثل هذه الضّرائب، فهي تعتمد على المنح التّنمويّة والادّخار المحلّيّ ذات الافق المحدود.

2- مصادر التّمويل الخارجيّ :" External sources for finance investment "

يتمّ الاعتماد على المصادر الخارجيّة للتّمويل عند عجز المصادر الدّاخليّة عن تأمّين الأموال اللّازمة لتكملة خطط التّنمية الاقتصاديّة ولتعويض عن النّقص في الأموال اللّازمة للاستثمارات يتمّ التّوجّه إلى المصادر التّمويل الخارجيّة وهي:

2-1- الاستثمار الأجنبيّ المباشر "FDI"

يعدّ من مصادر تمويل الاستثمارات بالحصول على رؤوس أموال من الشّركات الدّوليّة الّتي تقوم ليس فقطّ بامتلاك رأس المال بل يتعدّى ذلك إلى إدارته والتّحكّم بسياساته وبالأرباح المحقّقة من الاستثمار يمكن أن تعود إلى الدّولة المصدّرة للاستثمار حسب قوانين الدّولة المضيفة للاستثمار الأجنبيّ، وتأتي الحاجة إلى هذه الاستثمارات بالتّزامن مع أخر التّطوّرات العلميّة والتّكنولوجيّة وعلى شكل خبرات قد تقدّم على شكل منافع كبيرة للدّولة المضيفة. هناك العديد من الاعتبارات الّتي تجعل من الاستثمار الأجنبيّ المباشر ضرورياً بالنّسبة للبلدان النّامية. فهو مصدر لتدفق رأس المال اللّازم لتمويل عجز الميزان التّجاريّ الّذي تعاني منه الكثير من الدّول النّامية، ويعوّض النّقص الحادّ في الادّخار القوميّ وذلك بتمويل عمليّات التّنمية والاستثمار[2]، ويساهم الاستثمار في تنمية قطاع التّصدير وفي تنمية أنشطة البحوث والتّطوير في الدّول المضيفة أو في نقل التّكنولوجيا وكنتيجة

[1] - ويقصد بالأرباح المحتجزة تلك الأموال التي لا تقوم الشركة بتوزيعها على المساهمين وذلك لتقوية مركزها المالي وهو متاح لكل منشأة تحقق أرباح ولا يحتاج لضمانات.
- الاهتلاك هو النقص الذي يحدث في قيمة الاستثمار بفعل الاستخدام أو بفعل الزمن لذلك توم الشركة باقتطاع جزء يسمى قسط الاهتلاك لحيازة استثمار جديد.
- المؤونات هي مبالغ مالية تخصص لمواجهة الخسائر أو التكاليف أو النفقات.

[2] -مصدر سابق، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، ص55.

لذلك فإنّ مهارات العمّال ستتطوّر وسوف تفتح قنوات التّسويق والتّصدير، هذا "وتخشى الدّول النّامية من أخطار الاحتكار والتّبعيّة الاقتصاديّة وما يترتّب عليها أثار من سياسيّة سلبيّة على المستوى المحلّيّ والدّوليّ في حالة ظهور أيّ تعارض في المصالح بينها وبين الاستثمارات الأجنبيّة[1].

2-2- المساعدات الخارجيّة : "Foreign Aid"

ويشير إلى رؤوس الأموال الّتي تحصل عليها الدّولة من حكومات أجنبيّة وتكون على شكل منح أو قروض، وتكون رؤوس الأموال غير قابلة للإرجاع ولا تحمل أيّة فوائد أمّا القروض فيتمّ تسديدها مع الفوائد بعد انتهاء المدّة المقرضة لها، أمّا المساعدات فتمنح من أجل مشروع تنموي أو لمواجهة الاختلال في ميزان المدفوعات أو لتخفيف عبء الدّيون أو لشراء موادّ من الخارج.

2-3- الاقتراض من البنوك والمؤسّسات الدّوليّة: "Borrowing from banks and international financial institutions"

تلجأ الدّول إلى الاقتراض من البنوك والمؤسّسات الدّوليّة بهدف تنفيذ خططها التّنمويّة ومن هذه المؤسّسات البنك الدّوليّ "IMF" ومؤسّسات التّمويل التّابعة له، مثل مؤسّسة تنمية الصّناعة "IDA" وبنك آسيا للتنمية[2]. حيث تتمتّع هذه البنوك بموارد تمويل ضخمة.

2-4- معدّل التّبادل التّجاريّ : "Commercial exchange rate"

ويتحقّق الفائض عندما يكون الدّخل المتحقّق من الصّادرات أكبر من مدفوعات الواردات، ممّا يؤدّي إلى ضمان الحصول على أموال أجنبيّة من خلال التّجارة الخارجيّة، وتستطيع الدّول استخدام هذه الأموال لتمويل مشاريع التّنمية، "ولتحسين معدّلات التّبادل التّجاريّ فائدة كبيرة تتحقّق من خلال أنّه دون أيّ تكلفة إضافية للإنتاج كأحد المصادر الخارجيّة في التّمويل وله تأثير على العرض"[3]. حيث لا تزيد من المعروض من الاحتياجات الضّروريّة وغيرها من السّلع بل توفّر جزء كبير من الأموال والفوائض الاقتصاديّة من التّجارة الّتي لا تتضمّن شروط وسياسات مثل التّمويل الماليّ حيث يكون من أفضل أنواع التّمويل، ويضاف إليها مصادر لتمويل الاستثمارات الخاصّة حيث يوجد مجموعة

[1] - أبو قحف، عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات**، جامعة دمنهور، مصر، 2003، ص22.

[2] -Chetan Bhole, ***Financial Institutions & Markets*** 5E, tata Mcgraw- hill, 2009,p506.

[3] -S M Shafaeddin, ***Competitiveness and Development: Myth and Realities***, 2012, Anthem press, USA, p185.

طرق لتمويلها وهي إمّا عن طريق الأسهم أو الاقتراض بنوعيه طويل الأجل وقصير الأجل والتّمويل بالاستئجار والسّندات.

ويرى الباحث أهمّيّة اختيار هيكل التّمويل الأمثل للاستثمارات، أي مزيج التّمويل الّذي يخفّض تكلفة رأس المال إلى الحدّ الأدنى، ويقلّل من المخاطر، ولا يرفع معدّلات التّضخّم، ومن خلال ما سبق اتضح أنّ الاستثمار على صلة وعلاّقة مباشرة بالادّخار والاستهلاك، ذلك أنّ المدّخرات المحلّيّة المتمثّلة في مدّخرات قطاع الأعمال والقطاع الحكوميّ والقطاع العائلي تمثّل المصادر الذّاتيّة الأساسيّة لتمويل الاستثمارات اللّازمة للتّنمية الاقتصاديّة، بالإضافة إلى مصادر التّمويل الخارجيّة الّتي يشكّل الاستثمار الأجنبيّ المباشر أحد أهم وجوهها.

المبحث الرّابع: الاستثمار والتّنمية المستدامة

يعتبر النّموّ الاقتصاديّ مدخلاً لحل المشكّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وهو بنفس الوقت يتوقّف على نموّ واسع لحجم التّكوين الرّأسماليّ ونوعيّة هذه الاستثمارات بحيث يتطلّب النّموّ الاقتصاديّ تخصيص جزء من النّاتج لبناء طاقات إنتاجيّة جديدة، كالاستثمار في الخدمات الصّحّيّة والتّعليم والمواصلات ويتميّز هذا الاستثمار بأنّه عديم المرونة[1].

أهمّيّة الاستثمار في التّنمية وخاصّة الاستثمار الأجنبيّ يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في عمليّة التّنمية يتمّ من خلالها دمج الاقتصاديّات في عالم يتّجه نحو العولمة عن طريق رؤوس الأموال والتّكنولوجيا والقدرات الإداريّة والمهارات، والوصول إلى الأسواق الخارجيّة كما أنّه يحفز التّكنولوجيّ للإنتاج وبناء القدرات والابتكار وروّح المبادرة داخل الاقتصاد المحلّيّ[2].

غير أنّ للاستثمار الأجنبيّ المباشر في بعض الأحيان آثار سلبيّة على البلد المضيف للاستثمار من خلال المنافسة للصّناعات المحلّيّة، لذلك لابد من وجود مشاركة حقيقة بين القطاع العامّ وكافّة أشكال الاستثمار الأخرى من أجل تحقيق الأهداف التّنمويّة الّتي تحقّقها فرص الاستثمار في القطاعات التّالية: كالطّاقة المتجدّدة والبديلة والمياه وإدارة النّفايات، والحدّ من انبعاث الغازات الّتي تسبّب الاحتباس الحراري، والأسواق البيئية والغابات المستدامة والزّرّاعة والمنتجات والموادّ المستدامة.

1-- الاستثمار في الطّاقات المتجدّدة (الطّاقة النّظيفة)

الطّاقة المتجدّدة لديها إمكانات كبيرة للتّخفيف من تغيّر المناخ العالميّ، وتحسين ظروف البيئة المحلّيّة، والحدّ من الفقر، وزيادة أمن الطّاقة القابلة للتّجديد، لذلك فالاستثمار فيها يحتاج إلى إعطاء المموّلين الضّمّان والحوافز اللّازمة لتحويل الاستثمارات بعيداً عن انبعاث الكربون في التّقنيّات التّقليديّة للاستثمار على نطاق واسع في أنظمة الطّاقة النّظيفة، غير أنّ صعوبات كبيرة تعترض مثل هذا النّوع من الاستثمارات وأهمّها مسالة التّمويل ومخاطر هذه الاستمارات بالإضافة إلى سوق هذه الطّاقة. ففي أوروبا وحدها تبلغ مبيعات الطّاقة السّنويّة 10 مليار يورو[3]، تختلف متطلّبات الاستثمار

[1] -الغدير حمود، **العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في اطار التنمية في المملكة العربية السعودية**، اطروحة دكتوراة ، جامعة الملك سعود، 2004، ص28.

[2] - UNCTAD, report 1996. P23.

[3] - Virginia Sonntag-O'Brien, Eric Usher, ***Mobilising Finance For Renewable Energies***, international conference of Renewable Energies, German, 2004, p 3.

من منطقة إلى أخرى بحيث إنّ روسيا بحاجة إلى 5٪ من النّاتج المحلّيّ الإجمالي وأفريقيا بنسبة 4٪، و بلدانOECD 0.5٪ أو 10 تريليون دولار اللّازمة لقطاع الكهرباء هذا هو ثلاثة أضعاف المبلغ المستثمر في السّنوات ال 30 الماضية، والّذي يرجع إلى مضاعفة الطّلب المتوقّعة على الكهرباء في العالم وسيتمّ إنفاق أكثر من نصف هذا المبلغ على نقل الطّاقة وشبكات التّوزيع. غير أنّ تأمّين التّمويل اللّازم للاستثمارات سيكون صعباً للغاية خصوصاً في البلدان النّامية والاقتصاديّات الّتي تمر بمرحلة انتقاليه حيث ما يقرب من نصف استثمارات الطّاقة العالميّ هي حاجة تلك البلدان وستعوّق كلّ من الأسواق الماليّة غير المتطوّرة والمنتجات والمؤسّسات وطبيعة الائتمان والعملة والمخاطر الاقتصاديّة، ونقص القدرات المحلّيّة للتّكيّف مع التّكنولوجيا، وعدم وجود البنية التّحتيّة لتقديم الخدمات، وتمويل الطّاقة المتجدّدة لا يزال يشكّل تحدياً كبيراً في جميع مناطق العالم. إذا كان الهدف من التّنمية المستدامة على مستوى الموارد الطّبيعيّة والبيئية يهدف إلى تخفيف انبعاث غازات الدّفيئة فالحلّ يكمن في مصدر غير ناضب من الطّاقة النّظيفة يتمثّل في:

1- 1- الاستثمار في الطّاقة النّوويّة

توضح وكالة الطّاقة الدّوليّة الأهمّيّة المتزايدة للطّاقة النّوويّة في تلبية احتياجات الطّاقة وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون غير أنّ صناعة الطّاقة النّوويّة في الحالة الرّاهنة لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات يعاني من عدد كبير جداً من مشاكل الأمن والسّلامة وصعوبة كبيرة في انتشار هذه الطّاقة على الصّعيد العالميّ بسبب تخوّف من مجموعة من العوامل منها[1]:

1- تحويل من المنشآت والمواد النّوويّة "السّلميّة" لبرامج الأسلحة النّوويّة السّرّيّة.
2- سرقة واستخدام الإرهابيّين للموادّ النّوويّة
3- المخاطر المحتملة للنّشاط الإشعاعي
4- مخاطر النّشاط المحتملة على الصّحّة العامّة مع تسرّب النّفايات المشعّة على المدى الطّويل في مستودعات تحت الأرض.

بالرّغم من المخاطر السّابقة غير أنّ الحاجة للطّاقة النّوويّة باتت أمراً ملحاً وخاصّة إذا ما عرفنا عن تضاعف الطّلب على الطّاقة في 2030 وزيادة النّموّ السّكّاني والحاجة إلى المياه المحلاة من البحر الّتي تعتمد على محطّات التّحلية كثيفة استهلاك الطّاقة، وإنتاج الهدرجين للنّقل يحتاج إلى طاقة

[1] - Thomas B. Cochran, and others, commercial nuclear power, nrdc, 2005, p2

كهربائيّة عالية، وقد أدّت زيادة الوعي بمخاطر وآثار الاحترار العالمي وتغيّر المناخ بصنّاع القرار ووسائل الإعلام، أن تدرك أنّ استخدام الوقود الأحفوري يجب تخفيضه والاستعاضة عنه بمصادر الانبعاث المنخفضة للطّاقة، مثل الطّاقة النّوويّة، وتشير العديد من الدّراسات أنّ الطّاقة النّوويّة هي من أكثر التّكنولوجيّات الأساسيّة المتاحة فعّالية من حيث التّكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، خفض الانبعاثات الكربونيّة[1] بالإضافة إلى تأثير اليورانيوم بتقلّبات الأسعار يكون محدود حيث أغلب التكاليف هي تكاليف رأسماليّة في بناء المصنع ويمكن أن يتمّ الاشتراك إقليمياً في بناء مثل هذه المنشآت حتّى تكون تكاليف الرّأسماليّة مقبولة.

إنّ الطّاقة النّوويّة هي طاقة المستقبل بعد 40 أو 50 عاماً من نفاذ البترول، وإنّ نشر التّقنيّة النّوويّة عن طريق تدويلها وبإشراف الوكالة الذّرّيّة لطاقة النّوويّة يعتبر من أفضل أنواع الحلول للتّغلّب على احتكار الطّاقة وبنفس الوقت ضمان عمليّة الاستخدام السّلميّة لها سوف يؤدّي إلى عدم انتشار الأسلحة النّوويّة والإسهام في تطوّر البلدان، والطّاقة النّوويّة من المرجّح أن تقوم بدور إلى جانب بقيّة مصادر الطّاقة ولكنّه مصدر مهمّ في تلبية ارتفاع احتياجات الطّاقة كبديل عن الطّاقة القائمة على الكربون بسبب المخاوف النّاجمة عن استخدام طاقة الكربون والّتي تسبّب ارتفاع درجات الحرارة الّتي تؤدّي لظاهرة الاحتباس الحراري، بالإضافة إلى أنّ الطّاقة النّوويّة تعتبر من إحدى تطلّعات الدّول للوفاء بالتزاماتها لإنتاج الكهرباء عن طريق مصادر بديلة[2]. وبحسب التّقديرات التّجاريّة لوزارة الطّاقة الأمريكيّة فإنّ إجمالي توليد الطّاقة النّوويّة في العالم قد تزيد عن مستويات عام 2005 بنسبة 35 ٪ في عام 2015 وسيصل الى 70 % عام 2030[3].

إنّ المفاعلات النّوويّة وحتّى نهاية عام1970 وفّرت ما يقارب 5% من إنتاج الكهرباء في العالم إلا أنّها اليوم توفّر مستوى أعلى بكثير من الكهرباء ما يقارب 16% من الإنتاج العالميّ للكهرباء. وبالرّغم من أنّ معاهدة كيوتو لم تفضل الطّاقة النووية كبديل أساسي في مشروع تخفيض الإشعاعات الغازية، إلّا أنّ العديد من المنتديات تعمل على إدراج مساهمة الطّاقة النووية كأحد الاهداف البديلة

[1] - jan willem, philp smith, and other, can nuclear power provide energy for future, oprit, 2002, p1

[2] International Energy Agency. World Energy Outlook 2007. November, Paris.

[3] U.S. Department of Energy International Energy Outlook 2006, Washington, DC: Energy Information Administration.

لتقليل الإشعاع وناقشت هذه الفرضيّة في المفاوضات بشأن تغيّر المناخ من انبعاث الغازات بعد 2012[1]. إنّ الطّاقة النّوويّة هي الطّاقة الّتي يمكن أن تحقّق قفزات نوعيّة في الإنتاج والنّموّ وتحسين شروط وظروف الاستثمار وتحسين البنية التحتيه للاقتصاد من أجل تحقيق تنمية مستدامة، بالإضافة إلى إمكانيات كبيرة يمكن أن تحقّقها مثل هذه الطّاقة حيث مع ارتفاع تكاليفها يمكن أن يكون هناك مصارف للطّاقة النّوويّة تشرف عليها الوكالة الدّوليّة للطّاقة الذّرّيّة حتّى تضمن عدم استعمالها بشكل غير سلّمي.

2- الاستثمار في الزّراعة من أجل الاستدامة:

تضخم أسعار الموادّ الغذائيّة وارتفاعها لها تأثير كبير على الاقتصاد العالميّ وتسبّب في تعطّل التّجارة الدّوليّة في كلّ من البلدان المتقدّمة والنّامية، ويكون تأثيرها كبير على المستهلكين ذوي الدّخل المنخفض، ممّا دفع أكثر من 44 مليون شخص إلى الفقر المدقع في عام 2011، و2012 ومن المتوقّع أن يصبح سكّان العالم 9 مليارات في عام 2050 وهذا يعني زيادة الطّلب على الغذاء سيحتاج العالم إلى زيادة 70% من الإنتاج لتلبية الزّيادة الحقيقيّة، وتقدّر منظّمة الصّحّة العالميّة احتياجات الاستثمار في إنتاج الغذاء لتلبية الطّلب عليه ستقدّر ب 83 مليار دولار سنوياً.

يجب أن تتضمّن رؤية الزّراعيّة المستدامة الأهداف الثّلاثيّة للأمن الغذائي والاستدامة البيئية والفرص الاقتصاديّة والاهتمام بالحيازة الصّغيرة حيث تبلغ 85% من مزارعي العالم وينتجون 70% من الغذاء العالميّ وإنّ إدخال التّكنولوجيا المحسنة لدعّم هذه المزارع الصّغيرة تتطلّب سياسات حكوميّة والتزامات حقيقة لاستبدال الممارسات الزّراعيّة الّتي عاف عليها الزّمن لتحقيق الجودة في الإنتاج الزّراعيّ لمواجهة المستقبل وتحقيق استدامة الزّراعة.

إنّ تحديث الحيازة الصّغيرة، المزارعين الّذين يعملون على أقلّ من هكتارين من الأراضي، وغالباً لم يتمكّنوا من الحصول التّدريب والتّعليم، وعدم امتلاكهم الوعي التّقنيّ الّتي من شأنه أن يساعد على زيادة انتاجهم والدّخل من خلال الحصول على البذور والتّكنولوجيا الحديثة للزّراعة، في حين أنّ التّخزين المتخلّف لمحاصيلهم والبنية التّحتيّة يعيق من القدرة على الاستفادة من أسواق السّلع العالميّة.

ويخسر الاقتصاد العالميّ ما يعادل ثلث إمدادات العالم بالغذاء بسبب التّالف من المحاصيل على مستوى التّجزئة والمستهلك، ولكنّ جزءاً كبيراً من التّلف يحدث بعد الحصاد على مستوى المزرعة، وخاصّة في البلدان النّامية بسبب وجود عدد من العوامل بما في ذلك عمليّات الحصّاد القديمة،

[1] - http://www.world-nuclear.org

والتّخزين، والنّقل وعدم وجود مرافق التّبريد الكافية ولمعالجة هذا التّالف الّذي يشكّل نسبة كبيرة من الانتاج يتطلّب إجراء مراجعة لنظّم الزّراعة واستثمار كبير في البنية التّحتيّة الّتي تشجّع على الاستفادة من الطّرق الحديثة في الزّراعة من البزور حتّى المستهلك.

فيمكن للحكومات أن تعمل على تحسين مستوى العائد عن طريق البحث العلميّ والتّكنولوجيا الحيويّة من خلال تطوير البذور ذات الإنتاجيّة العالية، وتحسين مغذّيات التّربة المعدنيّة، بالإضافة إلى إنشاء شبكات تعاونيّة تهدف إلى مساعدة صغار المزارعين على الوصول إلى رأس المال والأسواق مع تجنّب زيادة التّكاليف الاقتصاديّة والتّشغيليّة لتوسيع قاعدة الأصول المملوكة مباشرة الخاصّة بهم، بالإضافة إلى شراكة حقيقة بين القطاع العامّ والخاصّ من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة في تحقيق استدامة غذائيّة.

خاتمة الفصل الأوّل

إنّ المشكّلة الاقتصاديّة الّتي تواجه غالبيّة الدّول النّامية هي مشكّلة انخفاض حجم الاستثمارات، ويشكّل الاستثمار أحدّ المتغيّرات المؤثّرة في تطوّر معظم الدّول، حيث كان الاستثمار ولا يزال هو العامل الرّئيسيّ للنّموّ الاقتصاديّ والتّنمية ، في حال ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستويات معيشيّة مرتفعة ويخلق أساسيّات التّنمية بالدّول المتقدّمة وحتّى في بعض الدّول النّامية، وأصبح ممّا لا شكّ فيه أهمّيّة إدارة السّياسات الاقتصاديّة بصورة تسمح بتشجيع الاستثمارات المحلّيّة وتحسين مناخ الاستثمارات الأجنبيّة في إطار التّنمية المستدامة.

ومن خلال العرض السّابق اتّضح أنّ الاستثمار الّذي يعني التّضحية بإنفاق ماليّ معيّن الآن في مقابل عائد متوقّع حدوثه في المستقبل ويصبح هذا العائد المتوقّع ممثلاً بثمن التّضحية والانتظار طيلة فترة الاستثمار، ويساهم في زيادة الطّاقة الإنتاجيّة القديمة وتوسيع خيارات الحصول على طاقات إنتاجيّة جديدة.

إنّ الاستثمار هو عنصر حسّاس لكثير من العوامل والمحدّدات المؤثّرة فيه، لذلك كان الاستثمار متقلّب، وتعود هذه العوامل إلى طبيعة المحدّدات وتداخلها مع بعضها وتأثيرها على الاستثمار، حيث تعمل الدّول على البحث عن تلك المحدّدات والعوامل الّتي تؤثّر بالاستثمار بهدف زيادة فعالية العوامل الّتي تؤثّر بشكل إيجابي في الاستثمار والضّغط على تلك الّتي تؤثّر بشكل سلبيّ، للوصول إلى دور حقيق للاستثمار في تحريك النّشاط الاقتصاد واستخدام الأمثل للموارد والطّاقات والقدرات الكامنة للاقتصاد وتوفير الأموال اللّازمة والضّروريّة لتحقيق التّنمية، من خلال تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسّط دخل الفرد الحقيقيّ وتحسّين جميع مؤشّرات التّنمية المستدامة.

الفصل الثّاني

التّنمية المستدامة وسبل تعزيزها

المبحث الأوّل: التّنمية المستدامة وتطوّرها الفكري

المبحث الثّاني: أبعاد التّنمية المستدامة

المبحث الثالث: المؤشّرات الكمّيّة والنّوعيّة لقياس التّنمية المستدامة

المبحث الرابع: التّنمية البشريّة ودورها في تحقيق الاستدامة

المبحث الأوّل: التّنمية المستدامة وتطوّرها الفكري

تمهيد:

تعاني معظم المجتمعات من المشكّلة الاقتصاديّة المتمثّلة في التّناقض بين الحاجات الإنسانيّة المادّيّة وغير المادّيّة اللّامحدودة، وبين الموارد الاقتصاديّة والطّبيعيّة الكفيلة بإشباع هذه الحاجات، والّتي تتسم بالنّدرة النّسبيّة، وقابليّتها للنّفاذ، ولا تقتصر المشكّلة على استنزاف الموارد الطّبيعيّة فحسب، بل بتأثير المناخ النّفسيّ الّذي يعيّشه المجتمع المعاصر وأزمة الأخلاق والقيّم على مستوى المناطق والدّول وفيما بينها والّتي تتمثّل في غياب العمل المشترك نتيجة غياب العدالة الاجتماعيّة على الصّعيد العالميّ كما تؤكّد اللّجنة العالميّة للبيئة والتّنمية في تقرير 1989، وبالتّالي فإنّ سعي الدّول – بغض النّظر إلى درجة تطوّرها – إلى تلبية احتياجات أفرادها تسعى بالمقابل إلى الموازنة بين الموارد والحاجات، وعلى الرّغم من وجود فجوة بين الموارد والحاجات في جميع الدّول دون استثناء، إلّا أنّ عمقها وحدّتها تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنيّة إلى أخرى، بحسب درجة التّقدّم المادّيّ والرّفاه الاقتصاديّ ودرجة الثّقافة في المجتمع ودرجة ترابط مكوّنات المجتمع في كلّ من هذه البلدان، وبالتّالي فإنّ الدّول النّامية الّتي تسعى إلى تنمية مجتمعاتها سوف تكون الفجوة فيها أكثر عمقاً وبالتّالي يكون ردمها أكثر صعوبة.

1- تاريخ الفكر التّنمويّ وتطوّره

تعدّدت المفاهيم التّنمويّة واختلفت المعاني ممّا أدّى لغموض في مفهوم التّنمية، وفي الحقيقة لابدّ قبل البدء بوضع استراتجيات للتّنمية من توضيح المفهوم من أجل قياس مدى التّقدّم المحرز في التّنمية وتقيم هذا التّقدّم، ونتيجة الاستجابة الواقعيّة والطّبيعيّة للمشكّلات الّتي تعاني منها المجتمعات وانعكاساً للخبرات الدّوليّة والمحلّيّة؛ استمرّ مفهوم التّنمية بالتّطوّر بالمفهوم والمحتوى كنتيجة واقعيّة لتطوّر الفكر الاقتصاديّ والاجتماعيّ، حيث أثّرت الثّورة الصّناعيّة وقيام الثّورة الفرنسيّة وانهيار النّظام الإقطاعيّ وظهور النّظام الصّناعيّ الرّأسماليّ على الفكر الاقتصاديّ والاجتماعيّ لمختلف المفكّرين، حيث اعتبر (سان سمون) التّقدّم الاجتماعيّ أساس حركة الإصلاح الّتي تهدف إلى تطوّر النّظام الاجتماعيّ[1].

[1] - النوري، قيس، الحسيني ،عبد المنعم ، **النظريات الاجتماعية**، جامعة الموصل، 1985،ص95.

كما اعتبر (واوكسنت كوّمت) أنّ التّغيّر الاجتماعيّ ما هوى إلّا محصّلة للنّموّ الفكر الإنسانيّ حيث أوضح نظريّته من خلال انتقال الفكر بشكل طبيعيّ من التّفكير الدّينيّ إلى العملي[1].

سيطر الفكر التّقليدي على مفهوم التّنمية قبل الحرب العالميّة الثّانية. ومن ثمّ بدأت الأفكار الّتي تهتمّ بزيادة الدّخل القوميّ حتّى وإن رافقه مشكلات مثل الفقر والبطالة وسوء في التّوزيع؛ وأصبحت التّنمية مقتصرة على تنمية الأشياء المادّيّة كالناتج المحلّيّ، ومتوسّط دخل الفرد والادّخار والاستثمار ممّا ابتعد بالتّنمية عن أيّة متغيّرات اجتماعيّة تهتمّ بالإنسان الّذي يعتبر أساس التّنمية وغايتها، وقد اعتمدت الدّول على استراتيجيّة التّصنيع من أجل زيادة الدّخل القوميّ وتحقيق معدّلات نموّ اقتصاديّ مرتفع، وبعض الدّول اتّبعت استراتيجيات بديلة كاستراتيجيّة زيادة الصّادرات والمعونة الخارجيّة عندما فشلت استراتيجيّة التّصنيع في حلّ المشكّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ ويعتبر نموذج والت روستو (مراحل النّموّ الاقتصاديّ)[2] W W Rostow أحد النّماذج تلك المرحلة، الّتي تعبر على أنّ التّنمية مرافقة للنّموّ الاقتصاديّ.

إنّ التّجارب والحلول الجاهزة للمشكلات الّتي لا تراعي طبيعة المجتمعات المطبّقة عليها، كانت السّبب في فشل العديد من التّجارب التّنمويّة في تحقيق طموحات السّكّان وعدم القدرة على الإيفاء بأبسط الحاجات الأساسيّة لهم، لذلك كان لابد من وضع خطط تهتمّ بالإنسان والعمل على تنمية قدراته وإمكانياته من قبل راسمي السّياسات في معظم البلدان ممّا دفع منظّمة اليونيسكو للرّبط بين الاستثمار في الإنسان والتّنمية واعتبرت أنّ الاستثمار في الإنسان يعتبر من أعلى درجات التّنمية الّتي يمكن لهذا الاستثمار تحقيق تنمية لكافّة المجالات.

وفي نهاية الستينات تحوّل المفهوم إلى إشباع الحاجات الأساسيّة ممّا دفع الحكومات في البلدان النّامية إلى تقييم حاجاتها من الخدمات الأساسيّة من التّعليم والصّحّة والبنى التّحتيّة في الوقت نفسه كان العالم يشهد مستوى مقبول من المؤشّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وفي الوقت الّذي شهّد فيه عقد الثّمانينات تزايداً ملحوظاً للاعتماد المتبادل كان لدوّل العالم التّوجّه نحو التّدخّل المكثّف بازدياد معدّلات نموّ التّجارة الخارجيّة بدرجة كبيرة مقارنة بنموّ معدّلات النّاتج المحلّيّ الإجمالي وتفاقم أزمة المديونيّة ممّا أدّى إلى تحمّل البلدان النّامية العبء الأكبر من المعاناة لأنّها الطّرف الأضعف على

[1] - Etzion, Halevy, ***Social change, "the Advent and maturation of modern society***" London, Routlcdge, 1981, P. 10

[2] - Andrew Holden. ***Tourism Studies And The Social Sciences***,2005,routledge,usa,p111.

صعيد المساواة الدّوليّة وتقلّص دور الدّولة وأعطي الدّور الأكبر للسّوق في تقرير مسار النّشاط الاقتصاديّ والاجتماعيّ[1].

وفي بداية التّسعينيات ظهر تطوّر مهمّ في الفكر التّنمويّ أعاد الإنسان إلى موضعه الصّحيح في جملة الجهود الّتي تسعى للتّعرّف على أبعاد العمليّة التّنمويّة وسمّي بمنهج التّنمية البشريّة. وقد عدّ هذا المفهوم أوسع بكثير من النّظريات التّقليديّة المتعلّقة بالنّموّ والتّنمية الاقتصاديّة فنماذج النّموّ الاقتصاديّ كانت تهتمّ بزيادة النّاتج القوميّ، ومفهوم إشباع الحاجات الأساسيّة كان يركّز على توفير السّلع الاقتصاديّة والخدمات لفئات محدودة من السّكّان دون أن يزيد من خيارات النّاس لجميع الميادين؛ أمّا التّنمية البشريّة فقد جمعت ما بين إنتاج السّلع وتوزيعها وزيادة قدرات النّاس واستخدامها[2] وهذا ما يقود إلى ضرورة تعظيم الاستثمار في العنصر البشريّ بالتّوازي مع الاستثمارات المادّيّة فكلّما زاد الاستثمار في التّعليم والصّحّة والتّدريب والبحوث الإنتاجيّة فإنّه يساهم في زيادة الدّخل القوميّ، فالاستثمار في العنصر البشريّ صورة لإمكانيّة زيادة الدّخول بشكل أكبر في المستقبل، ومن الملاحظ أنّ التّنمية كانت من أجل تلبية الحاجات الأساسيّة للسّكّان وإشباعها منسجمة مع تدنّي مستوى معيشة المواطن، ربّما كان هذا التّيّار من التّيّارات البارزة في الفكر التّنمويّ ولكن ليس الوحيد فقد ظهر تيّار تنموي ينادي بانسجام خطط التّنمية مع البيئة وإدخال الاعتبارات البيئة في التّخطيط للتّنمية لأنّ محور التّنمية هو علاقة الإنسان بالموارد[3]. وهذه التّنمية تدعى بالتّنمية المستدامة الّتي يوجد إشكاليّة كبيرة في تعريفها بسبب "التّداخل الشّديد بين مكوّناتها بالإضافة إلى جوانبها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئية والمؤسساتية"[4].

لقد اعتمدت تجارب التّنمية على الفكر الاقتصاديّ الغربي من خلال دراسة الأطر النّظريّة الغربيّة في النّموّ الّذي لم يكن يمتلك رؤية كاملة عن التّنمية، "ونتيجة للتبعيّة الفكريّة فلقد أخذ مثقفوا المجتمعات النّامية ما قدم إليهم على أنّه الوصفة الجاهزة واللّازمة للتّنمية"[5]، ممّا سبب نتيجة هذا النّقل للوصفات الجاهزة، إلى تنمية عشوائيّة بدون نظرة شاملة وبدون هدف محدّد يعبّر عن الوقع فقد كانت لصالح الأقلّيّات المستفيدة وتركّ الأغلبيّة كما هي عليه.

1- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، **حاجات الإنسان الأساسية ، في الوطن العربي "الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات** ، ترجمة عبد السلام رضوان ، الكويت ، 1990 ، ص14 .

2- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، **تقرير التنمية البشرية** ، 1995 ، مصدر سابق ، ص10.

3 -Rumen Gechev, ***Sustainable Development: Economic Aspects***. Indianapolis, usa.2005.p1.

4 - مصدر سابق، **التنمية المستديمة** ص2.

5 - اتحاد الاقتصاديين العرب، ***المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية***، دار الرازي، الكويت،الجزء الثاني، 1988، ص 38.

وهذا ما أدى إلى خلق تنمية مشوّهة دون بناء القوّة الإبداعية وتنمية القوى الإنتاجيّة والتّكنولوجيّة وتوطينها بسبب عدم مراعاة الهيكل الاقتصاديّ والاجتماعيّ أثناء تطبيق وصفاتهم التّنمويّة عدا عن ذلك عدم العدالة في توزيع الدّخل القوميّ. فهل التّنمية المستدامة هي التّنمية المنشودة بالنّسبة لبلداننا النّامية؟. وما هي أهدافها وأبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة؟. وهل يقتصر فكرها للحفاظ على الموارد بهدف التّوزيع العادل للأجيال القادمة ؟. هذا ما سوف يتمّ مناقشته في المباحث التّالية:

2- مفهوم التّنمية المستدامة: "The concept of sustainable development"

2-1- المفهوم العلميّ للتّنمية المستدامة:

إنّ التّنمية المستدامة تتطلّب الاهتمام ليس بالنّموّ الاقتصاديّ المادّيّ فحسب، الّذي يعرف النّموّ بأنّه: "تطوّر الاقتصاد وانتقاله من حالة إلى حالة أفضل، أيّ نموّ الدّخل القوميّ فقط"[1]، بل بالوقت ذاته بالتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئية والثّقافيّة، والّتي تتّفق جميع التّعريفات للتّنمية المستدامة على أنّها: تغيّر حضاري يستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً وثقافياً، وتوظيف كلّ الموارد المادّيّة والطّبيعيّة والبشريّة من أجل صالح الجميع.

منذ التّسعينيات من القرن العشرين أصبحت التّنمية المستدامة من جلّ اهتمامات الحكومات وتعتبر وسيلة لتحقيق العدالة في توزيع الثّروات بين مختلف الأجيال، وتشكّل التّنمية المستدامة أداة لمعالجة المشكلات المختلفة والمتنامية للأفراد، ويعتبر الفقر والرّكود المزمن الّذي تعيش فيه البلدان النّامية إحدى هذه المشكلات ممّا يتطلّب خلق نموذج للتّنمية يعالج المشكلات السّابقة الّتي خلّفتها طرق التّنمية السّابقة من فقر وبطالة وتفاوت اجتماعي وتلوث بيئي .... الخ. وهذا لا يعني بأنّ عمليّة التّنمية المستدامة سهلة ويمكن الوصول إليها بسهولة ولكن لا بد من السّعي لتحقيق الغايات والأهداف المرجوّة من نموذج التّنمية المستدامة الّتي تعد عمليّة معقّدة ومتعدّدة الأبعاد والّتي تجمع بين الإنصاف والكفاءة بين الأجيال من النّواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئية"[2]، وهناك العديد من الدّراسات تؤكّد الطّبيعة الإشكاليّة لمفهوم التّنمية المستدامة[3]؛ غير أنّ تجارب التّنمية في العالم الثّالث حقّقت نجاحاً غير متوقّع في معدّل النّموّ الاقتصاديّ حيث زادت الدّخول القوميّة بمعدّلات مرتفعة.

---

[1] - لطفي، على، **التنمية الاقتصادية**، جامعة القاهرة، 1993، صـ164.

[2] -Remigijus Ciegis and others, ***The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios***, Engineering Economics (2). 2009, p 28.

[3] - Dzemydiene, D, ***Preface to sustainable development problems in the issue***. Technological and Economic Development of Economy, 14(1), 2008, p9.

في حين زاد عدد الفقراء دون خطّ الفقر بأعدادٍ كبيرةٍ جداً، لذلك كان على خطط التّنمية أن تأخذ بعين الاعتبار العناصر التّالية لمعالجة مشكّلة الفقر الّتي لم تستطع طرق التّنمية التّقليديّة أن تخفّف من أعداد الفقراء على المستويين المحلّيّ والدّوليّ[1]:

1- توسيع مجالات حصول الفقراء على زيادة دخولهم ويمكن القول: بأنّ رصيد الموارد داخل كلّ من المدينة والقريّة وبينهما يعكس أولويّة حضريّة أكثر ممّا يركّز على المساواة أو الفاعليّة بمعنّى أنّ الموازنات الحكوميّة وعوائد التّنمية يتمّ توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف لهذا يظلّ الفقراء فقراء كما جاء في نظريّة التّحيّز الحضريّ لميخائيل لبتون . M lipton.

2- ضمان حصول الفقراء على الخدمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

3- توفير الحاجات الأساسيّة للفقراء للتّمكّن من الحصول على الحدّ الأدنى اللّازم للحياة.

4- مشاركة الفقراء في اتّخاذ القرارات الكفيلة بتلبية حاجاتهم حتّى تكون خطط التّنمية أقرب إلى الواقع وغير محابية لأصحاب المشاريع على حساب الغالبيّة من السّكّان.

فالتّنمية اليوم لم تعد أرقام ومؤشّرات اقتصاديّة وإنّما تغيّرات اجتماعيّة وترسيخ للمفاهيم والقيّم الصّحيحة ومشاركة الإفراد في صنع القرارات إضافة إلى بيئة خالية من عوامل التّلوّث وكذلك نشر التّعليم وتبنّي المعرفة من أجل مواكبة التّقدّم العلميّ والتّكنولوجيّ.

2-2- تعريف التّنمية المستدامة: "Definition of sustainable development"

تتعدّد تعريفات التّنمية المستدامة، فهناك أكثر من 60 تعريفاً لهذا النّوع من التّنمية[2]، بسبب اختلاف مفهوم التّنمية من بلد إلى أخر، وعموماً ورد مفهوم التّنمية المستديمة لأوّل مرّة في تقرير اللّجنة العالميّة للبيئة والتّنمية عام 1987، وعرفت هذه التّنمية في هذا التّقرير على أنّها: "تلك التّنمية الّتي تلبّي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجيّاتهم"[3].

[1] - Romano donoto, ***sustainable rural, development*** . projet GCP, FAO, Syria 2002. p53.

1. - J.Kozlowski and G.Hill, ***Towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method***, Ashgate publications, Sydney, 1998,p6.

[3] - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشتركة**، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989م،ص83.

وفي عام 1989 عرفها (Barbier) بشكل أكثر عموميّة والّتي تشمل إنشاء نظام اجتماعي واقتصاديّ يضمن الدّعم لتحقيق الأهداف التّالية: زيادة في الدّخل الحقيقيّ، وتحسناً في مستوى التّعليم، وتحسين صحّة السّكّان.

أمّا روبرت سولو (Robert Solow, 1991) فعرفها بأنّها عدم الإضرار بالطّاقة الإنتاجيّة للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الّذي ورثتها الأجيال، فالطّاقة الإنتاجيّة ليست فقطّ الموارد الاستهلاكيّة الّتي تستهلكها الأجيال الحاليّة؛ بل تتعدّى ذلك إلى نوعيّة الطّاقة الإنتاجيّة الّتي تشمل بالإضافة إلى جانبها المادّي الجانب المعنويّ أو المعرفي والّتي تشمل على طبيعة وحجم الادّخار ونوعيّة الاستثمار لهذه الفوائض والاستهلاك الرّشيد للموارد الحاليّة والمستقبليّة.

ومن التعاريف للتّنمية المستدامة يركّز على جانب من الجوانب ومنها:

الجانب البيئي :"Environmental side" يعرف التّنمية المستدامة بأنّها: "استخدام الموارد الطّبيعيّة المتجدّدة، بطريقة لا تؤدّي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدراتها بالنّسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطّبيعيّة"[1].

الجانب الاقتصاديّ :"Economic side أنّ التّنمية المستدامة "تركّز على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحدّ الأقصى من منافع التّنمية الاقتصاديّة شرط الحفاظ على نوعيّة الموارد واستخدام الموارد على أنّ لا يقلل من الدّخل الحقيقيّ في المستقبل"[2]. كما وتعني بالنّسبة للدّول المتقدّمة خفضاً في مستوى استهلاك الطّاقة والموارد، أمّا بالنّسبة للدّول النّامية توظيف الموارد من اجل رفع مستوى معيشة المواطن والحد من الفقر وبشكل أشمل ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل ليس بأقلّ من الجيل الحالي[3].

الجانب التّكنولوجيّTechnological side" عرف التّنمية المستدامة بأنّها " استخدام تكنولوجيا جديدة أنظف وأقدر على إنقاذ الموارد الطّبيعيّة بهدف الحدّ من التّلوّث والمساعدة على تحقيق استقرار

[1] - Rebert Goodland, ***neoclassical economic and principles of sustainable development***, ecological modeling,1987,p36.

[2]- Amil markandesa, ***natural environments and social rate of discount***, project apprasisal,1988,p11.

[3] - Ciegis, R., & Ciegis, R. (2008). ***Laws of Thermodynamics and Sustainability of Economics***, Engineering Economics(2), p17.

المناخ واستيعاب النّموّ في أعداد السّكّان"[1]، بالإضافة إلى رفع مستوى الخدمات الصّحّيّة والتّعليميّة وخاصّة في الرّيف.

من الملاحظ اتّفاق مفهوم التّنمية المستدامة ومفهوم التّنمية في نقاط واختلافهما في نقاط أخرى، حيث إنّ التّنمية المستدامة والتّنمية يتّفقان على تحويل النّموّ الكمّيّ الاقتصاديّ إلى تنمية متكاملة اقتصادياً واجتماعياً، كما أنّ التعاريف السّابقة تخلط بين مكوّنات التّنمية ومتطلّباتها، وتتميّز التّنمية المستدامة عن التّنمية بالمفهوم التّقليدي بوضوح البعد البيئي للاستدامة، والتّأكيد على هذا البعد في المفهوم المتكامل الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئي، بحيث تشكّل الموارد الطّبيعيّة، الّتي تتناولها التّنمية المستدامة عنصراً مشتركاً بين الاقتصاد والبيئة، بحيث تشكّل التّنمية المستدامة حافزاً للتّفكير والممارسة والإبداع؛ وبناء عليه يمكن صياغة تعريف شامل للتّنمية المستدامة. بأنّها: عمليّة مستمرّة ديناميكيّة لها أوجه اقتصاديّة واجتماعيّة وبيئيّة ومؤسساتية، تسعى إلى العدالة الاجتماعيّة وإلى رفع السّويّة المعيشيّة والتّعليميّة والصّحّيّة لأفراد المجتمع وتحسين إدارة وحماية البيئة والموارد الطّبيعيّة والمادّيّة وتنويعها واستغلالها بالشّكل الأمثل، بما يضمن استدامة هذه الموارد للأجيال القادمة مع الحفاظ على الموروث الثّقافيّ والحضاري والتّاريخي الوطنيّ للمجتمعات.

3- التّنمية المستدامة والبيئة: "Sustainable development and the environment"

إنّ الاعتقاد السّائد بأنّ التّنمية المستدامة جاءت كردّة فعل على المشكلات البيئية الّتي ظهرت في العالم نتيجة لتطبيق الوصفات التّنمويّة ليس كاملاً لأنّ المشكّلات البيئية هي نتيجة ولا يمكن لنا التّعامل معها بغض النّظر عن الظّروف الّتي قادت إلى هذه المشاكل أي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة، فالسّياسات والاستراتيجيات الّتي تعتمدها الدّول في جميع القطاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة سبّبت الخلل البيئي الّذي قاد بدوره إلى الفقر واللامساواة أي أنّ معالجة النّتيجة بدون تغيّر الظّروف الّتي أدّت إليها يعتبر أمراً غير اقتصادياً.

ممّا لا يدع مجال للشّكّ بأنّ المشكّلة ليست بيئية يصعب على العالم حلّها، بقدر ما هي الظّروف الّتي سادة خلال عمليّة التّنمية، أيّ الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي رافقت عمليّة التّنمية بالإضافة إلى الأوضاع الثّقافيّة والفكريّة والعلميّة؛ أي أنّ واضعي السّياسات التّنمويّة لا يأخذون بعين الاعتبار خصائص كلّ منطقة جغرافيّة إلّا عندما تحقّق عوائد اقتصاديّة مثل توفير التّكاليف أو تحقيق ميّزة تفضيليّة. وهذا التّركيز حال دون أن يتضمّن اتّجاه التّحديث الإيكولوجيّ الاحتياجات

[1] - James Gustare, ***the environment, the greening of technology,development***,1989, p30.

الاجتماعيّة والاقتصاديّة الأوسع الّتي تعتبر ضروريّة في التّحوّل تجاه مزيد من الاستدامة، ممّا يؤدّي إلى مشكّلات بيئية يصعب حلّها فلا بد عند التّخطيط للتّنمية أن نأخذ بعين الاعتبار البيئة المحيطة وظروفها وهي على الشّكل التّالي:

- مستوى التّقدّم الاقتصاديّ ودرجة التّقدّم التّكنولوجيّ.
- طبيعة المجتمع وتنظيمه والعادات والتّقاليد والقيّم المجتمعيّة.
- الطّاقة المعرفيّة، والبيئة السّياسيّة الحاضنة.

وممّا سبق فإنّ اقتصار مفهوم التّنمية المستدامة على الجوانب البيئية أمراً غير عقلانيّ بدون التّطرّق إلى الأسباب الكامنة وراء المشكّلات البيئية الّتي هي الأسباب الحقيقة وراء الفقر وعدم المساواة.

4- أهداف التّنمية المستدامة: "Sustainable Development Goals"

إنّ أهداف السّياسات الاقتصاديّة لمختلف نماذج التّنمية لا تزال قاصرة عن مواجهة المشكّلات الاقتصاديّة الّتي تعاني منها البلدان النّامية خاصّة وإنّ هذه البلدان استمرّت لفترة طويلة تعتمد على الوصفات المستوردة وابتعاد الآراء والأفكار والنّظريّات عن الواقع العمليّ وعدم استطاعتها اقتراح حلول عمليّة للمشاكل الاقتصاديّة المتفاقمة، وحاول بعض العلماء خلق بعض الميّزات الأخرى للبيئة المحلّيّة الّتي تؤدّي إلى ثقافة سياسيّة أكثر غير التّقليديّة الّتي هي داعمة للحركات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بمعنى أنّه لا يوجد اكتمال للنّماذج التّنمويّة في حال إهمال الجوانب الثّقافيّة"[1] بالرّغم من عدم قدرة هذه الأهداف على تحقيق الغايات المنشودة إلّا أنّها لكلّ نموذج للتّنمية يضع أهداف بعيدة المدى يعمل جاهداً صانعوا السّياسات على الوصول لها ومنها التّنمية المستدامة حيث تعدّدت أهدافها الّتي ألزمت الحكومات نفسها بالعمل على تحقيقها، ويمكن لنا عرض أهداف التّنمية المستدامة فيما يلي:

4-1- أهداف التّنمية المستدامة في المحيط الحيويّ:

تسعى التّنمية المستدامة إلى الحفاظ على النّظم البيئية، الّتي يعتمد عليها الإنسان في استمراريّته، وجعل العمليّات الّتي تحدث على هذه الموارد من أجل تحويرها واستخدامها عمليّات سليمة، تضمن عدم نضوبها وتكفل الزّمن اللّازم لتجدّدها حيث تعتبر قضيّة الالتزام بالقضايا التّنمويّة وتكاليف الوصول إلى أهدافها عبئاً لأغلب الاستثمارات وخاصّة في البلدان الفقيرة حيث تتسبّب في اضعاف

[1] - Robert Paterson and Devashree Saha, ***The Role of 'New' Political Culture In Predicting City Sustainability Efforts***, csd, 2010, u texas .usa. p6.

العائدات على المدى القصير[1]، لذلك لا بدّ من مشاركة قطاع الخدمات الماليّة إلى جانب القطاعات الأخرى الّتي تؤثّر على الاستثمارات بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على سلوكيات واستراتيجيات الاستثمارات على سبيل المثال:

- التّحليل الماليّ: عند تقييم العوائد المحتملة والمخاطر من الأصول المختلفة وفرص الاستثمار الجديد ونوعيّة ومدى تقيم التّكلفة البيئية للمشاريع.
- التّصنيف الائتماني: عند تحديد مخاطر التّصنيف الائتماني للصّكوك الّتي تموّل الدّيون مثل القروض والسّندات، حيث تعتمد أغلب الاستثمارات على القروض في تمويل استثماراتها.
- التّأمين وإعادة التّأمين: عند تحديد المخاطر والالتزامات طويلة الأجل.

وتساهم العلاقات داخل المجتمع في تحسين ظروف البيئة المحيطة من خلال توزيع المخاطر المحتملة بين مكوّنات المجموعات الاجتماعيّة ومن خلال حلّ المشاكل النّاتجة عن الملكيّة المشتركة فكلّما كانت الرّوابط الاجتماعيّة قويّة أدّى ذلك إلى حماية الإدارة المشتركة للملكيّة الجماعيّة وقد اعتبر رأس المال الاجتماعيّ هو الحلقة المفقودة في التّنمية الّتي يجب العمل على إكمال ارتباطها بمكوّنات الاستدامة.

4-2- أهداف التّنمية المستدامة في المحيط التّكنولوجيّ:

تسعى التّنمية المستدامة لاكتشاف واستخدام وسائل تقنيّة ذات أضرار بيئية محدودة، وتهدف لإعادة تدوير الموادّ والنّفايات والاستفادة منها في مجالات الطّاقة والصّناعة، بالإضافة إلى ترشيد وتحسين اختيار مواقع المشروعات الصّناعيّة، وجعل كلّ مشروع يعالج نفاياته ومخلّفاته، بالإضافة الى الاستفادة من التّطوّرات السّريعة للتكنولوجيا الحيويّة والتّكنولوجيا الرّقميّة حيث يتوقّع تغيّراً كبيراً في هيكل الإنتاج ونوعيّته والزّمن اللّازم للإنتاج مع اختراعات جديدة مثل الطّابعات الرّقميّة ثلاثيّة الأبعاد الّتي يمكن أن تتيح المجال لإنتاج عدد من المنازل في ساعة واحدة فقطّ وقس على ذلك. ويعدّ التّغيّر الايجابي لمعدّل استخدام التّكنولوجيا في الوصول إلى أهداف محدّدة من خلال مجموعة المعارف والمهارات له تأثيرات مباشرة على النّشاط الاقتصاديّ الكلّيّ[2] وضمان استخدم هذه المهارات والخبرات بشكل يكفل عدم وجود إقصاء اجتماعي الّذي يعكس بوجوده مزيد من الجرائم والعنف وانهار المجتمع، أيّ أنّ التّكامل بين مكوّنات التّنمية المستدامة شديد الحساسيّة لأيّ تغيّر.

[1] - Mistra, ***Sustainable Investment - Towards a New Role for Institutional Investors***2004, Stockholm ,p2

[2] - D Pearce, G Atkinson, ***The concept of sustainable development: An evaluation of its usefulness ten years after Brundtland***, 1998. UK, CSERGE, p5

4-3- أهداف التّنمية المستدامة في المحيط الاجتماعيّ

هناك أهداف للتّنمية المستدامة في المحيط الاجتماعيّ وهناك دور لرأس المال الاجتماعيّ في عمليّة التّنمية بسبب تحفيزه الآثار المترتّبة على القضايا الاجتماعيّة وتعمل التّنمية المستدامة كطريقة تفكير بالسّعي للوصل للتّوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسيّة، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة بين الأجيال من حيث نصيب كلّ جيل في الموارد الطّبيعيّة والمادّيّة المتجدّدة وغير المتجدّدة، وترشيد استخدام كافّة الموارد ووضع أولويّات لاستخداماتها كافّة، بالإضافة إلى التّعاون الدّوليّ والإقليميّ لمواجهة متطلّبات البيئة ومشاكلها.

وبالتّالي فالمشاركة الشّعبيّة الواسعة في تخطيط وتنفيذ ورقابة السّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئية[1] على الصّعيد المحلّيّ والإقليميّ وعلى مستوى الدّولة له مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف التّنمية المستدامة بما يوفّره من علاقات اجتماعيّة ذات ثقة عالية تسمح بإمكانيّة تدفّق المعلومات بين العوامل الاقتصاديّة بشكل أفضل مثل توفّر الموادّ والعمالة؛ وتوفّر الثّقة المتبادلة في المجتمع تحدّ من الحاجة إلى البحث عن مصداقيّة المعلومات من أجل العمليّة التّنمويّة وبالتّالي تحدّ من التّكاليف والرّوابط الاجتماعيّة بين كلّ من الأفراد والمنظّمات والحكومات تقلّل من الحاجة إلى وجود الرّقابة العامّة المعلنة[2].

ويرى الباحث بأنّ الاتّفاقيات الطّوعيّة بين أفراد المجتمع مثال التّنظيم الذّاتيّ يكون أكثر كفاءة وقدرة على المحافظة على بقاء واستمرار الاستدامة في التّنمية، وعلى الرّغم من تقسيم الأهداف إلى عدّة فروع غير أنّه بهدف فهم كلّ هدف على حدى؛ وهي بالحقيقة مجتمعة متكاملة يمكن الوصول إليها عن طريق العمل الجماعيّ في الجانب الدّوليّ والجانب المحلّيّ المتمثّل بالحكومات الوطنيّة، بحيث لا يمكن تحقيق استدامة بيئيّة وهناك فقرٌ في المجتمع حيث سيعمل الفقراء دوماً على خرق القوانين بهدف تلبية احتياجاتهم وسيعارضون كلّ سياسة لم تنبع من احتياجاتهم الأساسيّة.

[1] - Helen Tregidga, Kate Kearins, ***The Politics of Knowing, Organizational Sustainable Development***, 2012, Sagepub, p2.

[2] - Aleksi Aleksiev and Ivan Penov, ***The drole of capital for sustainable use of the fragmented land in Bulgaria***, IDARI, 2006, p3.

الشكل (2-2) التّنسيق بين التّكامل الاقتصاديّ والتّنمية المستدامة [1]:

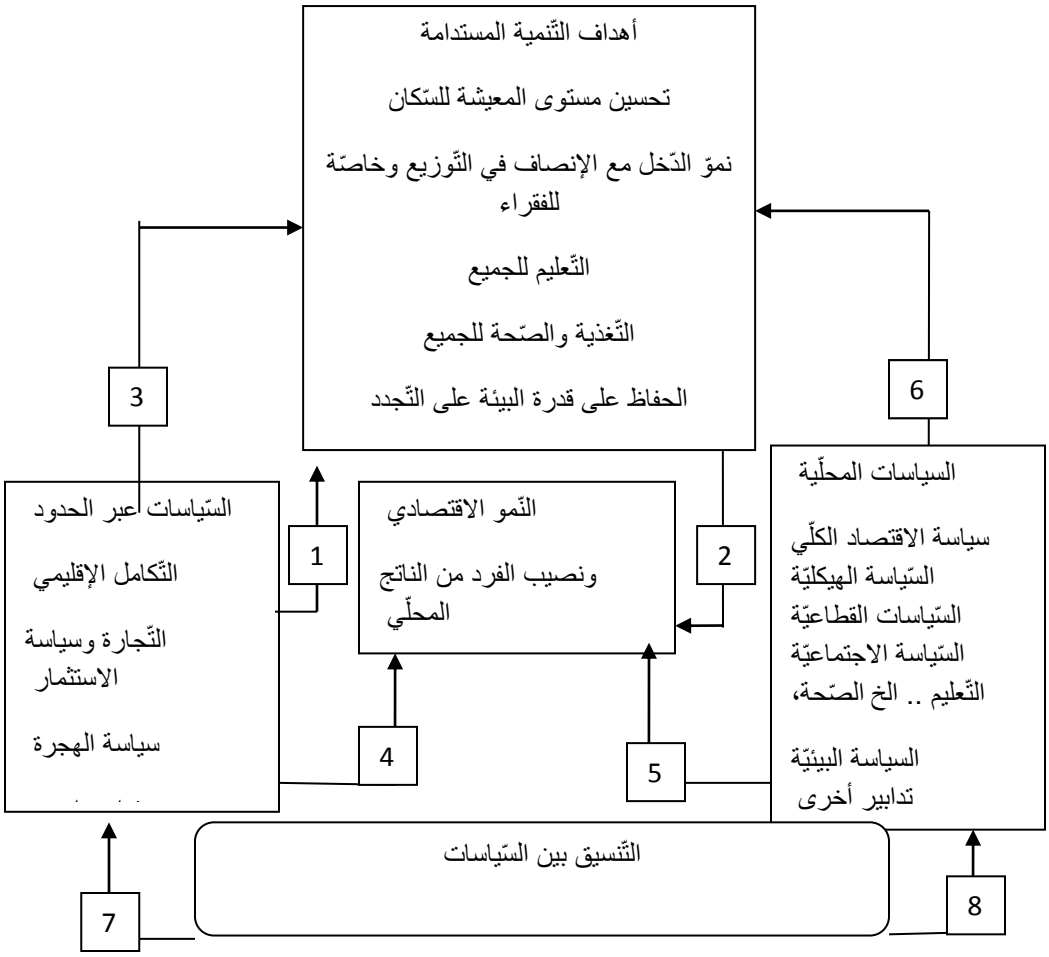

Toshiyasu Kato, ***Chan Sophal, Regional Economic Integration for Sustainable Development in Cambodia*** **: المصدر**, **Development resource institute, Cambodia**

والشّكل السّابق يوضح ضرورة إيجاد الرّوابط بين تكامليّة الأهداف وتحقيق كلّ هدف بالإضافة إلى البحث عن روابط بين التّكامل الإقليميّ والتّنمية المستدامة على الصّعيد الوطنيّ فعند دراسة التّنمية المستدامة يعتبر النّموّ الاقتصاديّ وسيلة لرفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، أي التّأثير بشكل مباشر في الطّبقات الّتي تعاني من الفقر، مع توفير التّعليم للجميع، وتأمين الخدمات الصّحّيّة والتّغذية الكافية، وتعزيز القدرات البشريّة، وزيادة الإنتاجيّة، وبالتّالي تعزيز النّموّ الاقتصاديّ في وقت لاحق، وسوف تساهم تنمية القدرات البشريّة مرّة أخرى لرفع مستوى المعيشة وكلّما زادت الرّوابط بين مكوّنات المجتمع كنّا على درجة من الفاعليّة في تحقيق أهداف برامج التّنمية وضمان استمراريّتها،

[1] - Toshiyasu Kato, ***Chan Sophal, Regional Economic Integration for Sustainable Development in Cambodia***, Development resource institute, Cambodia, 1998. P13.

لأنّه لا يمكن ضمان أنّ جيلين آخرين يمكن أن يلتزما بتحقيق الاستدامة ويمكن لنا توضيح ما سبق من خلال الشّكل، وعلى الرّغم من أهمّيّة هذه الرّوابط بين النّموّ والتّنمية غير أنّ هذه الرّوابط ليست تلقائيّة بل يجب على الحكومات المحلّيّة من خلال السّياسات المحلّيّة والخارجيّة أن تلعب دوراً فعّالاً في إنشاء وضمان هذه الصّلات أي أنّ السّياسات الحكوميّة يجب أنّ تؤثّر على كلّ من النّموّ الاقتصاديّ وإمكانيّة تحقيق التّكامل الإقليميّ لضمان الوصول بأهداف التّنمية إلى الاستدامة.

المبحث الثّاني: أبعاد التّنمية المستدامة

إنّ التّنمية المستدامة لا تركّز على الجوانب البيئية فقط، بل هناك تكامليّة وتداخل بين أبعادها بحيث تتفاعل جميعها من أجل تحقيق غايات التّنمية المستدامة المعروفة بالأهداف على جميع الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمؤسساتية والشّكل التّالي يوضح التّداخل بين أبعاد التّنمية المستدامة.

فهل الشّكل التّالي هو خير تمثيل للمكوّنات الرّئيسيّة للتّنمية المستدامة ؟. حيث من النّظرة الأولى يتبيّن أنّ الاستدامة ما هي إلّا إضافة الصّفة إلى التّنمية؛ أمّا بنظرة معمّقة فيكون لدينا تقاطع الأبعاد المكوّنة للتّنمية لتشكّل في المنتصف ما يمثّل التّنمية المستدامة وهذا يدلّ على إمكانيّة أن يكون هناك نشاطات اقتصاديّة بعيدة عن العلاقات الاجتماعيّة وغير متّصلة بالبيئة ويمكن أن يكون هناك علاقات اجتماعيّة بعيدة عن الموارد الطّبيعيّة..... الخ

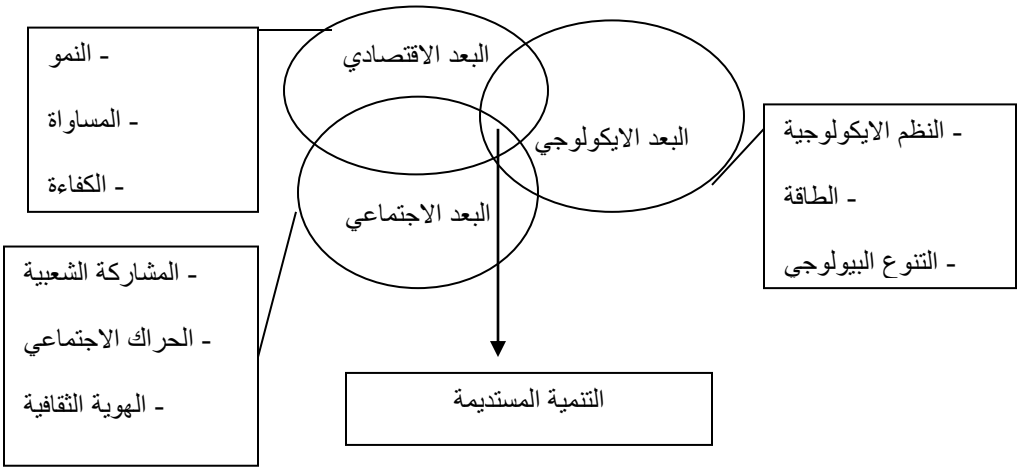

شكل رقم (3-2) تداخل أبعاد عمليّة التّنمية المستدامة

فكان لابد من تغيّر الشّكل للتّغلّب على الانفصال بين المكوّنات؛ إلى الشّكل المتّحد في المركز التّالي (4) فهو يعبّر بشكل أفضل عن الاستدامة ومدى تداخل وتكامل الأبعاد المؤلّفة منها كما هو مبين مجموعة من الأبعاد متّحدة المركز يمثّل النّظام الاقتصاديّ أصغر بعد، والثّاني يمثّل النّظام الاجتماعيّ بما في ذلك[1]:

- مجال العلاّقات الاقتصاديّة، وهذا هو النّظام الاقتصاديّ.

[1] - Giacomo D'Alisa, ***Dimensions of sustainable development: a proposal of systematization of sustainable approaches***, Italy, 2007, dsems, p11.

- مجال العلاقات الاجتماعيّة الّتي ليست جزءاً من النّظام الاقتصاديّ.

الجزء الثّالث هو البعد البيئي وتمثّل مجموعة من الموارد ممّا يتيح للأبعاد الأخرى القيام بالوظائف الخاصّة بها، لهذا السّبب فإنّه يشمل الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ويجب أن لا يغيّب عنا أنّ تحقيق واحد من الأبعاد لا يعني بلوغ الآخرين[1]، ويكون للإنسان الدّور الفعّال في تحديد نوعيّة علاقته مع الحدود الّتي يعمل بها ومن خلالها ويساعد الإنسان في تحديد نوعيّة العلاقة من خلال البعد المؤسساتي.

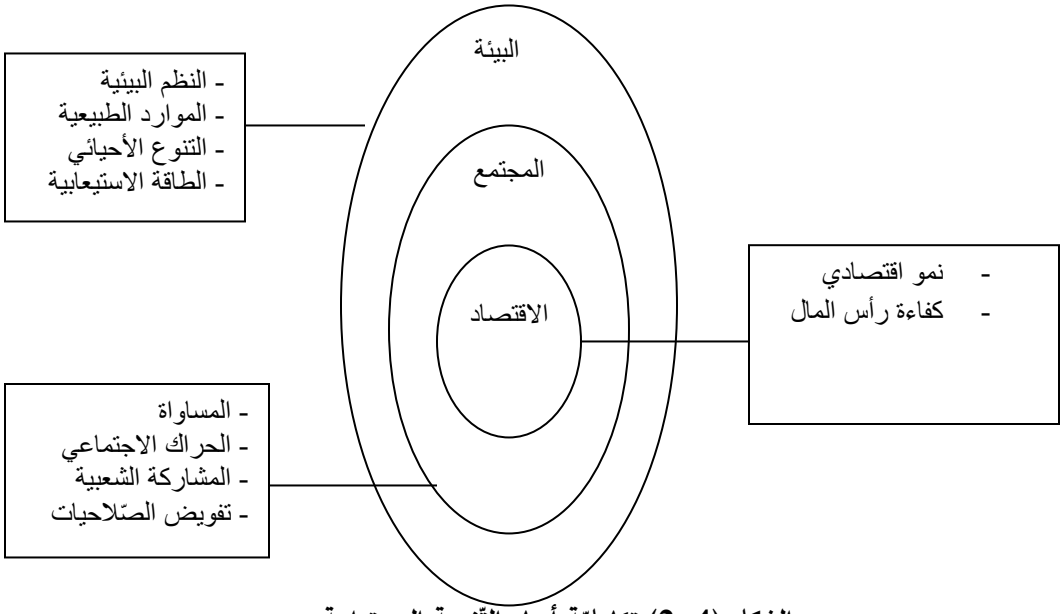

الشكل (4-2) تكامليّة أبعاد التّنمية المستدامة

1- الأبعاد الاقتصاديّة: "Economic dimensions"

ويتضمّن البعد الاقتصاديّ الانعكاسات والمؤشّرات الحاليّة والمستقبليّة للنّشاط الاقتصاديّ على المحيط الّذي يعمل ويستهلّك منتجاته به لكامل دورة حياة المنتج. غالباً ما يتمّ تقييم التّقدّم الاقتصاديّ من حيث الرّعاية الاجتماعيّة وتسعى العديد من السّياسات الاقتصاديّة عادة لتعزيز الدّخل، والبحث عن إنتاج أكثر كفاءة، واستهلاك السّلع والخدمات واستقرار الأسعار وتحقيق مستوى معيّن من التّوظيف، فالكفاءة الاقتصاديّة تساعد على تحقيق أقصى قدر من الدّخل الّذي يشجّع الإجراءات الّتي من شأنها تحسين المستوى المعيشي لفرد واحد على الأقل دون تفاقم الوضع لأيّ شخص آخر. تلعب أسعار السّوق دوراً رئيسياً في كلّ من تخصيص الموارد الإنتاجيّة لتعظيم الإنتاج، وضمان

[1] - O.P. ***Dimensions of sustainable development***. P13.

خيارات الاستهلاك الأمثل الّذي يعظم فائدة المستهلك ويقبل معيار التّكلفة والعائد. كما تسعى الاستدامة الاقتصاديّة لتعظيم تدفّق الدّخل الّذي يمكن أن يتولّد على الأقل للحفاظ على المخزون من الأصول (رأس المال) الّتي تساهم في هذه النّواتج[1]. معتمدةً في ذلك على الكفاءة الاقتصاديّة لتحسّين كلّ من الإنتاج والاستهلاك وإنّ التّغيّر التّكنولوجيّ يمكن أن يغير من درجة الاستبدال بين الموارد[2]، وهنا تنشأ مشاكل في تحديد أنواع رأس المال إلى ينبغي الحفاظ عليها على سبيل المثال،(رأس المال العامل، الطّبيعيّة والبشريّة والاجتماعيّة)، فمن الصّعب أن نقدر هذه الأصول (ولا سيما الموارد البيئية والاجتماعيّة) والخدمات الّتي تقدّمها، ويتضمّن البعد الاقتصاديّ الجوّاب التّالية:

1-1- حصّة الاستهلاك من الموارد الطّبيعيّة

إنّ مستوى نصيب الفرد من الموارد الطّبيعيّة يختلف بين البلدان الغنيّة والفقيرة حيث يستهلك السّكّان في البلدان الغنيّة أضعاف ما يستخدمه سكّان البلدان النّامية. ويرى هارتوك – Hartwick – أنّ الاستدامة تعتمد على المفاضلة بين الاستهلاك والإشباع من الموارد الطّبيعيّة وإنّ الاستهلاك يجب أن لا يتناقص مع الزّمن[3]. فيتوجّب على البلدان الغنيّة القيام في إجراء تخفيضات متواصلة على مستويات الاستهلاك المبدّدة للطّاقة والموارد الطّبيعيّة من خلال تحسين مستوى الكفاءة، وإحداث تغيير جذريّ في أسلوب الحياة. مع ضرورة ضمان عدم تصدير هذه المشكلات البيئية إلى البلدان الأخرى نتيجة ارتباط النّظم البيئية مع بعضها، وتقع على البلدان الصّناعيّة المسؤوليّة الأكبر في تحمّل تكاليف الوصول إلى التّنمية المستدامة نتيجة درجة إسهامها في إحداث التّلوّث والهدر في الموارد بالإضافة إلى القدرة الماليّة بحلّ المشكّلات أو التّخفيف من أثارها وقدرتها على استخدام تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة في استخدام الموارد. أمّا بالنّسبة إلى البلدان النّامية فالتّنمية المستدامة هي تكريس الموارد الطّبيعيّة لأغراض التّحسين المستمرّ في مستويات المعيشة[4]. ويعتبر التّحسين السّريع كقضيّة أخلاقيّة أمراً ملحاً بالنّسبة لأكثر من 20 في المائة من سكّان العالم المعدمين الذين أغلبهم متواجد في البلدان الفقيرة بسبب عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعيّ الّتي أخذت في الاتّساع داخل العديد من هذه البلدان الغنيّة والفقيرة على حدّ سواء، مع العلم بأنّ عدد سكّان العالم حواليّ 7

---

[1] - EUROPEAN COMMISSION, ***A Framework for Indicators for the Economic and Social Dimensions of Sustainable Agriculture and Rural Development***, 2001, p4.

[2] - O.P. ***A Framework for Indicators for the Economic and Social Dimensions of Sustainable Agriculture***, p5.

[3] - Antoine d'Autume and Katheline Schubert, ***Maximin paths when the resource has an amenity value***, Sorbonne,2008,p3.

[4] - UN, ***An Action Agenda for Sustainable Development*** REPORT FOR THE UN SECRETARY-GENERAL, SDSN, 2013. P1.

مليارات نسمة والنّاتج المحلّيّ الإجمالي السّنويّ 70 ترليون دولار أمريكيّ[1] غير أنّ الفقر مازال منتشر بشكل كبير، لأنّ هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنّموّ السّريع للسّكّان والتّخلّف النّاجم عن التّاريخ الاستعماري والتّبعيّة المطلقة للقوى الرّأسماليّة، أيّ أنّ النّموّ الاقتصاديّ الّذي هو هدف التّنمية بحدّ ذاته ليس كافياً إلّا إذا زاد من نوعيّة الحياة وحقّق تطوّر في مستوى المعيشة للفقراء.

2-1- الحدّ من التّفاوت في الدّخل

تهدف التّنمية المستدامة إلى تقليل الفوارق والتّفاوت في توزيع الدّخول بين الأغنياء والفقراء. وإنّ هذا الهدف يتطلّب العمل على أن توجّه السّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في البلدان لنامية إلى استثمار الموارد المتاحة فيها والعدالة في التّوزيع بين الجميع لضمان حقوقهم من تلك الموارد على شكل استثمارات وسلع وخدمات، ويمكن الحدّ من التّفاوت في الدّخل عن طريق السّياسات الهيكليّة من قبل الحكومات في مجال أسواق التّعليم والعمل والمنتج عن طريق التّأثير في معدّل التّوظيف والحدّ من تشتّت الأرباح لمن يملكون وظيفة عن طريق زيادة الحدّ الأدنى من الأجور وزيادة مستوى حماية العمالة، وإعانات البطالة وإصلاح سوق العمل[2].

يعتبر الاقتصاد أداة قوية جداً للتّنمية المستدامة إذا تمّ استخدامها في الطّريق الصّحيح، فإنّه يوفّر حوافز فعّالة لصنع الخيارات من أجل التّنمية المستدامة، وهذه الحوافز تحتاج إلى أنّ تكون على جميع مستويات المجتمع الّتي تعمل لصالح التّنمية المستدامة من خلال جعل الاستثمارات المستدامة في القطاعين العامّ والخاصّ مربحة، وتوجيه البحوث والمعارف والحلول للتّنمية المستدامة. والتّأثير على القرار الاستهلاكي على جميع المستويات[3].

وهذا ما يجعل الاقتصاد في مثل هذه الحالات أداة فعّالة من خلال مراعاة جميع التّكاليف بحيث تؤخّذ بعين الاعتبار في القرارات الاقتصاديّة والتّجاريّة وهذا يشمل على وجه الخصوص التّكاليف البيئية على المدى الطّويل وكذلك التّكاليف الاجتماعيّة.

[1] -UN, ***A Framework for Sustainable Development*, SDSN. 2012, p1.**

[2] - Economic Policy Reform, ***Reducing income inequality while boosting economic growth***, 2012. Part2, OECD, p190.

[3] -Angilcka verze, ***Sustainable Development Policy and Guide***, The EEA Financial Mechanism 2006, p4.

2- الأبعاد الاجتماعيّة :Social dimensions "

إنّ الحديث عن البعد الاجتماعيّ لا يعني أنّه منفصل عن الأبعاد الأخرى للتّنمية المستدامة يمكن للعديد من العناصر الاجتماعيّة للتّنمية المستدامة أن تلتقي في ضوء الاعتبارات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعلاّقات بين الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعلاوة على ذلك، الاعتبارات البيئية موجودة في مناقشات قضايا الصّحّة والسّلامة، وفي قضايا التّعامل مع أماكن التّجمّع السّكّاني، أو في فحص تأثير التّنمية على أنماط الحياة المعيشيّة. لذلك تتطلّب التّنمية المستدامة الحاجة إلى الحفاظ على المخزون الّذي هو من صنع الإنسان كرأس المال الطّبيعيّ والاجتماعيّ والبشريّ[1] الّذي تحتاجه المجتمعات لتوليد الدّخل من اجل المستدامة في حين أنّ هناك الكثير من النّقاش بشأن إمكانيات وحدود استبدال الأرصدة السّابقة بعضها البعض[2].

وتشهد أسواق العمل في جميع أنحاء العالم تغييرات غير مسبوقة مدفوعة من قبل العولمة والتّغيّر التّقنيّ. إنّ العمّال مع التّحصيل التّعليميّ المنخفض بشكل متزايد يجدون أنفسهم دون مهارات قابلة للتّسويق، أو بالعمل بأجور منخفضة أو حتّى بدون عمل.

بالإضافة لذلك تتطلّب الوظائف الجيّدة الآن مزيد من التّعليم والتّدريب أكثر تخصصاً من ذي قبل. وإنّ تلك المهارات، والتّعليم الجيّد، والعلاقات الاجتماعيّة، وغالباً ما يجني من يمتلكها دخولاً مرتفعةً. وقد ارتفعت الأرباح من عدم المساواة في العديد من البلدان الغنيّة والفقيرة، في العقدين الماضيين، ممّا أضعف الإنصاف والعدالة وحقوق الإنسان الأساسيّة. وزادت معدّلات البطالة بين الشّباب بالرّغم من استهداف المؤسّسات الحكوميّة لجانب التّدريب المهنيّ في المرحلة الانتقالية الّتي تمر بها تلك البلدان، وعلى الرّغم من التّقدّم الكبير المحرز، استمرّت فروق المساواة بين الجنسين في مجتمعات كثيرة، والعنف ضدّ المرأة لا يزال واسع الانتشار[3].

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ التّمييز ضدّ الأقلّيّات العرقيّة، الشّعوب الأصليّة والسّكّان المعزولة جغرافياً لا يزال موجوداً في العديد من الأماكن.

---

[1] - Serageldin, ***Expanding the Measure of Wealth; Indicators of Environmentally Sustainable Development,*** The World Bank, 1997, Washington, p8.

[2] - Pearce Atkinson, ***Capital Theory and the Measurement of Sustainable Development: An Indicator of Weak Sustainability*** 1993,Ecological Economics, 8 (1),p3.

[3] - Ines Omann and Joachim H. Spangenberg, ***Assessing Social Sustainability***, SERI, Germany, 2002, p4.

2-1- النّموّ السّكّاني

أصبح النّموّ المستمرّ للسّكّان لفترة طويلة وبمعدّلات شبيهة بالمعدّلات الحاليّة أمراً مستحيلاً، لأنّ النّموّ السّريع يحدث ضغوطاً حادةً على الموارد الطّبيعيّة وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات؛ كما أنّ النّموّ السّريع للسّكّان في بلد أو منطقة ما يحدّ من التّنمية، ويقلّص من قاعدة الموارد الطّبيعيّة المتاحة لإعالة كلّ ساكن؛ كما أنّ لتوزيع السّكّان أهمّيّته الخاصّة فالاتّجاهات الحاليّة نحو توسيع المناطق الحضريّة، ولاسيّما تطوّر المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالتّنمية المستدامة تعني النّهوض بالتّنمية القرويّة النّشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن؛ وتساهم في إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشريّة الأساسيّة مثل تعلّم القراءة والكتابة، وتوفير الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة، والمياه النّظيفة؛ وتهتمّ بما وراء الاحتياجات الأساسيّة من تحسين الرّفاه الاجتماعيّ، وحماية التّنوّع الثّقافيّ، والاستثمار في رأس المال البشريّ كتدريب المربين والعاملين في الرّعاية الصّحّيّة والفنّيّين والعلماء وغيرهم من المتخصّصين الّذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التّنمية.

2-2- أهمّيّة دور المرأة

إنّ تنظيم الأسرة يعني جعل النّساء قادرات على الحياة بصحّة وإنتاجيّة أكبر، عندما تكون المرأة في صحّة جيّدة ويتوفّر لها الفرص الاقتصاديّة، ويتمّ أنفاق المزيد من المال على الغذاء والسّكن والتّعليم، فتكون إنتاجيّتها اكبر ويمّكنّ بزيادة سنة واحدة في التّعليم من جميع النّساء البالغين في أيّ بلد تحقيق زيادة قدرها 700 دولار أمريكيّ في النّاتج المحلّيّ الإجمالي للفرد الواحد[1].

وهذا يساعد بشكل أساس في تخفيض مستويات الفقر ويعزّز في نهاية المطاف التّنمية المستدامة ووفقا للمؤسّسة الدّوليّة لتنظيم الأسرة أنّ النّساء في المتوسّط تعيد استثمار ما قيمته 90 في المئة من دخولهم إلى أسرهنّ، مقارنة مع 30 – 40 في المئة فقط من قبل الرّجال[2]، ممّا يتطلّب من التّنمية المستدامة تعزيز المساواة بين الجنسين وخلق ظروف لتأمّين حياة أفضل للمرأة بكلّ مراحل حياتها. وتنشّأ هنا الحاجة إلى فهم أكثر وضوحاً لمّا يعنيه البعد الاجتماعيّ للتّنمية المستدامة ومدى ارتباطه

[1] - Danielle Nierenberg, ***The role of women in sustainable development***, Women Deliver *organization, 2012,*Brazel, p2.

[2] - Danielle Nierenberg, *Women and Sustainability: Recognizing the Role of Women at Rio+20*, World watch Institute, 2012,p2.

بالبعد البيئي، وتساهم هذه العمليّة بتقديم أربعة مفاهيم اجتماعيّة شاملة وروابطها الضّروريّة بالبيئة، هذه المفاهيم هي: التّوعية العامّة والمساواة، والمشاركة والتّماسك الاجتماعيّ.

ويقوم هذا الإطار على مفاهيم وأهداف ومؤشّرات التّنمية المستدامة ويمكن توسيع البعد الاجتماعيّ ليشمل الأبعاد البيئية والدّوليّة، وبين الأجيال[1]. وعلى الرّغم من أهمّيّة البعد الاجتماعيّ في عمليّة التّنمية المستدامة إلّا أنّه لم تحصل الأبعاد الاجتماعيّة على نفس اهتمام الأبعاد الأخرى بل يتمّ اختيار هذه الأبعاد لأسباب سياسيّة وليست لأسباب علميّة[2]، فالاهتمام بالأبعاد الاجتماعيّة للتّنمية المستدامة يساهم في تقوية التّماسك الاجتماعيّ الّذي بدوره يخفّف من الجريمة والصّراعات الاجتماعيّة ويعزّز الثّقة بين الأفراد وكذلك خلق الفرصة لتحسّين التّفاعل الاجتماعيّ عن طريق الشّبكات الاجتماعيّة في المجتمع، والمشاركة الجماعيّة في استقرار المجتمع، والفخر والإحساس بالمكان، والسّلامة والأمن وبالتّالي تظهر أهداف السّياسة المتعلّقة بالتّماسك الاجتماعيّ بخلق فرص تعزّز التّعايش المتناغم، أو على الأقل مكافحة احتمالات الفتنة المدنيّة.[3]

3- الأبعاد البيئية: "Environmental dimensions

تحتاج التّنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطّبيعيّة اللّازمة لإنتاج الموادّ الغذائيّة والوقود ابتداءً من حماية التّربة إلى حماية التّغيّرات في استخدام الأراضي[4] وحماية مصايد الأسماك ويعني البعد البيئي للتّنمية المستدامة تحقيق الرّفاهية الاقتصاديّة للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التّلوّث وتمكّينها من توفير مستوى معيشي يتحسّن باستمرار مع مرور الزّمن، وإنّ هذا البعد يتضمّن.

3-1- المحافظة على الموارد المائيّة

تهدف التّنمية المستدامة إلى المحافظة على الاستخدامات المائيّة من خلال تقليل الهدر وانشاء السّدود لتخزّين المياه والمحافظة على المياه الجوفيّة وكذلك العمل على تحسين شبكات المياه

[1] - kevin.murphy, ***The social pillar of sustainable development: a literature review and framework for policy analysis***, School of Business and Humanities, Institute, Ireland, 2012, vol8,p1.

[2] - Fahey.T, F. Convery, ***the Role of social indicators in Assessing Sustainability in Ireland***. The Environmental Institute UCD, 1995, p5.

[3] - Dempsey, N., Bramley, G and others, ***The social dimension of sustainable development: defining urban social sustainability***. Sustainable Development, USA, 2011, p4.

[4] - Pytrik Reidsma, and others, ***Methods and tools for integrated assessment of land use policies on sustainable development in developing countries*** elsevier,2010, Land Use Policy 28. p604.

والصّرف الصّحّيّ وتحسين نوعيّة مياه الشّرب، ومن المؤكّد بأنّ استهلاك رأس المال الطّبيعيّ في الأنشطة الاقتصاديّة هو أسرع من قدرة النّظام البيئي على التّعافي وتجديد نفسه[1].

3-2- حماية المناخ من الاحتباس الحراري

والتّنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالميّة فالإشعاعات المختلفة والمخلّفات النّوويّة والكيماويّة تؤدّي إلى حدوث آثأر سلبيّة وتغيّرات مناخيّة تؤثر على الحياة في الكرة الأرضيّة يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النّظم الجغرافيّة الفيزيائية والبيولوجيّة أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

ويرى الباحث بأنّ التّنمية في بعدها البيئي تشكّل مصدر القلق المتعلّق بالحاجة إلى إدارة الموارد الطّبيعيّة النّادرة بطريقة حكيمة لتحقيق رفاهية الإنسان الّتي يعتمد في النّهاية على الخدمات البيئية، من خلال الجدوى الشّاملة والأداء الطّبيعيّ للنّظم الطّبيعيّة ومدى قدرتها على المرونة الّتي هي قدرة النّظم البيئية على أن تستمرّ على الرّغم من الصّدمات الخارجيّة، والّتي تعبّر عن الاضطراب الّتي من شأنها أن تتسبّب في تبديل النّظم الإيكولوجيّة من حالة إلى آخرى، ليست بالضّرورة للتّنمية المستدامة الحفاظ على الوضع الرّاهن للبعد البيئي بل يمكن تطوّر هذا النّظام بالتّكامل والتّنسيق مع الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة مع الحفاظ على مستويات التّنوّع البيولوجيّ الّتي تضمّنّ مرونة النّظم البيئية الّتي يعتمد عليها الاستهلاك والإنتاج البشريّ في المستقبل.

4- الأبعاد التكنولوجية: "Technological dimensions"

وتعني التّنمية المستدامة التّحوّل إلى تكنولوجيّات أنظف وأكثر كفاءة تقلّص من استهلاك الطّاقة وغيرها من الموارد الطّبيعيّة إلى أدنى حدّ. وينبغي أن يتمثّل الهدف في عمليّات أو نظم تكنولوجيّة تتسبّب في نفايات أو ملوّثات أقلّ في المقام الأوّل، وتعيد تدوير النّفايات داخلياً، وتعمل مع النّظم الطّبيعيّة أو تساندها، وفي بعض الحالات الّتي تفي التّكنولوجيّات التّقليديّة بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها. غير أنّ التّكنولوجيّات المستخدمة في البلدان النّامية كثيراً ما تكون أقلّ كفاءة وأكثر تسبباً في التّلوّث من التّكنولوجيّات المتاحة في البلدان الصّناعيّة، والتّنمية المستدامة تعني الإسراع

[1] - Cai Zhonghua, Song Yu, ***Environmental Protection Investment and Sustainable Development-Policy Simulation Based on Nonlinear Dynamics***, Energy Procedia 5, 2010, china, p470.

بالأخذ بالتّكنولوجيّات المحسنة، وكذلك بالنّصوص القانونيّة الخاصّة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ومن شأن التّعاون التّكنولوجيّ سواءً بالاستحداث أو التّطويع لتكنولوجيّات أنظف وأكثر كفاءة تناسب الاحتياجات المحلّيّة أن يحول أيضاً دون مزيد من التّدهور في نوعيّة البيئة؛ وحتّى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضاً إلى استثمارات كبيرة في التّعليم والتّنمية البشريّة، ولاسيّما في البلدان الأشدّ فقراً. والتّعاون التّكنولوجيّ يوضح التّفاعل بين الأبعاد الاقتصاديّة والبشريّة والبيئية والتّكنولوجيّة في سبيل تحقيق التّنمية المستدامة.

4-1- المحروقات والاحتباس الحراري:

كما أنّ استخدام المحروقات يستدعي اهتماماً خاصاً لأنّه مثال واضح على العمليّات الصّناعيّة غير المغلقة، فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدراً رئيسياً لتلوث الهواء في المناطق العمرانيّة، وللأمطار الحمضيّة الّتي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الّذي يهدّد بتغيّر المناخ. والمستويات الحاليّة لانبعاث الغازات الحراريّة من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإنّ معظم العلماء متّفقون على أنّ أمثال هذه الانبعاث لا يمكن لها أن تستمرّ إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحاليّة أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبّب في تغيّر عالمي للمناخ. وسيكون للتّغييرات الّتي تترتّب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيّما إذا جرت التّغييرات سريعاً- آثار مدمّرة على النّظم الإيكولوجيّة وعلى مستوى معيشة السّكّان، ولاسيّما بالنّسبة لمن يعتمدون اعتماداً مباشراً على النّظم الطّبيعيّة.

والابتكار التّكنولوجيّ هو موضوع محوري متباين الجوانب فالاستدامة تتطلّب تغييراً تكنولوجياً مستمراً في البلدان الصّناعيّة للحد من انبعاث الغازات ومن استخدام الموارد، كما يتطلّب تغيراً تكنولوجياً سريعاً في البلدان النّامية، لتفادي تكرار أخطاء التّنمية، ومضاعفة الضّرر البيئي الّذي أحدثته البلدان الصّناعيّة. والتّحسين التّكنولوجيّ مهم في التّوفيق بين أهداف التّنمية وقيود البيئة، وتتطلّب التّنمية المستدامة تغييراً جوهرياً في السّياسات والممارسات الحاليّة، لكنّ هذا التّغيير لن يتأتّى بسهولة، ولن يتأتّى أبداً بدون إدارة قويّة وجهود مستمرّة من طرفي القوى العاملة والشّعوب المقهورة في بلدان كثيرة .

المبحث الثالث: المؤشّرات الكمّيّة والنّوعيّة لقياس التّنمية المستدامة

يحتاج صانعو القرار إلى معلومات وبيانات عن الواقع المدروس للمضيّ قدماً في تحقيق أهداف التّنمية المستدامة وتتضمّن هذه المعلومات نقاط القوّة والضّعف والتّداخلات بين مؤشّرات التّنمية المستدامة بحيث يتمكّن المقيمون من معرفة أثر السّياسات المتّبعة على استجابة مؤشّرات التّنمية المستدامة بهدف المعرفة الشّاملة بصحّة النّهج المتّبع في التّنمية، حيث تتطلّب التّنمية المستدامة ليس فقط تحقيق زيادة في الدّخل الفرديّ؛ بل تغيّر أنماط صنع القرار من خلال دمج أبعاد التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئية والمؤسساتية للوصول إلى أهداف التّنمية المستدامة لأنّ بعض المؤشّرات لم تعد كافية لدراسة التّداخلات الاقتصاديّة على مستوى الاقتصاد الكلّيّ.

لقد صدرت عام 1996 عن لجنة التّنمية المستدامة المنبثقة عن الأمم المتّحدة مجموعة مؤشّرات لقياس التّنمية المستدامة بلغ عددها 130 مؤشّر ويكون الحقّ للدّولة في اختيار ما يناسبها من المؤشّرات لتقيم التّقدّم المحرز في طريق الوصل إلى أهداف الاستدامة بحسب توفّر البيانات وتمّ تخفيض هذه المؤشّرات إلى 59 مؤشّر نتيجة الصّعوبة في الاختيار بينها، وتقدّم الأمم المتّحدة مجموعة من المؤشّرات الأساسيّة الّتي تضمّ أبعاد التّنمية الأربعة وهي:

1- المؤشّرات الاقتصاديّة: "Economic Indicators"

إنّ زيادة الدّخل الفرديّ كان الهدف الأساسيّ للتّنمية؛ غير أنّ الأمر لم يعد مقبولاً، حيث تخفي الأرقام الكلّيّة أوجه التّفاوت بين الفئات[1]، كما أنّ هناك أهداف أخرى لا تقل أهمّيّة من جانب تحقيق التّنمية المستدامة مثال الخدمات الصّحّيّة والتّعليمية ومشاركة المرأة في النّشاط الاقتصاديّ غير أنّ النّتائج ليست إيجابية دائماً بل يمكن أنّ يكون هناك نتائج سلبيّة فمثال التّحسينات في الإنتاج الزّراعيّ قد يؤدّي إلى الإضرار واستنزاف الموارد ، وفيما يلي أهم المؤشّرات الاقتصاديّة:

1- نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجمالي ويقيس مستوى النّاتج الاقتصاديّ الإجمالي النّسبي للسّكّان في بلد ما، وإنّ الأهميّة الاقتصاديّة لهذا المؤشّر تكون بتوضيح معدّلات النّموّ الاقتصاديّ وتحديد مستوى الإنتاج الكلّيّ وحجمه[2]. فإنّه لا يقيس مباشرة التّنمية المستدامة

[1] - الاسكوا، **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا**، الأمم المتحدة، 2001، ص10.

[2] - Hervé Boulhol, Alain de Serres and Margit Molnar, ***The Contribution of Economic Geography to GDP per Capita,*** OECD Journal, 2008 p2.

وإنّما هو مقياس مهمّ للغاية بالنّسبة للجوانب الاقتصاديّة والتّنمويّة لها؛ على الرّغم بأنّه لا يأخذ في الحسبان التّكاليف الاجتماعيّة والبيئية للإنتاج.

2- الصّادرات من السّلع والخدمات إلى الواردات ويبيّن هذا المؤشّر قدرة البلد على الاستيراد ومواجهة المنافسة وتحسين التّجارة ويزيد من القدرة والإنتاجيّة للاقتصاد في ظلّ المنافسة وزيادة الابتكار والمعرفة وتشجّع على الانتشار، وتعبّر عن درجة الانفتاح الاقتصاديّ[1].

3- تغيّر نصيب الفرد من استهلاك الطّاقة هو المؤشّر الّذي يقيس التّقدّم المحقّق في بلد أو منطقة بالانتقال إلى استخدام أنواع الوقود النّظيفة، ومساعدة في قياس الفقر في مجال الطّاقة، ولها أربع مؤشّرات ويعتبر نصيب الفرد من استهلاك الطّاقة التّجاريّة مؤشّراً على التّنمية الاقتصاديّة الشّاملة للبلد.

4- رصيد الحساب الجاري كنسبه مئويّة من النّاتج المحلّيّ الإجمالي وتدلّ هذه القيمة إذا كانت سالبة على أنّ البلد يكون في حالة مديونيّة، والعجز في الحساب الجاري يشير إلى وجود عدم استقرار في الاقتصاد الكلّيّ، والعجز المستمرّ يتطلّب تحولاً في المستقبل من خلال مزيج من زيادة الادّخار الخاصّ والعامّ وانخفاض قيمة سعر الصّرف، وربّما إعادة تقييم الالتزامات الخارجيّة.

5- الدّين إلى النّاتج المحلّيّ الإجمالي يتمثّل في قدرة البلد على تحمّل الدّيون.

6- مجموعة المساعدات الإنمائية المقدّمة وتمثّل مدى مساهمة البلد في إعانات التّنمية على المستوى الإقليميّ والدّوليّ.

تعكس المؤشّرات الاقتصاديّة مدى قدرة البلد في بناء قاعدة قويّة لتحقيق التّنمية المستدامة، ويعدّ مؤشّر نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ "" GDP من أهم المؤشّرات، إذ أنّه يعكس معدّلات النّموّ الاقتصاديّ للبلد، وعلى الرّغم من حاجة البلدان النّامية ومنها العربيّة إلى زيادة حجم الاستثمارات من اجل زيادة الطّاقات الإنتاجيّة للمشاريع وتطوير التّقنيّات الإنتاجيّة بما يتلاءم والتّقدّم التّكنولوجيّ، إلّا أنّ تلك البلدان تعمل لتكوين رأس المال كنسبة من حجم النّاتج المحلّيّ الإجمالي بشكل منخفض قياسا بالبلدان المتقدّمة والصّناعيّة، لذا يتطلّب زيادة التخصصات الاستثماريّة في مختلف القطاعات الاقتصاديّة من اجل المنافسة الاقتصاديّة للمنتجات المحلّيّة في الأسواق العالميّة.

[1] - Nikolaos Dritsakis, and others, ***THE MAIN DETERMINANTS OF ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL INVESTIGATION WITH GRANGER CAUSALITY ANALYSIS FOR GREECE***, University of Macedonia,J EL, 2003, p2.

2- المؤشّرات الاجتماعيّة: "Social indicators"

تنطوي المؤشّرات الاجتماعيّة على العدالة الاجتماعيّة الّتي تعتبر واحدة من القيم الأساسيّة الّتي تقوم عليّها التّنمية المستدامة، باعتبارها القضيّة المركزيّة لتحسّين نوعيّة الحياة للسّكّان وتتضمّن العدالة الاجتماعيّة على درجة من الإنصاف والشّموليّة في توزّع الموارد، والفرص المتاحة، واتّخاذ القرارات. ويشمل توفير فرص مماثلة من عمالة وخدمات اجتماعيّة، بما في ذلك التّعليم والصّحّة والعدالة، داخل المجتمع المحلّيّ أو على المستوى الدّوليّ، وتتعلّق بالعدالة الاجتماعيّة بعض المؤشّرات لتقيم التّقدّم المحرز في كلّ منها للوصول إلى قياس التّقدّم المتحقّق في مؤشّرات الجانب الاجتماعيّ.

2-1- **الحدّ من الفقر:** ويمثّل عدد الأفراد الّذين يعيشون على خطّ الفقر أما بالنّسبة للبلدان النّامية فإنّ هذا المؤشّر مركّب من ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحّيّة (وتقاس بنسبة مئويّة من النّاس الّذين لم يبلغوا سنّ الأربعين) والمعرفة، وتوفّر الوسائل الاقتصاديّة (يقاس بنسبة مئويّة من النّاس الّذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصّحّيّة والمياه المأمونة، ونسبة الأطفال دون الخامسة الّذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة)، ويعدّ تخفيض معدّل الفقر من اهم مؤشّرات تحقيق الاستدامة في البدان المتقدّمة والنّامية على حدّ سواء.

2-2- **معدّل الجريمة:** يكون لمعدّل الجريمة المرتفع أثر سلبيّ كبير جداً على التّنمية المستدامة، وتقوّض ظاهرة الجريمة الكرامة الإنسانيّة، وتخلق مناخاً من الخوف يضعف نوعيّة الحياة، ويمكن أيضاً أن تستخدم المؤشّر كمقياس لاحترام سيادة القانون[1].

2-3- **معدّل البطالة:** وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، يبيّن المؤشّر جميع أفراد القوّة العاملة غير الموظّفين أو العاملين المستقلّين كنسبة من القوّة العاملة.

2-4- **تعزيز التّعليم والوعي العامّ والتّدريب** ويقاس من خلال:

- معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.
- المعدّل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثّانويّة.

2-5- **حماية صحّة الإنسان وتعزيزها**[2]: ترتبط الصّحّة ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التّنمية المستدامة من خلال الحصول على الخدمات الصّحّيّة والسّيطرة على الأمراض وتأمّين تغذية سليمة للسّكّان

[1] - UN, ***Indicators of Sustainable Development***, Third Edition, New York, 2007, p50.
[2] - O.P. ***Indicators of Sustainable Development***, p62.

ويتضمّن قياس الجانب الصّحّيّ عدّة مؤشّرات أهمّها: متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة، وعدد السّكّان الّذين لا يحصلون على مياه نظيفة والخدمات الصّحّيّة.

3- المؤشّرات البيئية: "Environmental indicators"

تعتبر المؤشّرات البيئية جزءاً لا يتجزّأ من مؤشّرات التّنمية المستدامة، وتكتسب أهمّيّة خاصّة في كونها تحقّق أهداف التّنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التّغيّرات الّتي تحدث على البيئة والموارد الطّبيعيّة سواء كانت إيجابية أو سلبيّة، كما أنّها تقيس مدى تحقّق الهدف. تأتي المؤشّرات البيئية كجزء من مؤشّرات التّنمية المستدامة في معظم المراجع الّتي تقوم بإعداد المؤشّرات البيئية، ويلاحظ وجود ارتباط قوّي بين المؤشّرات البيئية ومؤشّرات التّنمية المستدامة الأخرى؛ حيث أنّ العوامل الأخرى مثل النّموّ السّكّاني والصّحّة وغيرها تؤثّر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة؛ فعلى سبيل المثال مؤشّر النّموّ السّكّاني أحد المؤشّرات القياديّة الّتي تؤدّي إلى الضّغط على البيئة[1]، والّتي تؤدّي إلى حدوث تغيّرات على البيئة الأمر الّذي يؤدّي إلى حدوث حالة جديدة للبيئة ومن مؤشّرات الجانب البيئي:

3-1- نصيب الفرد من الأراضي الزّراعيّة:

ويتضمّن هذا المؤشّر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزّراعيّة الصّالحة للزّراعة، وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزّراعيّ. وإنّ الزّراعة لها دور كبير في تحقيق التّنمية المستدامة لما توفّره من غذاء للسّكّان إضافة إلى فرص العمل وبهذا فإنّها تعد المحرّك للنّموّ الاقتصاديّ خاصّة وإنّها من الممكن أن تساهم في تخفيف حدّة الفقر والبطالة.

3-2- التّغيّر في مساحات الغابات والأراضي

يبيّن هذا المؤشّر نسبة التّغيّر في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية فإذا كانت نسبة هذا المؤشّر مرتفعة دلّ على إمكانيّة زيادة الإنتاج الزّراعيّ أمّا العكس فإنّه يشير إلى توسّع التّصحّر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

3-3- التّصحّر:

يقيس الأراضي المصابة بالتّصحّر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد ويعدّ تقليص مساحات الأراضي الصّحراويّة من شروط تحقيق التّنمية المستدامة.

---

[1] - رداد، عبد الرحمن، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ليبيا، 2009، ص77.

4- المؤشّرات المؤسسية: "Institutional indicators

تمثل الابتكارات التّكنولوجيّة، الّتي غالباً ما تقف وراءها الحكومات، القوّة الدّافعة للنّموّ الصّناعيّ، وهي تساعد على رفع مستويات المعيشة، مثال البحث والتّطوير، والمقالات المنشورة في المجلّات العلميّة والتّقنيّة، وصادرات التّكنولوجيا المتقدّمة، وبراءات الاختراع والعلامات التّجاريّة وتعكس مايلي:

4-1- الحصول على المعلومات

يقيس هذا المؤشّر مدى قدرة الأفراد في الحصول على المعلومات والبيانات الرقمية والتقليدية المتاحة لهم، وسرعة الحصول على تلك البيانات ووجود تطبيقات رقمية لمعالجة هذه البيانات بالإضافة إلى إمكانية ربط نتائج تحليل هذه البيانات بتطوير واقع الخدمات والإنتاج.

4-2- عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلميّ

وهو قياس أعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتّطوير لكلّ مليون شخص .

4-3- الإنفاق على البحث والتّطوير

ويمثّل حجم الإنفاق الماليّ على البحث والتّطوير كنسبة مئويّة من النّاتج المحلّيّ الإجمالي، ويعتبر الاستثمار في البحث التّطوير من أهمّ محفزات النّموّ الاقتصاديّ المستدام وترشيد القرارات الاستراتيجيّة ويعتبر المتوسّط العالميّ لدوّل المتقدّمة اقتصاديّا كنسبة من إجمالي الدّخل القوميّ 2.5 في المائة، والبحث والتّطوير لا يقتصر على الجانب التّقنيّ بل يشمل القضايا السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

المبحث الرابع: التّنمية البشريّة ودورها في تحقيق الاستدامة

يعتبر العنصر البشريّ هو المتحكّم الأساسي في عناصر الإنتاج الأخرى المتمثّله في التّنظيم والعنصر المادّيّ لتحقيق الأهداف بأعلى كفاية إنتاجية ممكنة، فكلّما ارتفعت كفاءة العنصر البشريّ من خلال التّعليم والتّدريب والمعرفة ازدادت كفاءة استخدام الموارد حتّى لو كانت نادرة، والبلدان النّامية تعكس صورة الانخفاض في كفاءة العنصر البشريّ، بالإضافة إلى انخفاض مستوى التّكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج ممّا يجعل الأمر أكثر صعوبة في الوصل إلى كفاءة إنتاجية عالية، لذلك يعد العنصر البشريّ من أهم عناصر الإنتاج لذلك لابد من إعطائه الاهتمام الأكبر في سبيل الوصل إلى تنمية اقتصاديّة ذات نموّ مستمرّ بشكل تحافظ فيه على قدرة طبيعيّة للموارد لتنمية ذاتها مع الزّمن.

5-1- المورد البشريّ وأهمّيّة المعرفة

تزداد أهمّيّة المورد البشريّ في اقتصاد قائم على المعرفة بحيث يصبح الّذي يمتلك المعرفة يؤثّر على تعزيز القدرات الإنتاجية والتّنافسيّة لتحقيق نموّ اقتصاديّ حقيقيّ. وتساهم الموارد البشريّة في الوصول إلى نموّ اقتصاديّ يحقّق التّنمية، الّذي يمكن أن يحسّن شروط ونوعيّة وإمكانيّة الحياة المتاحة للسّكّان، ممّا يتطلّب إنفاق نسبة عالية من النّاتج المحلّيّ الإجمالي على التّعليم والصّحّة ورفع مستوى الدّخول ليتمكّن المورد البشريّ من أداء دوره بشكل فعّال في تحقيق التّنمية، فرفع معدّل النّموّ الاقتصاديّ يعتبر أساساً لتحقيق تنمية حقيقة للموارد البشريّة من خلال القدرة على الإنفاق على التأهيل والتّعليم للموارد وتدريبها ممّا يجعل معه المورد البشريّ أصلاً من أصولها الاقتصاديّة ومع استمرار التّعليم بشكل دائم سيكون المجتمع جزء من الأصول الاقتصاديّة للبلد.

وهي وجهة النّظر الّتي اعتمدتها دول شرق آسيا، وجاءت بنتائج جيّدة كشفت عن أهمّيّة ودور الموارد البشريّة في التّنمية الاقتصاديّة، وهو ما يؤكّد على ضرورة إعطاء رأس المال البشريّ اهتماماً أكبر من حيث الاستثمار مقارنة بالأصول المنتجة الأخرى كونه هدفاً ووسيلة في كافّة مشاريع التّنمية، وهو يتميّز بالوفرة في البلدان النّامية، على عكس الأصول المنتجة الأخرى الّتي تعاني بعض البلدان النّدرة فيها.

يعزى النّموّ لبلدان الشّرق آسيوية (اليابان وكوريا الجنوبيّة وتايوان) إلى أسباب عدّة أحدها الاستثمار المكثّف في التّعليم ممّا وفر لديها المخزون الأكبر من رأس المال البشريّ الّذي تتمتّع بقوّة عاملة أكثر كفاءة، وهي بذلك أكثر قدرة على تحديد خطى التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة ونوعيّتها.

ومنذ الحرب العالميّة الثّانية أصبح التعيلم في البلدان الثّلاثة موجّهاً نحو إنتاج اختصاصيّين لتلبية احتياجات السّوق لمواجهة مشكّلة عدم ملاءمة مخرجات التّعليم، ممّا ساهم بدخولها سوق المنافسة العالميّة والدّخول إلى أسواقها المفتوحة، الأمر الّذي جعل من تحقيق النّموّ الاقتصاديّ هدفاً ليس بالمحال ، وقد أدّى النّموّ الّذي حصل إلى توفير الموارد الماليّة اللّازمة لإطلاق سياسات تعليميّة عامّة واسعة النّطاق واستدامتها.

وعندما توسّع تراكم رأس المال البشريّ، امتلكت القوّة البشريّة المهارات الضّروريّة لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة مع متطلّبات تكنولوجيّة أكثر، وتمكّنت هذه الاقتصاديّات من صعود السّلّم التّقنيّ، وعلى طول هذه المراحل استمرّت الأسواق الخارجيّة في فتح أبوابها أمام هذه البلدان ممّا ساهم في نهضة اقتصاديّة شاملة، ويعود هذا النّجاح إلى تزامن النّموّ الاقتصاديّ بالتّنمية البشريّة الّذي نضج مفهوماً في هذه البلدان، ومع نضوج مفهوم التّنمية البشريّة بدأ البرنامج الإنمائي يطرح مفاهيم مكمّلة مفهومه الأساس ومنها مفهوم التّنمية المستدامة الّتي وصفت من قبله بأنها تنمية تميل للنّاس ولا تعادي الطّبيعة، وهي تعطي أولوية للحد من الفقر وتوفير الفرص للعمالة المنتجة وبشكل لا يضرّ بالموارد البيئية وقدرتها على التّجدّد، أيّ بمعنّى الإنصاف في التّوزيع أو تقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة فهي تنمية لا تولّد فقطّ نمواً اقتصادياً ولكنّها تهتمّ بالتّوزيع أيضاً وقد أضافت بعداً هو رأس المال الاجتماعيّ الّذي يتلخّص بأنّها استعداد النّاس للالتزام الواعي بالتّنازل عن بعض طموحاتهم من أجل الأجيال الحاليّة أو المقبلة.

وانطلاقاً من استحالة تحقيق تقدّم اقتصاديّ مع وجود شريحة كبيرة من المجتمع تعاني من الفقر الّذي يعتبر من أكثر المشكلات الّتي يجب حلّها، فإن تخفيف معاناة الشّرائح الاجتماعيّة الفقيرة لا يتم إلّا من خلال إعادة توزيع الدّخل، وزيادة الدّخل مرهون بالنّموّ الاقتصاديّ وتحقيق معدّلات تنمويّة أعلى ويقع ذلك على عاتق مشاركة الإنسان الفعّالة فهو هدف التّنمية ووسيلتها ويتحمّل أفراد المجتمع مسؤوليّة التّنمية بالتّشارك مع الجهات الحكوميّة الّتي تضمن من جهتها تحقيق عدالة في توزيع الدّخل، وهكذا يصبح هدف التّنمية في تحقيق عدالة التّوزيع الوجه الإنسانيّ للتّمكين الاقتصاديّ الّذي تستهدفه التّنمية البشريّة المستدامة، وإذا كان التّمكين الاقتصاديّ يعبّر عن الوجه الإنساني للتّنمية

البشريّة فإنّ وظيفة السّياسة الاقتصاديّة زيادة عدد المشمولين أفقياً وعمودياً، كما يجب أن تتّجه السّياسة الاقتصاديّة إلى تنمية قدرات الإنسان والّتي يعبّر عنها بنسبة الموارد المخصّصة لصالح الاستثمار البشريّ والخدمات المساندة لهذا الاستثمار.

وأن تهتمّ هذه السّياسة في توفير فرص العمل ومستوى أجور مقبولة وفي خلق الأسواق المساعدة للطّبقات الفقيرة، وتنشيط عمليّات الإنتاج والتّسويق وتمويل الأفراد وتمكينهم من توسيع دائرة نشاطاتهم وتوفير الحماية اللّازمة والأمن الاجتماعيّ لهم.

تشير تجارب وواقع الدّول إلى عجز اللّيبراليّة الجديدة المتطرّفة عن تحقيق نسبّ نموّ عالية والقضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي للنّاس، فهناك تراجع في الكثير من دول العالم في المكاسب الاجتماعيّة، وتدهورت القوى الشّرائيّة وازدادت نسبة البطالة، وازداد الفقراء فقراً كما ازداد غنى الأغنياء الّذين يستأثرون بأغلبيّة ثروات المجتمعات، وإذا ما تحقّقت هنا أو هناك نسب تعبّر عن نمو اقتصادي وخاصّة في الدّول الصّناعيّة، فهذا من وجهة نظر فنيّة دون أن يكون لذلك أثر واضح في المكاسب الاجتماعيّة على المستوى الدّوليّ.

لقد تعرّفنا من خلال البحث على مؤشّرات التّنمية البشريّة المستدامة وعلى الوجه الإنساني لها، وسعت الكثير من الدّول نشرّ تقاريرها التّنمويّة، وتأكيدها على الجوانب الاجتماعيّة واهتمامها بتوفير المعلومات الخاصّة بمؤشّرات التّنمية البشريّة، إلّا أنّ الاندفاع وراء الأفكار والآراء التّنمويّة التّقليديّة ووراء النّماذج التّنمويّة المستوردة، والانضمام إلى التّجارة الحرّة وما افرزته من مشاكل اقتصاديّة واجتماعيّة وزيادة أزمات الوقوع في فخّ المديونيّة والدّعوة إلى تطبيق أفكار اللّيبراليّة العالميّة ونظامها الاقتصاديّ ومفاهيم الحرّيّة الاقتصاديّة والّتي تشكّل جميعها مجموعة التّحدّيات أما التّطلّعات الإنسانية ومؤشّرات التّنمية البشريّة المستدامة في حقوق الإنسان وحرّيّة اختياراته ودوره وحقوقه في التّنمية.

خاتمة الفصل الثّاني

تضمّن هذا الفصل دراسة لمفهوم التّنمية المستدامة وتطوّرها التّاريخي حيث تبيّن من خلال الدّراسة تعدّد المراحل الّتي مرّ بها مفهوم التّنمية من ارتباطها بالنّموّ الاقتصاديّة إلى النّموّ والتّوزيع العادل إلى الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئية والمؤسساتية، كما تمّ عرض أبعاد التّنمية المستدامة والمؤشّرات الّتي تقيس مدى التّقدّم المتحقّق في التّنمية، إنّ المؤشّرات الّتي تقيس التّنمية المستدامة خاضعة لعدّة شروط منها: أن يكون المؤشّر ذات صلة وثيقة بالموضوع المدروس مع ضرورة توفّر البيانات عن هذا المؤشّر، وأن يكون حقيقيّ ويعكس الواقع بشكل دقيق، وله القدرة على قياس مدى التّقدّم الحاصل في مجال معيّن، وأن يكون حسّاساً للتّغيّرات الزمانيّة والمكانيّة. ليكون هذا الفصل مقدّمة لدراسة الأثر المباشر وغير المباشر الّذي يحقّقه الاستثمار بشكل عام على بعض مؤشّرات التّنمية المستدامة المعتمدة.

الفصل الثّالث

واقع الاستثمار وانعكاسه على التّنمية المستدامة في سوريّة

- **المبحث الأول :تطوّر الاستثمار الخاصّ والعامّ في سوريّة خلال الفترة ما بين 1990إلى 2010**
- **المبحث الثّاني :مؤشّرات التّنمية المستدامة وتطورها في سورية**
- **المبحث الثّالث :تراجع الاستثمارات في سوريّة خلال الفترة ما بين 2010 -2013 وانعكاسه على مؤشّرات التّنمية**

المبحث الأوّل

تطوّر الاستثمار الخاصّ والعامّ في سوريّة خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2010

تستمدّ مصادر تكوين الدّخل قوّتها من الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار باستبعاد عامل الاكتناز، ويعدّ الاستثمار عاملاً مهماً في تكوين الدخل، وزيادة الطلب على السلع والخدمات من خلال زيادة الإنفاق عليها التي من المحتمل أن تؤدي إلى ارتفاع معدل الاستثمار كمحاولة من المستثمرين للاستفادة من فرص زيادة الطلب على السلع والخدمات، حيث لايقتصر الإنفاق الاستثماري على القطاع الحكومي بل يشجع هذا الانفاق القطاع الخاص على القيام باستثمارات ربحيتها مشتقة من عمليات الاستثمار الحكومي، وهنا يتوقّف خلق الدخل بدرجة أكبر على مساهمة المشاريع الخاصة بجانب نشاط الحكومة في كلّ من مجالي التمويل وتنظيم استغلال الموارد، ويتسع دور الادخارات ويزداد تكثيف استثمار رؤوس الأموال في العمليات الإنتاجية، مما يترتب عليه زيادة في القوة الشرائية كاستجابة لزيادة الاستثمار التي تجد في زيادة الدخل مجال واسع لتصريف المنتجات، حيث يعتبر حجم الاستثمار ومعدل تغيره العامل الديناميكي في الاقتصاد، ومما لا شك فيه أن درجة استغلال الموارد الطبيعية تؤثر في شكل استثمار رأس المال في أي قطاع اقتصادي، وكذلك الأمر في توزيع الاستثمار في الاقتصاد الوطني على اختلاف ما تحظى به من تطور، غير أنَّ المستثمرين رغم تفضيلهم لعامل الربحية للمشاريع التي يمولونها، من المتوقع ازدياد الاستثمار في السلع التي يزيد عليها الطلب في السوق والخدمات التي يتشط عليها الطلب في قطاع التجارة الخارجية وفي مقدّمتها الصّادرات.

يمثّل الاستثمار النشاط الاقتصادي الأساسي ومفتاح تحقيق التنمية لمختلف البلدان وخاصةً تلك التي تعاني من ضعف في مدخراتها الوطنية الناتجة عن ضعف في الناتج المحلي الاجمالي. وتعتبر التنمية بمختلف أنواعها الحاجة الضرورية الاقتصادية للمجتمعات ومنها سورية وبوصفها ليست زيادة المقدرة الانتاجية فحسب، وإنَّما تغير بنيوي في الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي وتطور مستوى المعيشة وإن تحقيق ذلك يتطلب مجموعة من المستلزمات من أهمها الموارد البشرية والتقدم التكنولوجي وتكوين رأس المال.

ويعد تحقيق التّنمية المستدامة هدفاً لمعظم الدّول، ولتحقيق هذه الغاية لابدّ من البحث عن موارد جديدة للتّمويل تكوّن أقلّ كلفةً من الاعتماد على الدّين من المنظّمات الدّوليّة أو الدّول الصّديقة،

مثال الاستثمار في القطاعات الاقتصاديّة الّتي تضيف قيم حقيقة للنّاتج المحلّيّ الإجمالي ولمختلف مؤشّرات التّنمية، ويعتبر الاستثمار من العوامل الّتي تلعب دوراً مهماً في تحقيق معدّل نموّ حقيقيّ يزيد عن معدّل النّموّ السّكّانيّ، بحيث يزيد نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجمالي الّذي يُعدُّ أساس النّموّ والتّطوّر.

كان للاستثمار العامّ والخاصّ طريقان مختلفان من حيث فترات النّموّ والانحسار ولأسباب مختلفةٍ في سوريّةٍ، فكان من الضّروريّ دراسة أسباب ظهور مثل هذه التّذبذبات خلال فترة الدّراسة الممتدّة من عام 1990 إلى عام 2010. .

1- الاستثمار في سوريّة بين 1990 و2000

الجدول(1- 3) تطوّر الاستثمار الخاصّ والعامّ خلال 1990و2000 ملايين اللّيرات السّوريّة

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاستثمار الخاص	41040	42684	66235	64395	96712	94358	87571	66752	67749	64667	56761
الاستثمار العام	42515	43893	44715	49243	71162	73488	79781	92192	96316	95126	99331
الرقم القياسي الاستثمار الخاص		4.01%	61.39%	56.91%	135.65%	129.92%	113.38%	62.65%	65.08%	57.57%	38.31%
الرقم القيلسي الاستثمار العام		3.24%	5.17%	15.83%	67.38%	72.85%	87.65%	116.85%	126.55%	123.75%	133.64%

المصدر :الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السّوريّة

شهد الاستثمار العامّ والخاصّ نمواً في حجمه، بفضل الانفتاح على القطاع الخاص ويعود سبب النمو قبل قانون الاستثمار للعديد من القوانين الّتي شجعت الاستثمار وفتحت المجال أمام المغتربين للاستثمار، وأعفت الشّركات الزّراعيّة من الضّرائب والرّسوم، واستكمالاً للقوانين الاستثمار السّابقة جاء قانون الاستثمار رقم 10 ليستكمل ما لم تشمله القوانين السّابقة وليساهم في بناء القاعدة الاقتصاديّة للاقتصاد الوطنيّ، ونلاحظ أنَّ معدل التطور في الاستثمار الخاص قد بلغ الذروة قياساً لسنه الأساس 1990 في عام 1994 بمعدل تغير وصل الى 135% مدعوماً بتركيز الاستثمارات خلال هذه الفترة على القطاع الصّناعيّ وقطاع النّقل، التي تعد من مصادر التمويل من حيث كونه وسيلةً هامةً لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير

القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، غير أنَّ حوافز الاستثمار ما تزال تركّز بقدر أكبر على أهداف النمو الاقتصادي، وبقدر أقل على التنمية المستدامة في مختلف أنحاء العالم.

وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف الجوانب يعتمد بشكل جوهري على الاستثمار العام بينما مساهمة الاستثمار الخاص لاغنى عنها، وتأخذ هذه المساهمة شكلين هما الحوكمة الرشيدة في ممارسة العمل والاستثمار في التنمية[1]، مما يتطلب توحيد الجهود وتنسيق العمل لتعزيز دور الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة.

إلا أنَّ الاستثمار الخاص في سورية لم يبد استجابة واضحة بعد عام 1995 بل انخفض معدل نمو استثمارات القطاع الخاص وعاد القطاع العام إلى استئناف دوره في الاستثمار لنهوض بالنمو الاقتصادي ووصل الرقم القياسي 133% عام 2000 على الرغم من تراجع معدل نمو الاستثمار الخاص.

إنَّ الهدف المنشود في أقل البلدان نمواً هو مضاعفة مستوى معدّل نموّ الاستثمار الخاص، رغم وجود فجوة تمويلية كبيرة لدى البلدان النامية لتحقيق هذا الهدف، لذلك يتطلب الأمر مضاعفة معدل النمو في الاستثمار الخاص حتى يصبح لهذه الاستثمارات دورٌ تمويليٌّ فعالٌ إلى جانب الاستثمار العام والمساعدات الدولية التنموية.

لم يصل معدل النمو في سورية لهذا المستوى مما يدل على أنَّ الدور التمويلي الفعال لهذا النوع من الاستثمارات لم يتحقق مما يؤثر بشكل سلبي على إمكانية الوصول إلى الأهداف التنموية المنشودة في مجمل القطاعات التنموية التي تشكل حلقة تكاملية لبنية النمو، وتعد الزراعة واحدةً من القطاعات المعنية بالتنمية المستدامة التي تحقق الأمن الغذائي وتوفر فرص عمل تحلُّ جزءاً من مشكلة البطالة، لاعتبار قطاع الزراعة مرتبطاً بأهداف التنمية المستدامة، غير أنّه لم يحظَ بنسبة مقبولة من الاستثمارات، حيث لم تتجاوز عدد المشاريع الزّراعيّة الثمانية مشاريع منذ عامّ 1991 إلى عامّ 2000.

وهذا يدلّ على أنّ القوانين الّتي تشجع الاستثمار المعمول بها لا تتناسب والنّشاط الزّراعيّ، ومن الجدول القادم (2-3) يتبين بأنَّ زيادة عد المشاريع في قطاع الزراعة لم يغير من نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بل على العكس نلاحظ انخفاض نسبة المساهمة من 28% في عام 1990 الى 25% في عام 2000.

[1] - http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_overview_ar.pdf, p8

أما قطاع السياحة الذي يوفر جزءاً من التمويل لسورية من خلال خلق الطلب الإضافي على السلع المحلية, وخلق فرص العمل باعتبار السياحة قطاعاً خدمياً ينمّي بكثافة اليد العاملة مقارنة بالاستثمارات الأخرى التي تعتمد على الآلة, ورفع سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية, بسبب زيادة الطلب عليها من قبل السياح، وتأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية من خلال إدخال القطع الأجنبي، عن طريق استقطاب الوجهات السياحية وزيادة أعداد السياح إليها كونها مهد الحضارات، بالإضافة لوفرة المواقع الأثرية والسياحية التي تعود إلى آلاف السنين والتي تُعدّ مصدر جذب للسياحة، رغم كل هذه الميزات لم يكن نمو هذا القطاع الحيوي على قدر المسؤولية بسبب غياب المشاريع الاستثمارية السياحية الكبيرة، وانسحاب الشّركات السّياحيّة الدّوليّة الكبرى بعد الاصطدام بالواقع والتّشريعات، حيث لم يترافق قانون الاستثمار رقم 10 بأيّ تشريعات جديدة توفر البنّيّة الأساسيّة المشجّعة للاستثمار في قطاع السياحة ممّا أدّى إلى انسحاب الاستثمارات وتحوّلها إلى قطاعات ربحيّة عالية ذات مساهمةٍ ضعيفةٍ في النمو الحقيقي، وأثر بذلك بشكل سلبي على إمكانية التسويق الجيد والترويج للمواسم السياحية، وبالتالي كان سبباً في تغير الوجهات السياحية إلى بلدان مجاورة بسبب نمو حجم المشاريع الاستثمارية السياحية فيها.

أمَّا قطاع النقل فقد عانى من احتكار للقطاع العامّ إلى أنْ سمح للقطاع الخاص بالدخول كمستثمر فارتفعت عدد المشاريع في عامّ واحد 113 مشروعاً بينما بلغت في نهاية العامّ 2000، 388 مشروعاً بتكلفة استثماريّة وعدّد عمّال منخفض، ممّا يدلّ على توجّه الاستثمارات لمثل هذا النّوع من المشاريع لأنّها سريعة المردود غير أنّ نصيبها من مجمل التّكليف الاستثماريّة كان منخفض قياساً للعدد الكبير من المشاريع، أي أنَّ هذه المشاريع لم تكن تشكل حلاً لأي من مشكلات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة.

والجدول التّالي يبيّن دور كلّ من الصّناعة والزّرّاعة والنّقل وباقي القطاعات في النّاتج المحلّيّ الإجمالي: الجدول(2- 3) عدّد المشاريع المشمولة بالقانون 10 خلال المرحلة الأولى من الدّرّاسة[1]

	1990		1995		2000	
القطاع	عدد المشاريع	مساهمة القطاع في الناتج المحلي	عدد المشاريع	مساهمة القطاع في الناتج المحلي	عدد المشاريع	مساهمة القطاع في الناتج المحلي
الزراعة	-	%28	5	%28	8	%25
الصناعة	51	%20	208	%14	358	%30
النقل	28	%9	224	%12	388	%13

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الاستثمار، والمجموعة الإحصائية

[1] - هيئة الاستثمار السورية، التقرير السنوي السابع للاستثمار في سورية، 2012، ص35.

من الملاحظ أنّ المشاريع الاستثماريّة في قطاع الزّراعة منخفضة جداً بالرّغم من أنّ مساهمتها في النّاتج المحلّيّ الإجمالي 25% على الرغم من أهميّة هذا القطاع وظهور تكنولوجيا حديثة تزيد من الإنتاجية وترفع من نصيب القطاع في الناتج.

كما وإنّ قطاع النّقل شَهد ارتفاعاً بنسبٍ كبيرةٍ في عدد المشاريع غير أنّ نسبة مشاركته في النّاتج المحلّيّ الاجمّالي كانت ضعيفة. حيث سبّبت سياسات التّحفيز المتبعة في هذه الفترة تشوّهات اقتصاديّة في بنية الاقتصاد السّوريّ بسبب تحوّل الاستثمار إلى مشروعات هامشيّة من ناحية تأثيرها على النّاتج المحلّيّ الإجمالي. الشّكل التّالي يبيّن التّطوّر في الاستثمار خلال الفترة بين 1990 و2000 حيث من الملاحظ زيادة المؤشّر العامّ للاستثمارات في سوريّة بسبب الزّيادة في المشاريع الصّناعيّة والنّقل والإنفاق الحكوميّ على البنية التّحتيّة في سوريّة؛ بالإضافة إلى عقود الخدمات مع شركات النّفط غير أنّه و في منتصف الفترة عام 1994 بدأ الاستثمار الخاصّ بالانخفاض لعدّة أسباب ومن أهمّها ثبات سعر الفائدة الاسميّ لفترات طويلة، ممّا جعل سعر الفائدة الحقيقيّ محبطاً للاستثمار فانخفض الاستثمار بشكل كبير حتّى نهاية 2000، وصلت قيمة الاستثمار الخاصّ إلى 96 مليار ليرة سوريّة عامّ 1994 انخفض بعدها حتّى 56 مليار ليرة سوريّة في نهاية عام 2000.

الشّكل(1- 3) تطوّر الاستثمارات من عامّ 1990 الى عامّ 2000

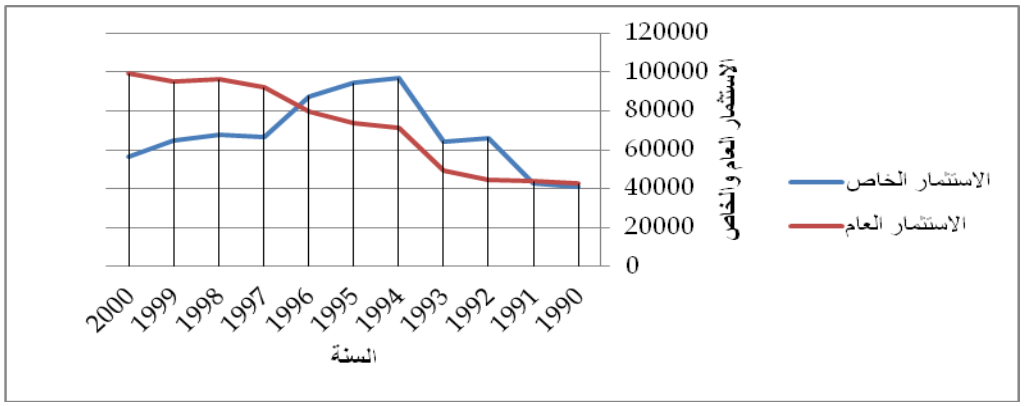

الشّكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية

وهذا التّراجع الحادّ للاستثمار الخاصّ من مجمل الاستثمارات وخاصّة عامّ 1996 بسبب الانكماش الاقتصاديّ الّذي ساد هذه الفترة بين 1996 و2000 بالإضافة إلى عدم توفر مناخ مناسب للاستثمار وبسبب تجميد الدّولة للرّواتب والأجور وتقليص الإنفاق الاستثماريّ والقيود على التّسليف.

2- الاستثمار في سوريّة بين 2001 و 2010

تميّزت هذه الفترة بصورة خاصّة بإصلاحات نقديّة واقتصاديّة، زاد معها الانفتاح الاقتصاديّ للتّعامل مع الخارج والمنظّمات الدّوليّة (اتّفاقيّة الشّراكة مع الاتّحاد الأوربي)، وتبّني شروط منظّمة التّجارة WTO وإعلان ما يسمى اقتصاد السّوق الاجتماعيّ، وتميزت هذه الفترة بالافتقار إلى تنافسيّة الاقتصاد وتكافؤ الفرص؛ وترافقت بانخفاض معدّل النّموّ السّكّانيّ بسبب زيادة مشاركة المرأة في العمل ودخولها التّعليم، وتطوّر الاستثمار الخاصّ وانتقل من مرحلة الرّكود إلى زيادة في النّشاط فارتفع إلى 193 مليار ليرة في عامّ 2010، ولم تترافق هذه الزّيادة كزيادة مماثله في الاستثمار العامّ فقد بلغ 144 مليار ليرة، وحققت سورية مجموعة من أهداف التنمية المستدامة مثل انتشار التعليم وخفض معدل التسرب من المدارس وارتفاع متسوى الخدمات الصحية من حيث جداول اللقاحات ومحاصرة الأمراض السارية، أمَّا من جانب الوضع المعيشي للمواطن فلم تتحقق أيَّ أهداف تذكر بل ظل الدخل منخفض ونسبة الفقراء مرتفعة كذلك نسبة البطالة، ويعود السبب إلى ضعف حجم الاستثمارات وتدني مستوى النمو الاقتصادي[1]، الجدول التّالي يبيّن تطوّر الاستثمار الخاصّ والعامّ خلال الفترة الثّانية من الدّرّاسة[2].

الجدول(3- 3) تطوّر الاستثمار العامّ والخاصّ بين عامّ 2001 وعامّ 2010بملاين الليرات السورية

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار الخاص	80701	75418	76412	120449	141505	164878	146699	153749	153280	193268
الاستثمار العام	115859	121083	147087	135318	146688	143791	136400	112739	143820	144154

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية

إنّ زيادة إنفاق الدّولة على قطاع التّعليم والصّحّة والخدمات العامّة وتطوّر قطاع الخدمات الماليّة، ساهم بنموّ القطاع الخاصّ واتّساعه، ولكنّ ظلّت بعض القطاعات بمساهمتها بالنّموّ والنّاتج المحلّيّ

[1] - http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/mdgr/syria-nmdgr2-05a.pdf, p4

[2] - مصدر سابق، المجموعة الإحصائية ، جدول رقم 36

الإجمالي ضعيفة، والسّبب يعود إلى تركز الاستثمارات في قطاعات هامشيّةٍ غير مؤثّرةٍ في النّموّ والنّاتج المحلّيّ، والجدول التّالي يبيّن التّغيّر في مساهمة كلّ قطاعٍ في النّاتج المحلّيّ الإجمالي[1]:

الجدول (4 – 3) عدد المشاريع ودور القطاعات في النّاتج المحلّيّ الإجمالي .

	2004		2006		2010	
القطاع	عدد المشاريع	المساهمة القطاع في الناتج المحلي	عدد المشاريع	المساهمة القطاع في الناتج المحلي	عدد المشاريع	مساهمة القطاع في الناتج المحلي
الزراعة	16	%22	57	%21	57	%20
الصناعة	719	%26	1025	%32	1317	%28
النقل	1024	%11	1288	%11	1116	%10

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الاستثمار والمجموعة الإحصائية

نلاحظ أنّ هناك تغيّراً كبيراً في حجم المشاريع الصّناعيّة؛ غير أنّ نسبة مشاركتها في النّاتج المحلّيّ الإجمالي كان ضعيفاً، بسببٍ أنّ معظم هذه الاستثمارات تركّزت في مشاريع فرديّةٍ وصناعات بسيطة سريعة المردود، حيث وصل عدد المشاريع في نهاية عامٍ 2010 إلى 1317 مشروعاً غير أنّ مساهمتها في النّاتج المحلّيّ انخفضت من 32% عام 2006 الى 28 % عام 2010.

اعتمدت صناعات تلك الفترة على التّجميع وإعادة التّعبئة حيث عانت من كسادٍ لأنّها تتنافس في سوق اقتصاديّ ضيق وغير مرغوبٍ فيها في الأسواق العربيّة أو العالميّة، ممّا دفعها إلى التّراجع أو التّوقّف، أمّا قطاع الزّراعة فقد تراجع دوره في النّاتج المحلّيّ، بالرّغم من أنّ عدد المشاريع الّتي شمّلها القانون رقم 10 لم تتجاوز خلال 20 سنه على 57 مشروعاً فقد حافظ على نسبة مقبولةٍ من النّاتج المحلّيّ الإجمالي إذا ما تمّت مقارنته بقطاع النّقل والصّناعة.

وهذا يعني أنَّ سورية لم تستطع مضاعفة حجم الاستثمار اللازم ليدخل كممول رئيسي في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة على كافة القطاعات، والشّكل التّالي يبيّن لنا تراجع الاستثمار الخاصّ خلال الفترة الثّانية من الدّراسة التي شملت بيانات سورية من عام 2001 الى عام 2010

[1] - مصدر سابق، بيانات لمجموعة الإحصائية ، تقرير هيئة الاستثمار 2012.

الشّكل (2 – 3) الاستثمار العامّ والخاصّ في سوريّةٍ

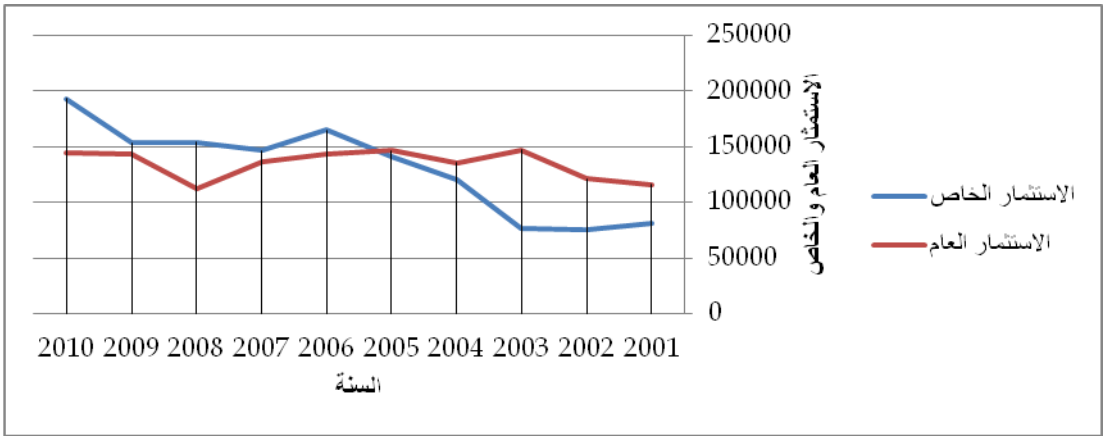

الشّكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الاحصائية

يبيّن الشّكل السّابق أنّ القطاع العامّ حافظ تقريباً على سويّةٍ معينةٍ من التّغيّر حيث استمرّ الإنفاق على التّعليم والصّحّة بشكلٍ كبيرٍ، وارتفع الاستثمار الخاصّ مدفوعاً بقطاع الخدمات والمصارف والتأمين، غير أنّ الاتّجاه العامّ للاستثمار في سوريّةٍ لم يكن كبيراً بسبب غياب المشاريع الضّخمة المحرّضة للنّموّ في الاقتصاد، وغياب المناخ الاستثماري أو عدم توفّر بعض شروطه، وينطوي الرّقم المعبّر عن عدد المشاريع المشمّلة بالقانون رقمً 10 على أخطاء كثيرةٍ، فلا يميّز الرّقم بين المنفّذة وغير المنفّذة أو قيد التّنفيذ، ومن الملاحظ أنّ نسبة تنفيذ المشاريع في الفترة الأولى كانت تنخفض حيث "انخفضت من 65% عام 1991 كنسبة تنفيذ كاملة للمشاريع إلى 59% عام 1992 وتابعت انخفاضها حتّى وصلت إلى 31% في عامٍ 1997، أيّ أنّ المشاريع الموضوعة قيد التّنفيذ لم تنفّذ في السّنوات الّتي تلي عام 1992 واستمر انخفاض نسب تنفيذ المشاريع أو إلغاؤها لعدّة أسباب من أهمها[1].

1- إشباع السّوق المحلّيّة بنشاطات واستثمارات هامشيّة مثل صناعة المنظّفات وغيرها وعدم قدرة هذه الاستثمارات على تحقيق درجة منافسة عالية في السّوق الإقليميّة، وعدم وجود بالأصل سوق لها في الخارج.

2- السّهولة في الحصول على قرار التشميل والصّعوبات الإداريّة الّتي تلي ذلك ممّا يجعل المشروع يبدء بالتّنفيذ ويجد صعوبة في المتابعة[2].

[1] - فضلية عابد، **واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10لعام 1991**، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني 2001، ص106.
[2] - مصدر سابق ذكره، ص 107.

ومن ما سبق يمكن لنا القول أنّ الاستثمار في سورية لم يكن على المستوى المطلوب من حيث الحجم ولا النّوعيّة ولا حتّى التّوزيع الجغرافيّ للاستثمارات، فاحتياج الاقتصاد السّوريّ إلى أنواع ضخمة من الاستثمارات تقوم بتشجيع المدّخرين المحلّين، رؤوس الأموال الأجنبيّة للاستثمار، لتحقّق بذلك قيمة مضافة للاقتصاد السّوريّ الّذي يعاني من اختلالات هيكليّة كبيرة لا تتمّ معالجتها بمشاريع صغيرة أو متوسّطة؛ بل يتطلّب الأمر مشاريعَ أكبر بكثير تحقّق مردوداً اقتصاديّاً عالياً وتستطيع الدّخول في منافسة إقليميّة على الأقل، مع مثيلاتها من المنتجات، ورغم ذلك فقد كان للاستثمارات العامّة منها والخاصّة دورٌ في مؤشّرات التّنمية المستدامة من كافّة النّواحي سواءً بالزّيادة أو النّقصان، فكان لابدّ من دراسة هذا الدّور الّذي تلعبه هذه الاستثمارات في إمكانيّة الوصول إلى تنمية اقتصاديّة اجتماعيّة وبيئيّة ومؤسساتية، لذلك سيتمّ معالجة هذه المواضيع في الفقرات التّالية من الدّراسة.

المبحث الثّاني: مؤشّرات التّنمية المستدامة وتطورها في سورية

1- المؤشّرات الاقتصاديّة

تباينت مؤشّرات التّنمية الاقتصاديّة في سورية منها من تغيّر نحو الأفضل ومنها من تراجع والجدول التّالي يبيّن تطوّر مؤشّرات التّنمية الاقتصاديّة بين عام 1990 وعام 2010 .

الجدول (5 – 3) المؤشّرات الاقتصاديّة في سوريّة [1]

Year	نصيب الفرد من الناتج ليرة سورية	نسبة الصادرات إلى الواردات	نسبة الدين إلى الناتج المحلي	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج	المعدل الفردي لاستهلاك الطاقة كغم	المساعدات التنموية كنسبة من الناتج	معدل النمو الاقتصادي
1990	42138	1.74	.39	17	840	7.4	7.6
1991	45438	1.23	1.47	17	890	4.3	7.7
1992	514 5	0.8	1 45	18	827	1.	13
1993	52301	0.7	1.48	26	808	1.9	6.2
1994	51280	0.64	2.07	0	820	7.2	7.2
1995	52951	0.84	1.91	27	844	3.1	7
1996	56628	0.74	1.59	2	866	1.6	9.8
1997	57909	0.97	1.49	21	914	1.4	5
1998	60212	0.74	1.53	22	999	1.1	6.8
1999	56545	0.90	1.44	19	979	1.5	-3.6
2000	55389	1.15	1.15	17	963	0.9	0.7
2001	56833	1.10	1.00	20	936	0.8	3.8
2002	58753	1.34	0.93	20	985	0.3	7.9
2003	58046	1.12	0.88	23	956	0.6	0.6
2004	60768	0.89	0.76	18	1,015	0.4	6.9
2005	63316	0.84	0.19	18	1,144	0.3	6.2
2006	64919	0.95	0.17	19	1,150	0.1	5
2007	66974	0.85	0.14	28	1,166	0.2	5.7
2008	68291	0.84	0.10	32	1,133	0.3	4.5
2009	70667	0.68	0.11	30	1,010	0.4	5.9
2010	135398	0.70	0.09	19	1,005	0.2	3.4

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النّقد الدّوليّ ومصرّف سوريّة المركزي

وتعكس أرقام المؤشرات الاقتصادية الخاصة بسورية خلال فترة الدراسة قدرة الاستثمار ودوره في تحقيق جزء من أهداف التنمية التي تسعى الجمهورية العربية السورية الى تحقيقها، والتحليل القادم سيوضح تطور هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة.

[1]- http://data.albankaldawli.org/indicator 6 march 2014. 4.3pm

1- 1- نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجمالي Per capita GDP

يعكس هذا المؤشّر المستوى المعاشي للمواطن، ويتّضح من الجدول السّابق أنّ هناك نموّ مستمرّ لنصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ، غير أنّ هذا النّموّ كان بطيئاً جداً وبقيم صغيره، فقد انتقل من 44 ألف ليرة سوريّة عام 1990 إلى 70 ألف ليرة عام 2009 ووصل إلى 135 ألف ليرة كأعلى قيمة له في عام 2010، غير أنّ نصيب الفرد لا يعكس بالمجمل مستوى الخدمات التّعليمة والصّحّيّة في البلد، بل يعكس فقط الجانب المادّيّ الذي لا يبيّن مدى العدالة الاجتماعيّة في توزيع النّاتج، ويساوي تقريبا 2600 دولار بأسعار الصرف لنفس الفترة من الدراسة، وهو بعيد عن المتوسّط العالميّ لنصيب الفرد الّذي يبلغ 10000 دولار[1] غير أنّه في سوريّة يعتمد النّاتج المحلّيّ الإجمالي على 3 قطاعات بنسبة 90% من النّاتج، وتشكّل الزّراعة ثلث هذه القيمة بالرّغم من قلّة عدد المشاريع الاستثماريّة الكبيرة في مجال الزّراعة، ومع اعتماد النّاتج الزّراعيّ على الأمطار فإنّ انخفاض معدّل الهطول المطري يؤثّر في نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ، وهذا يقود إلى الاستنتاج بأنَّ الاعتماد على اقتصاد ريعي مثل النّفط والزّراعة يضعف نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ وإلى جانب ذلك لعبت الزّيادة السّكّانيّة الدّور الأكبر في انخفاض نصيب الفرد من الناتج، وكذلك السّياسات الحكوميّة لم تشجّع على زيادة الاستثمار في القطاع الزّراعيّ فانخفضت نسبة مساهمته في النّاتج المحلّيّ الإجمالي من 25 % في عام 1990 إلى 16 % عام 2010 ممّا أدى الى فقدان فرص العمل في القطاع الزّراعيّ، على الرغم من أنَّ 38% من الفقراء يعملون في قطاع الزراعة[2] أي أنَّ مصير أعمالهم غير آمن فهو مهدد دائماً بالجفاف، ومع ذلك كان من المتوقع حسب تقرير تقيم أهداف التنمية المستدامة أنْ تحقق سورية الهدف من تخفيقض عدد الفقراء الى 7.13% بحلول عام 2015.

أما قطاع الصّناعة فقد انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 26 % إلى 24 % عام 2010، أيّ أنّ تركيب النّاتج المحلّيّ في سوريّة يعتمد على قطاعين أمّا باقي القطاعات فمساهمتها ضعيفة جداً، ويعتمد النّاتج المحلّيّ على تراكم عوامل الإنتاج أكثر من الإنتاجيّة، ممّا يعكس المشكلات الاقتصاديّة الّذي يعاني منها الاقتصاد السّوريّ والضّعف في خلق توليفة كاملة من الاستثمارات تدخل كافّة القطاعات بمساهمة فعّالة في الاقتصاد الوطنيّ، وهذا بدوره أثر على إمكانية زيادة الدخل التي تعمل بشكل أو بآخر في تخفيض عدد الفقراء، فالفقر يقلل من فرص التعلم وفرص

[1] تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للام المتحدة، **نهضة الجنوب**، 2013، الفصل الأول ، ص27

[2] - http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/mdgr/syria-nmdgr2-05a.pdf, p23

تلقي الخدمات الصحية ويؤدي إلى نمو سكاني كبير والعكس صحيح وتزداد نسبة الفقراء في المناطق الريفية الشمالية والشرقية، مما يدل على أنَّ السياسات المتبعة في التخطيط للصناعة وباقي القطاعات لم تكن في صالح الفقراء، وقد ساهم ضعف معدل النمو في الناتج المحلي وانخفاض الاستثمارات بشكل عام وخاصة في المناطق الأكثر احتياجاً، وانخفاض العائد من العمل الزراعي إلى زيادة أعداد الفقراء، مما يشير إلى تراجع في عدالة التوزيع، وتعد سورية من البلدان ضعيفة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى جانب مصر واليمن والسودان.

فالتنمية ترتبط بالتصنيع ويرتبط بدوره بتكوين رأس المال الذي يشكل مع الاستثمار حلقة متكاملة، وتؤثر ندرة رأس المال في إمكانية نمو مستوى الدخل الذي يعد أساس في عرض رأس المال نتيجة انخفاض مستوى الإنتاجية بسبب ضعف الحافز على الاستثمار وانخفاض القوة الشرائية أي أنَّ انخفاض حجم الأصول الرسمالية سبب أساسي في عدم إمكانية تحقيق أهداف التنمية.

1-2- الصّادرات إلى الواردات Exports to imports

يُعدّ التصدير أحد الآليات المهمة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال توسيع السوق والدخول إلى الأسواق الخارجية، فالتوسع في سياسات التصدير يساعد في إزالة العوائق أمام التنمية حيث يزيد من قدرة الاقتصاد عل خلق فرص العمل وإزالة العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمارات المحلية والدولية.

ومن تتبع مسار هذه القيّم الخاصة بالفرق بين الصادرات والواردات للجمهورية العربية السورية في الجدول السّابق نجد أنّ في 1990 و1991 كان الاقتصاد السّوريّ يُصدر بنسب مرتفعة تفوق قيم الواردات بدرجة 1.7 أيّ تقريباً ضعفي قيمة الواردات والسّبب في ذلك تصدير النّفط الخفيف وبدء نشاط الاستثمار الخاصّ في سوريّة بسبب قانون الاستثمار رقم 10، غير أنّ بعد ذلك شهد الاقتصاد السّوريّ تراجعاً ملحوظاً نتيجة اعتماده على استثمارات التّجمّع والتّعبئة وعدم وجود أسواق للمنتجات السّوريّة خارج الحدود، ممّا يدلّ على عدم إمكانيّة تطوير مصادر جديدة للعملة الأجنبيّة غير النّفط وهذا دليل على اختلال هيكلي في مصادر النّموّ الّذي يعتمد على رأس المال المادّيّ كمصدر للنّموّ بالإضافة الى بيئة أعمال يسودها الاحتكار وضعف في السّياسات الاقتصاديّة الكلّيّة والشّكل التّالي يبيّن كلّ من الصّادرات والواردات خلال الفترة ما بين 1990 و2010[1].

[1] - بيانات المصرف المركزي، سورية

الشّكل (3 – 3) تطوّر الصّادرات والواردات في سوريّة

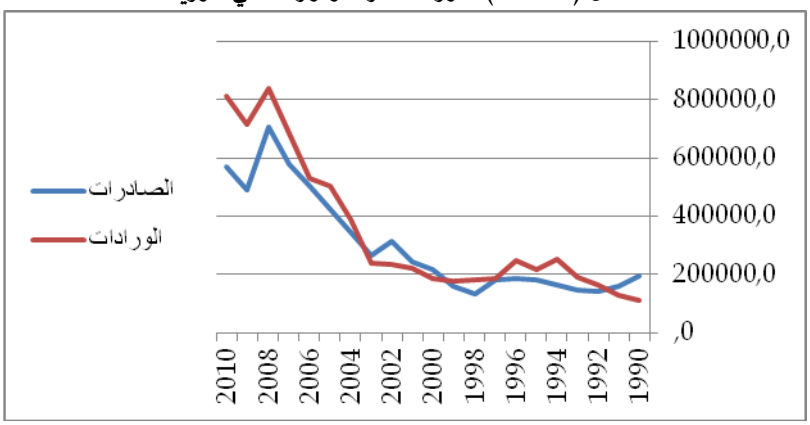

الشّكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف المركزي في سورية

شهد الميزان التّجاريّ تذبذباً واضحاً بين 1992– 1999 ونلاحظ من الشكل السابق انخفاضاً واضحاً في قيم الصّادرات حيث تزايد حجم العجز بسبب زيادة كلّ من مستوردات القطاع الخاصّ والعامّ.

وفي عام 1998 نلاحظ ظهور عجز كبير بسبب انخفاض أسعار النّفط العالميّة، وبيئة عمل ذات تنافسيّة ضعيفة، ونموّ سريع في المستوردات، وهذا دليل على اعتماد الاقتصاد على القطاعات الريعيّة بدلاً من الاهتمام بتوطين الأصول الرّأسماليّة.

أمّا الفترة ما بين 2000 إلى 2003 فقد شهدت ارتفاعاً في الفائض الاقتصاديّ بسبب تحسّن في أسعار النّفط وزيادة الصّادرات من الأغنام وزيادة صادرات القطاع الخاصّ إلى العراق، وبعدها انخفضت الصّادرات نتيجة توقّف الصّادرات إلى العراق، وفي الجزء الأخير من الشكل نلاحظ زيادة في قيّم الصّادرات غير أنّها لم تكن بنفس قيّم الزّيادة في المستورات، أمّا في عام 2008 فإنّ الإنخفاض المفاجئ كان بسبب الأزمة الماليّة العالميّة، ممّا دفع الحكومة السّوريّة إلى رفع الدّعم الكبير عن الوقود الّذي حافظ لفترة طويلة على معدّلات تضخّميّة منخفضة ممّا سبب ارتفاع قياسيّ في معدّل التّضخّم.

نستنتج مما سبق أنّ الاقتصاد السّوريّ لم يكن بمقدوره تمويل المستوردات من خلال الصّادرات بسبب الإعتماد على الاقتصاد الرّيعي وعدم الاهتمام بتنوّع مصادر النّموّ بالرّغم من الوضع الاقتصاديّ المستقرّ وانخفاض عجز الموازنة العامّة ومعدّل بطالة مستقرّ تقارب 8%.

بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة السورية في رسم السياسة الخارجية وتطويرها في سبيل تصحيح الخلل في الميزان التجاري، ماتزال نتائج هذه السياسات دون الطموح، لأنَّ سياسات التصنيع لم تستطع تلبية حاجات السكان وتوفير فائض يوجه للتصدير بالاضافة إلى أنَّ صادرات سورية بمعظمها إلى البلدان العربية أمَّا الواردات فيأتي معظمها من البلدان الأوروبية، مما يعني استغلال الميزة النسبية لموقع سورية وسهولة اتصالها بالعالم الخارجي على الميزة النسبية لإمكانية التخصص في العمل والإنتاج بالاعتماد على الموارد المحلية.

1-3- الدّين إلى النّاتج المحلّيّ Debt to GDP

ويقيس هذا المؤشّر قدرة البلد على نقل الموارد إلى إنتاج الصّادرات بغية تعزيز القدرة على السّداد ويتّضح من الجدول السّابق أنّ المديونيّة للجمهوريّة العربيّة السّوريّة كانت بمقدار مرّة ونصف من النّاتج المحلّيّ الإجمالي في عام 1990 فقد بلغت 174%، وانخفضت حتّى أصبحت تعادل النّاتج المحلّيّ الإجمالي في عام 2001، واستمرّت بالانخفاض حتّى تمّ شطب الدّيون الرّوسيّة في عام 2005 فانخفضت المديونيّة في سوريّة إلى 0.19 من النّاتج المحلّيّ، وصلت في نهاية عام 2010 إلى 0.9 وهو تطوّر ملحوظ وكبير، من حيث أنّ سوريّة تعدّ من البلدان الّتي لا يوجد عليها ديون تذكر، وهذا يدلّ على أنّ سورية لا تحمل أعباء للدّيون، وبالتّالي يوجد لديها المجال واسع لتمويل التّنمية.

1-4- تكوين رأس المال الثّابت كنسبة من النّاتج المحلّيّ (Cross Capital formation % of GDP).

لم يستطع الاقتصاد السوري أن يحقّق تكوين رأسماليّ أكثر من 32% في عام 2008 كأعلى نسبة من مجمل النّاتج المحلّيّ، وخاصّة أنّ نسبة مساهمة القطاع العامّ بلغت 64% كأعلى نسبه لها في عام 2000 حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص 58% في مجمل تكوين رأس المال الثّابت في عام 2008 بمجموع قدره 153749 مليون ليرة سوريّة من أصل 266488 مليون ليرة[1].

1-5- نصيب الفرد من استهلاك الطّاقة Per capita energy consumption

حيث تطوّر استهلاك الطّاقة الأوّليّة لكلّ فرد منّ 840 كيلو غرام مكافئ نفطي إلى 1166 كيلو غرام عام 2007 كأعلى مقدار للاستهلاك وتعدّ هذه القيم في استهلاك الطّاقة مقبولة إذا ما قورنت ببعض البلدان ففي عام 2010 حيث كان استهلاك الطّاقة لكلّ فرد في استراليا 5.552، وللأرجنتين

[1] - http://cbssyr.sy/yearbook/2011/Data-Chapter15/TAB-37-15-2011 6-03-2014. 3.58pm

1.936، وللولايات المتّحدة بلغت 7.162، أمّا الكويت فقد بلّغت 10.893، وألمانيا 4.033[1] أيّ أنّ معدّل استهلاك الطّاقة في سوريّة هو في حدوده المقبولة وبحسب (هالتوك وسول) فإنّ الاستهلاك من الطاقة يجب أن يزيد مع الزّمن أو يحافظ على مستواه، فنلاحظ أنّ الاستهلاك الفرديّ من الطّاقة قد زاد في سوريّة أيّ أن مصادر الطّاقة قادرة على تلبية الطّلب المتزايد على الطّاقة وخاصّة في ظلّ النّموّ السّكّاني في سوريّة.

1-6- المساعدات التنموية كنسبة من الناتج المحلي Development aid (% of GDP)

من الجدول السّابق يتبيّن لنا أنّ إعتماد الاقتصاد السّوريّ على المساعدات التّنمويّة يكاد لا يذكر بحيث بلغت أعلى قيّم لها في عامي 1990 و1994 فقد وصلت إلى 7% من النّاتج المحلّيّ الإجمالي وهذا يدلّ على أنّ التّنمية في سوريّة لا تعتمد على المساعدات التّنمويّة والمعونات، مع العلم أنّ أغلب المساعدات التّنمويّة تذهب للبلدان العربيّة[2] بحيث تصل إلى نسبة 34% من المساعدات الدّوليّة في عام 2005، والشّكل التّالي يبيّن تطوّر المساعدات الإنمائية.

الشّكل (4 – 3) تطوّر نسبة الإعانات التّنمويّة من النّاتج المحلّيّ الإجمالي في سوريّة

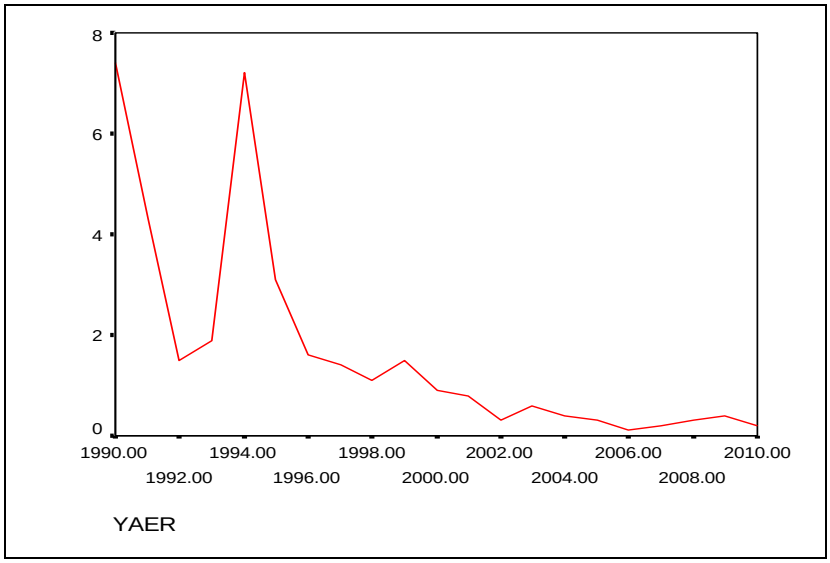

الشّكل من إعداد الباحث

[1] - http://www.iea.org/statistics/statisticssearch/report/?&country , 6- 03- 2014. 4.56 pm

[2] - غيلان مهدي، **دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة**، جامعة كربلاء، 2009، ص10.

تبلغ المساعدات التّنمويّة نسبة ضعيفة من النّاتج المحلّيّ الإجمالي، أيّ أنّ اعتماد سوريّة على المساعدات الإنمائية كان ضعيفاً لأنّ أغلب هذه المنح أو القروض الميسّرة قد تأخذ أشكال من التّدخّل في الاقتصاد والقرار.

1-7- معدّل النّموّ الاقتصاديّ growth rate

نلاحظ من الجدول السّابق تباين واضح في معدّل النّموّ الاقتصاديّ والسّبب يعود إلى الظّروف الّتي مرّت بها سوريّة، وتعود أسباب ارتفاع معدّل النّموّ الاقتصاديّ بين 1990 و1996 إلى سياسات الانفتاح الاقتصاديّ، وقانون الاستثمار رقم 10 الّذين أتاحوا الفرصة لنمو القطاع الخاصّ وإنتاج النّفط، أمّا انخفاض المعدّل بين 1997 إلى 2000 بسبب الانكماش الاقتصاديّ الّذي كان من سمات هذه الفترة، وتراجع الاستثمار الخاصّ بسبب سياسات الدّولة الماليّة والنّقديّة بتثبيت معدّل الفائدة وتجميد الرّواتب والأجور وغيرها، والشّكل التّالي يبيّن تطوّر معدّل النّموّ الاقتصاديّ في سوريّة.

الشّكل (5 – 3) معدّل النّموّ الاقتصاديّ في سوريّة ما بين 1990 و 2010

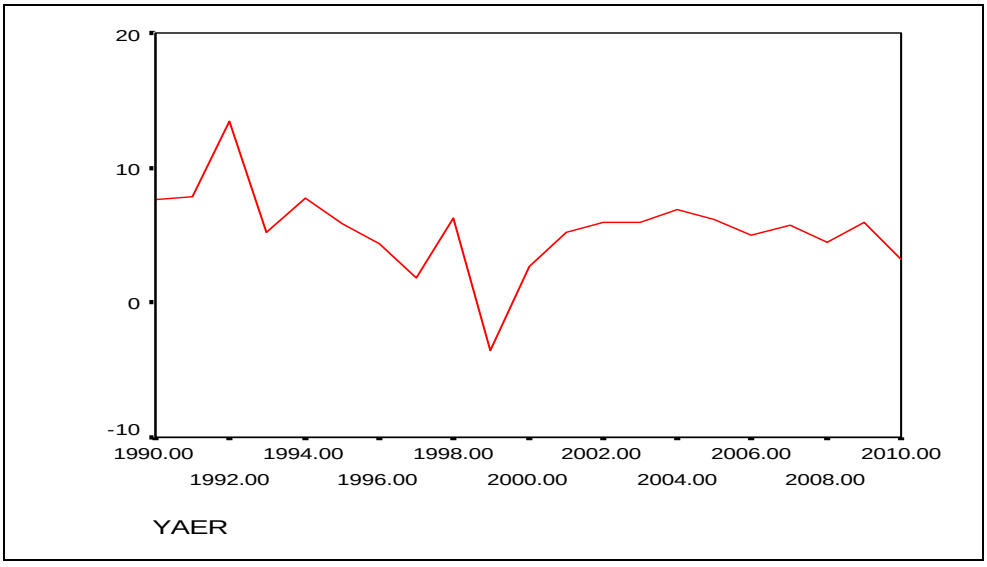

الشّكل من إعداد الباحث

ويتّضح من الشّكل السّابق أنّ بعد عام 2000 زاد معدّل النّموّ الاقتصاديّ بعد هبوط حادّ بسبب زيادة في الإنفاق الحكوميّ على الخدمات العامّة غير أنّ معدّلات النّموّ الاقتصاديّ حتّى عام 2010 بقيّت دون المستوى المطلوب الّذي شهدته في الفترة ما بين 1990 و 2000، ويعود ذلك

إلى توجّه معظم المشاريع والخدمات العامّة إلى الاستبدال والتّجديد والتّوجّه الحكوميّ إلى الإنفاق الّذي لا يؤثّر بشكل فوري على معدّل النّموّ، مثل الإنفاق على الصّحّة والتّعليم. بالرّغم من حاجة سوريّة إلى زيادة حجم الاستثمارات من أجل زيادة الطّاقة الإنتاجيّة للمشاريع وتطوير التّقنيّات بما يتناسب من التّقدّم التّكنولوجيّ، إلّا أنّ تخصّصات سوريّة لتكوين رأس المال كنسبة من النّاتج المحلّيّ الإجمالي كانت منخفضة قياساً إلى البلدان المتقدّمة لذلك لابد من زيادة حصص الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصاديّة من أجل دعم المنافسة الاقتصاديّة لمنتجاتنا المحلّيّة في الأسواق العالميّة، وتهدف زيادة حصص تكوين رأس المال الثّابت من إجمالي النّاتج المحلّيّ إلى تحسين مؤشّرات التّنمية الاقتصاديّة في سوريّة وخاصّة نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ، وبالتّالي التّأثير على مؤشّرات التّنمية الاقتصاديّة من جهة، والوضع المعيشي للمواطن وتوفير ظروف أفضل للحياة من جهة أخرى ليتمكن الفرد من خلالها بالمساهمة في زيادة الطّاقة الإنتاجيّة للاقتصاد عن طريق المعارف والخبرات الّتي يتقنها.

2- مؤشّرات التّنمية الاجتماعيّة

يشكّل الجانب الاجتماعيّ مصدر قلق بالنّسبة للبلدان النّامية ومنها سورية، وخاصّة مواضيع العدالة الاجتماعيّة والفقر، لذلك فإنّ سياسات الدّولة يجب أن تنصب لمعالجة البطالة والفقر من خلال استثمارات ضخمة تكون نقطة نموّ وجذب لباقي الاستثمارات، وتعمل على خلق قيمة مضافة وتحسّين إنتاجيّة وكفاءة رأس المال سواء المادّي أو البشريّ، لذلك سوف ندرس تحليل واقع مؤشّرات التّنمية الاجتماعيّة في سوريّة وفق لسنوات الدّراسة ما بين عام 1990 و 2010، وسيتمّ الاعتماد على الجدول التّالي في تحليل هذه المؤشّرات:

الجدول(6-3) المؤشرات الاجتماعية في سورية (1990- 2010)

Year	معدل البطالة	معدل نمو السكان	معدل البقاء على قيد الحياة	معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي	الإنفاق على التعليم (نسبة من الناتج)	وفيات الأطفال لكل 1000طفل دون الخمس سنوات	الإنفاق على الرعاية الصحية نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	معدل الجريمة لكل ألف شخص
90	6.8	3.4	70	51	2.1	38		5.3
91	7.2	3.4	71	49	1.9	36		8.2
92	7.4	3.4	71	47	2.9	34		2.9
93	7.5	3.4	71	46	3.6	33		5.1
94	7.2	2.9	72	45	3.2	31		10.3
95	no	3.6	72	44	3.7	30	5.5	5.1

4.9	5.5	28	2.8	43	72	2.7	15.2	96
9.1	5.3	27	2.1	43	73	2.7	No	97
9.2	5.1	26	2.1	44	73	2.7	7.6	98
6.1	5.2	25	1	44	73	2.7	2.3	99
6.5	4.9	24	2	45	73	2.7	11.6	20
4.8	4.9	23	4.4	46	74	2.5	11.7	01
4.4	4.9	22	5	48	74	2.5	10.3	02
2.1	5.1	21	6.5	62	74	2.5	12.3	03
2.0	4.5	20	5.4	65	74	2.1	12	04
2.2	4.1	19		69	75	1.9	8.2	05
3.0	3.8	18	5.3	71	75	2.5	8.4	06
2.1	3.8	17	4.9	72	75	3.7	19.9	07
3.0	3.4	17	4.6	73	75	2.4	8.1	08
3.7	3.5	16	5.1	72	75	2.4	8.4	09
3.8	3.4	15		72	75	2.5	8.3	10

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدّوليّ والمصرّف المركزيّ

2-1- معدّل البطالة والنّموّ السّكّاني The population growth rate and unemployment

تعد مشكلة خلق فرص العمل من أهم المشاكل التي تواجه سورية في ظل التطورات التقنية والنمو الكبير في الاتصالات والابتكارات حيث أحدثت هذه المتغيرات قفزة نوعية في عمليات الانتاج، وفجوة كبيرة للبلدان الفقيرة التي تشكل البطالة فيها ضغطاً على سوق العمل بالإضافة إلى الضغط التي تمثّله الزّيادة السكانية[1].

لم تستطع الاستثمارات سواء العامّة منها أو الخاصّة أن تغيّر من معدّل البطالة في سوريّة، بل على العكس فزيادة الاستثمارات سبّبت زيادة في معدّل البطالة فانتقلت من 6 % إلى 15 % عام 1996 وهذا يدلّ على أنّ الاستثمارات بالمجمل لم يكن توجّهها إلى معالجة مشكلة البطالة الكبيرة في سوريّة، وإن التحكم بالبطالة في ظل مستوياتها الحالية يتطلب المزيد من النمو[2]، ويعود السّبب في عدم انخفاض البطالة في سورية إلى تمركز عوائد رؤوس الأموال المستثمرة في أيدي قلّة من التّجّار، وحرمان باقي فئات الشعب منها، وإذا اعتبرنا أنّ نسبة تنفيذ المشاريع 100% فإنّ متوسّط حجم الاستثمارات بلغ من عام 1990 إلى عام 2006 بلغ 56 مليار ليرة وإنّ متوسّط عدد فرص العمل

[1] -http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/mdgr/syria-nmdgr2-05a.pdf, p93

[2] - http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/mdgr/regional/thirdarabreport-mdg-10-ar.pdf, p12

الّتي حقّقتها هذه الاستثمارات على اعتبار أنّ التّنفيذ تمّ بنسبة 100 % بلغ 8935 فرصة عمل[1] وهذا يعني أنّ تكلفة إنتاج فرصة عمل واحدة بلغ 7 ملايين وهذا أكبر بعشرات المرّات من تكلفة خلق فرصة العمل في البلدان النّامية، ممّا زاد في أعداد المهمّشين، وهذا يدلّ على صوريّة الأرقام الواردة في الجدوى الاقتصاديّة للمشاريع المشلمّة إمّا بالمغالاة بقيم رأس المال المراد استثماره أو عدم الدّقّة في احتساب اليد العاملة الّتي ينبغي تشغيلها[2]، وإذا ما أخذنا معدّل النّموّ السّكّاني فإنّ المشكلة في تفاقم متزايد، ويشكّل معدّل النّموّ السّكّاني عاملاً معيقاً للتّنمية وعبئاً اقتصاديّاً ويزيد من البطالة والفقر، ممّا يعني أنّ الاستثمارات يجب أن تبلغ أرقاماً كبيرةً جداً لتحقيق تشغيل لنسبة مقبولة من العاطلين عن العمل، أيّ أنّ النّتائج على أرض الواقع كانت متواضعة، فإذا طلبنا من المشاريع الجديدة توفير فرص عمل كبيرة واستقدام تكنولوجيا متطوّرة بالأساس مع استخدام عدد قليل من العمّال، فإنّ الوصول إلى تشغيل بقيم عالية غير ممكن بهذا النّوع من الاستثمارات، وخاصّة أنّ أغلب الشّركات في سوريّة هي شركات يغلب عليها الطّابع الفرديّ، ويقلّ فيها عدد الشّركات المساهمة الّتي تشجّع على استثمار المدّخرات وزيادة فرص تحسين الوضع المعاشي للمواطن.

2-2- العمر المتوقّع عند الولادة Life expectancy at birth

يُعرف العمر المتوقع عند الولادة بأنه عدد السنوات التي من المتوقع أنْ يحياها الطفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته، حيث يشير العمر المتوقع عند الولادة إلى مدى التقدم المحرز في تحقيق تنمية بشرية عالية[3]، كما أنَّ هناك علاقة طردية وإيجابية بين ارتفاع المستوى التعليمي وبين العمر المتوقع للحياة إذ أنَّ ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة 1% يؤدي إلى ارتفاع العمر المتوقع 0.4 سنة خلال فترة 10سنوات[4]، ويتبيّن من الجدول السّابق لبيانات الجمهورية العربية السورية أنّ هناك تطوّر كبير في العمر المتوقّع عند الولادة بسبب الاستثمارات في مجال الصّحّة، وحملات التّلقيح ضدّ الأمراض بكافّة أنواعها وانخفاض معدّل الوفيّات بالإضافة للتّعليم، وساهم التعليم بزيادة الوعي الصّحّيّ والتحسّنّ الكمّيّ والنّوعيّ للمشافي والمعالجة في سوريّة، ممّا أدّى لارتفاع العمر المتوقّع عند الولادة من70 إلى 75 عام ويزيد هذه المعدّل عن معدّل الدّول المتقدّمة الّذي يبلغ 70[5]، وهذا يدل على بلوغ سورية الهدف الإنمائي للتنمية

[1] - هيئة الاستثمار السورية، التقرير السنوي السابع للاستثمار، 2012، ص35

[2] - مرجع سابق، **واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10لعام 1991**، ص114.

[3] وزارة الصحة تحليل الوضع الراهن لقطاع الصحة في سورية، 2010 ص 4

[4] - مصدر سابق الذكر، وزارة الصحة ، تحليل الوضع الراهن، ص 4.

[5] - التقرير العربي الموحد، 2011، ص17.

قبل حلول عام 2015، كما زاد مستوى الإنفاق على الصّحّة فتحسّنت واقع الحدمات الصّحّيّة حيث انخفض معدّل الوفيّات للأطفال قبل سنّ الخمس سنوات، فالمعدّل في الدّول الصّناعيّة 6 وفيّات لكلّ ألف مولود بينما للدّول النّامية ودوّل العالم على التّوالي 66 و60 مولود لكلّ ألف طفل، حيث انخفضت وفيّات الأطفال دون سنّ الخامسة من 38 حالة لكلّ ألف ولادة حيّة في عام 1990 إلى 15 في عام 2010 وحقّقت سورية الهدف التّنمويّ للألفيّة قبل العام 2015، وتُعزى أسباب خفض وفيّات الأطفال إلى تنفيذ برنامج التّحصين ضدّ الحصبة الّذي يعدّ من أهمّ برامج الصّحّة العامّة وارتفاع نسبة الأطفال الّذين أكملوا جدول اللّقاحات بالكامل من 73.3 إلى 87.8[1]

2-3- معدّل الالتحاق بالتّعليم الثّانويّ Secondary school enrollment rate

اقترب معدّل الالتحاق بالقيد في التّعليم الثّانويّ كأحد مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة في سوريّة من قيم بلدان الصّناعيّة بسبب إصلاح التّعليم وتلبية زيادة الطّلب المتنامي عليه وزيادة طاقته الاستيعابيّة فقد بلغ هذا المعدّل في سوريّة 72% كم أنّ معدّل القيد في الدّول ذات التّنمية البشريّة المتقدّمة 88% أي أنّ التّطوّر الّذي لحق في قطاع التّعليم الثّانويّ كان جيّداً، أمّا إذا أخذنا معدّل الالتحاق في التّعليم الأساسيّ فقد بلغ 99% بسبب سياسات الدّولة في تحقيق إلزاميّة التّعليم حتّى نهاية المرحلة الإعدادية، ما شجع على تحسين فرص رفع نسبة الالتحاق بالتّعليم الثّانويّ بعد الزّيادة في الطّلب على التّعليم، ودفع إلى تحسّن مستوى الإنفاق على التّعليم في سوريّة من 2% كنسبة من النّاتج المحلّيّ الإجمالي إلى 5.3% في عام 2008. ودخول القطاع الخاصّ كمستثمر في التّعليم عن طريق الجامعات والمدارس والمعاهد الخاصّة ممّا زاد من نسبة الإنفاق على التّعليم.

2-4- معدل الجريمة The crime rate

من الجدول السّابق نلاحظ أنّ معدّل الجريمة في سورية منخفض حيث بلغ بالمتوسّط 5 حالات لكلّ ألف شخص، وهي نسبة منخفضة ممّا يؤكّد أهميّة هذا المؤشّر في توفّر شروط البيئة الجاذبة للاستثمار، غير أنّ باقي الشّروط الّتي تقوم على البيئة القانونيّة والتّشريعيّة لم تكن محفزة لدرجة الاستفادة من هذه المؤشّرات في الحصول على حصّة كبيرة من الاستثمارات العربيّة أو الدّوليّة بسبب ضعف السّياسيّات الحكومة الاقتصاديّة، إنّ الجريمة تضعف الثّقة في الآفاق المستقبليّة للتّنمية، وتحدّ من قدرات القطاعات على المنافسة، ومن توفير الخدمات من خلال فرض تكاليف أمنيّة كبيرة،

[1] - الأمم المتحدة، **التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في سورية**، 2010، ص14.

ممّا يؤدّي إلى زعزعة الثّقة بمناخ الاستثمار ويدفع بالخبرات إلى الهجرة بالإضافة إلى تحويل الأموال للتّحكّم بالجرائم، وفقدان الفرصة البديلة لاستثمارها في مجالات الرّعاية الصّحّيّة والتّعليم.

3- مؤشرات التّنمية البيئية والمؤسساتية

3-1- مؤشرات التّنمية البيئية

تراجع مجمل المؤشّرات البيئية في سوريّة بسبب ضعف الاهتمام بالبيئة وزيادة معدّل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون واختناق أجواء المدن بالدّخان الأسود وتراجع مساحات الغابات وزيادة التّصحّر وضعف المشاريع في قطاع الزّراعة والجدول التّالي يوضع التّغيّر في مؤشّرات التّنمية البيئية في سوريّة.

الجدول (7 – 3) المؤشّرات البيئية للتّنمية المستدامة في سوريّة (1990– 2010)

Yaer	نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	التغير في مساحة الغابات	استخدام الأسمدة لف طن	انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن)	عدد السيارات	نسبة الأراضي المزروعة إلى الأراضي القابلة للزراعة
1990	0.39	1.09	628	37451	329410	89
1991	0.37	1.61	782	43194	336621	80
1992	0.36	1.59	910	44437	356148	85
1993	0.35	1.56	902	47117	399138	83
1994	0.35	1.54	816	48533	440976	82
1995	0.33	1.52	845	43997	520547	83
1996	0.32	1.49	870	44250	539104	78
1997	0.31	1.47	823	40968	587784	80
1998	0.3	1.45	845	50282	670538	81
1999	0.29	1.43	817	52379	709116	76
2000	0.28	1.41	807	51048	746520	77
2001	0.28	1.34	813	48786	778705	76
2002	0.27	1.32	749	39068	959431	78
2003	0.27	1.31	880	54286	880176	79
2004	0.27	1.29	894	51111	938334	80
2005	0.26	1.27	895	50634	1067529	82
2006	0.25	1.30	865	53590	1213034	80
2007	0.24	1.28	914	57429	1367767	78
2008	0.23	1.27	923	67700	1537206	77
2009	0.22	1.25	500	62112	1738833	72
2010	0.22	1.24	395	61859	2051977	79

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء وأرقام النك الدولي

من الجدول السّابق يتبيّن أنّ كافّة متغيّرات البيئية كانت في تغيّر سلبيّ أيّ أنّ نصيب الفرد من الأراضي الزّراعيّة انخفض، بالإضافة الى انخفاض نسبة الأراضي المزروعة إلى الأراضي الصّالحة للزّراعة بسبب التّوسّع العمرانيّ الّذي زحف على أجود أنواع الأراضي الزّراعيّة. حيث زادت مساحة المباني والمرافق العامّة من 636 ألّف هكتار عام 2003 إلى 688 ألّف هكتار عام 2008[1]

إنَّ هذه الزيادة في مساحة الكتل الإسمنتية لم يقابلها تقلصٌ كبيرٌ في مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة بسبب مشاريع استصلاح الأراضي[2]، غير أنَّ الأراضي تتعرض لمجموعة من العوامل التي تؤدي إلى تدهورها مثل التّصّحر والتّملّح النّاتج عن استعمال الطّرق التّقليديّة في ريّ المحاصيل التي نشأت عن الأنشطة الإنتاجيّة غير المدروسة ومحاولة استغلال الموارد الطبيعيّة لتأمين الغذاء للإنسان والأعلاف للحيوان.

كما تعرّضت الغابات لتدهور كبير نتيجة القطع الجائر للأشجار الحراجيّة، والرّعي غير المنظّم، والحرائق، والتّوسّع الزّراعي والسكني. مما أدى إلى تدنّي مساحتها إلى ما نسبته 1.25% من مساحة الأراضي السّورية في نهاية عام 2010. أمّا في ما يتعلّق بتلوّث الهواء النّاتج عن حرق النّفايات وحرق الوقود الأحفوري في وسائط النقل والذي تزايد بسبب ازدياد عدد السّيّارات سبّب ارتفاعاً في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون حيث تنبعث هذه الملوّثات إلى هواء المدن وتساهم الظّروف المناخيّة والطّبوغرافيّة في تراكم الملوّثات وتشكيل سحب سوداء كما هو الحال في مدينة دمشق، وتتأثّر العديد من المدن السّوريّة بالانبعاثات الغازية النّاتجة عن صناعات مختلفة لا تراعي الاعتبارات البيئية كصناعة الأسمدة والإسمنت ودبّاغة الجلود والمحطّات الحراريّة والصّناعات النّفطيّة والمقالع ومجابل الإسفلت وغيرها، ممّا يشير إلى أنّ الاستثمار في سوريّة لا يراعي الشّروط البيئية، أو يعتبر البيئة ذات اهتمام ثانويّ بالرّغم من المؤشّرات العالميّة الّتي تقرّ بأهميّة الاهتمام بالشّروط المحافظة على البيئة بهدف الحفاظ على النّظام الايكولوجي القائم وحماية قاعدة الموارد من التّدهور.

نلاحظ من التحليل السابق أنَّ الاستثمارات في سورية مازالت لاتراعي الشروط البيئية وتعمل بشكل على تدهور مكونات الغطاء النباتي والحيواني، مما يصعب مع مثل هذه الاستثمارات الوصول إلى

[1] - المجموعة الإحصائية http://cbssyr.sy/yearbook/2008/Data-Chapter4/TAB-6-4-2008.htm،

[2] - وزارة الدولة لشؤون البيئة، تحليل الوضع الراهن للبيئة في سورية، 2010 ص 10

تحقيق استدامة بيئية تسمح للطبيعية من تجديد نفسها وتحافظ بذلك على طاقتها المتجددة وهو ما يؤثر بدورة على إمكانية تحقيق دخل مستدام ونمو اقتصادي متوازن.

3-2- مؤشّرات التّنمية المؤسساتية

شهدت هذه المؤشّرات تطوّراً ملحوظاً بعد عام 2000 بسبب دخول الاستثمار في قطاع الاتّصالات سواء الخلويّة أو الإنترنت والّتي سرّعت وتيرة تحسّن مؤشّرات التّنمية المؤسساتية.

الجدول (8 – 3) المؤشّرات المؤسساتية للتّنمية المستدامة في سوريّة (1990– 2010)[1]

Yaer	مقالات المجلات العلمية والتقنية	الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول (لكل 100 فرد)	مستخدمو الانترنت لكل 1000 شخص	مستخدمو الهاتف لكل الف شخص
1990	34	0	0	34
1991	31	0	0	42
1992	49	0	0	42
1993	49	0	0	43
1994	48	0	0	51
1995	51	0	0	69
1996	45	0	0	81
1997	61	0	0	88
1998	44	0	0	96
1999	58	0	0	101
2000	55	0	0	103
2001	63	1	10	109
2002	49	2	20	123
2003	68	7	70	138
2004	79	13	130	149
2005	77	16	160	159
2006	62	25	250	173
2007	80	32	320	180
2008	67	36	360	185
2009	72	50	500	192
2010		58	580	197

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الاحصائية السورية

[1] - أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية، 2003، 2005، 2011.

من الجدول السّابق يتبيّن أنّ اهتمام سوريّة بالحصول على المعلومات وتطوير القاعدة المؤسساتية لديها منذ عام 2001 بدخول قطاع الانترنت إلى البلاد بالرّغم من ضعف الرّقم المتضمّن الاشتراكات في الحزم العريضة للانترنت غير أنّ هناك تطوّراً ملحوظاً به.

الشّكل (6 – 3) تطوّر المؤشّرات المؤسساتية في سوريّة بين 1990 و2010

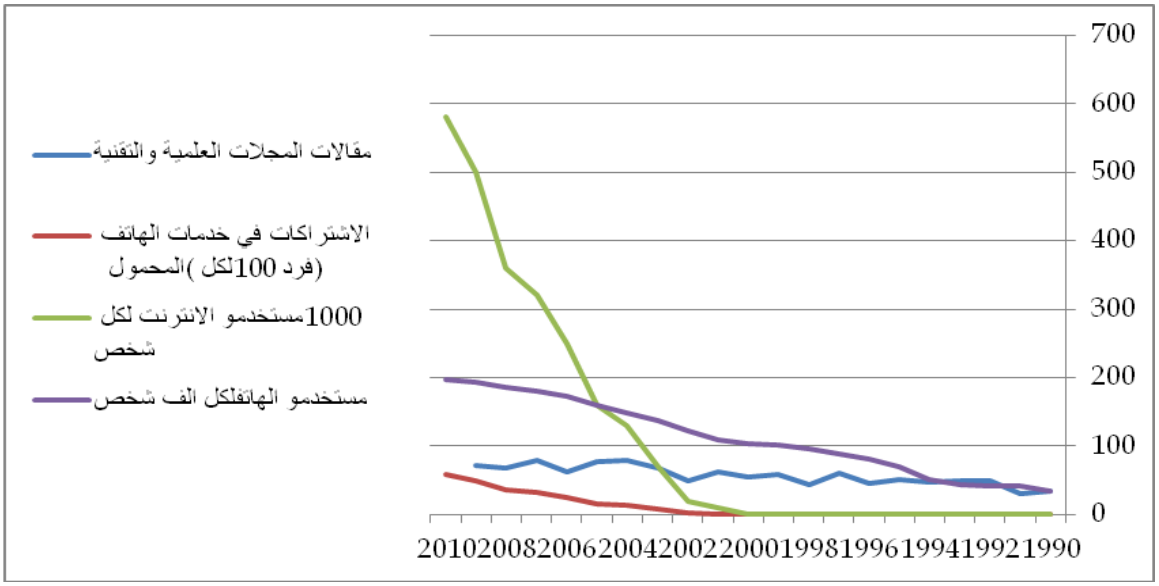

الشّكل من إعداد الباحث

من الشّكل السّابق يتبيّن أنّ أكبر تغيّرٍ كان لمستخدمي الإنترنت، والهاتف الثّابت، أمّا المقالات العلميّة المنشورة في مجلّات عالميّة بقيمة متواضعة، وهذا يدلّ على ضعف بنيّة البحث العلمي فيجب الإهتمام بالبحث العلميّ لأنّ له دور كبير في تغيّر بنية الاقتصاد بما له من تأثير على نوعيّة المنتجات ووصولها للأسواق العالميّة، وبالتالي يجب ربط البحث العلمي بالبحوث الصناعية والانتاجية من أجل تطويرها وتوطين التكنولوجيا المستوردة، مما يسارع في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيّته ويزيد من فرص انتشاره إقليمياً وعالمياً، حيث لم يعد يقتصر استخدام نظم المعلومات وغيرها من التقانة الرقمية على الهواتف والدخول إلى الإنترنت في استخدامات واسعة النطاق بل أصبح اقتصاداً بحدّ ذاته هذا ويقاس نموّ الدّولة وتطوّرها بدرجة الاستفادة من التّقانة في الصّناعة و الزّراعة والنّقل والقطاع المالي.

نلاحظ مما سبق أنّ نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجمالي لم يستطع خلال عشرين عام أنْ يغيّر من قيمه الحقيقة حيث لم تستطع كلّ النّشاطات الاقتصاديّة أن تضاعف نصيب الفرد من النّاتج بل

على العكس زادة من دخول الأفراد القادرين على الادّخار، وخفضت من دخول الأفراد الّذين يميلون إلى الاستهلاك أكثر.

كان اتّجاه الاستثمار العامّ متزايداً بسبب زيادة الحاجة للاستثمار في البنى التّحتيّة كالكهرباء والنّقل والاتّصالات والرّيّ، وبسبب ابتعاد القطاع الخاصّ عنها، وتراجع الاستثمار بعد فترة من صدور قانون الاستثمار رقم 10 كان بسبب أنّ القانون كان يجب أنْ يترافق بجملة من الإصلاحات التّشريعيّة والقانونيّة لجذب الاستثمارات الأجنبيّة؛ وتوفير الشّروط الملائمة لجذب الاستثمار المحلّيّ وتوظيف المدّخرات في قطاعات استثماريّة.

تزايد الاعتماد على القطاعات الرّيعيّة وعلى قطاعات هامشيّة في الاستثمار والابتعاد عن الاهتمام بالعنصر البشريّ الّذي يعدّ من أهمّ الموارد الاقتصاديّة لصالح العوامل الطّبيعيّة، أيّ غياب استثمار الموارد بكفاءة، وقد استفادت المنتجات في سوريّة من قوانين الحماية للأسواق المحلّيّة، التي لم تستطع الاستمرار في نموّها لأنّ السّوق المحلّيّة محدودة، فخسرت أيضاً الأسواق الدّوليّة، وتراجع الاستثمار وتراجع معه التّشغيل وارتفعت البطالة ممّا أدّى لانتشار الفقر اللذين يعتبران من أصعب المشكلات الّتي تواجه أيّ اقتصاد ممّا دفع بالنّموّ الاقتصاديّ إلى التّراجع.

إنّ التّغيّر في المؤشّرات الاقتصاديّة كان في تزايد بالرّغم من أنّ هذه الزّيادة لم تكن على المستوى المقبول، بسبب الضّعف في هيكليّة النّموّ ومصادره، أمّا المؤشّرات الاجتماعيّة فإنّ بعضها تحقّق بسبب الاستثمار في التّعليم والصّحّة كهدف للألفيّة قبل عام 2015، وبعضها وجد صعوبات في التّحسّن في قيمه، مثل البطالة ومعدّل النّموّ السّكّاني، غير أنّ التّغيّرات الّتي شهدها الاقتصاد لم تنعكس على المؤشّرات الاجتماعيّة بشكل إيجابي، بل زادت من معدّل الفقر ومعدّل البطالة ممّا يدلّ على المشكلات الكبيرة في السّياسات الاقتصاديّة الكلّيّة، أمّا المؤشّرات البيئية فقد كان تأثّرها بالاستثمار سلبيّاً، أي ارتفعت حدّة التّلوّث وزادت مساحة الأراضي الزّراعيّة الّتي أصبحت كتل إسمنت، وتوسع التّصحّر بالإضافة إلى عدم مراعاة الشّروط البيئية من قبل الاستثمارات العامّة أو الخاصّة، وعدم البحث عن المصادر البديلة للطّاقة وغيرها من الطّاقات المتجدّدة في سوريّة.

المبحث الثّالث

واقع الاستثمار وانعكاساته التّنمويّة خلال الفترة (2010 – 2013)

1- تراجع الاستثمارات في سوريّة خلال الفترة ما بين 2010-2013 وانعكاسات على مؤشّرات التّنمية

تعرّض المجتمع السّوريّ الى أسوأ كارثة في تاريخه حيث تقدّر خسائر الاقتصاد السّوريّ بحوالي 139.77 مليار دولار[1]، حيث تعطّلت حركة النّقل والمواصلات وتضرّرت التّجارة الدّاخليّة وانخفض إنتاج الصّناعات الاستخراجيّة والتّحويليّة بالإضافة الى خروج العديد من الشّركات والمناطق الصّناعيّة خارج الخدمة إما بتدميرها أو بتخريبها، ومعها تقلّص النّشاط الاقتصاديّ في جميع المناطق والقطاعات، وأجبرت العديد من الشّركات على إغلاق أبوابها وتسريح العمّال لديها واختيار بلدان مجاورة للعمل بها، ممّا سبب زيادة كبيرة في أعداد العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى تراجع العرض من السّلع والخدمات بسبب خروج الشّركات والمناطق الصّناعيّة عن الخدمة أو تحوّلها إلى بلدان أخرى، أضف إلى ذلك العقوبات الاقتصاديّة الّتي زادت من الضّغوط على المعروض من السّلع والخدمات، ممّا دفع بسعر اللّيرة السورية إلى الانخفاض مقابل العملات الأجنبية، وتأثرت القوّة الشّرائيّة للمواطن السّوريّ، وخاصّة من ذوي الدّخل المحدود حيث بلغ سعر صرفها مقابل الدّولار في شهر تمّوز من عام 2013 رقم قياسيّ في السّوق السّوداء 310 ليرة للدّولار الواحد، حيث عمل المصرف المركزيّ على رفع السّعر الإسمي لليرة مقابل العملات الأجنبية بشكل يتماشى مع اتّجاهات السّوق، ورافق انخفاض العملة المحلّيّة مقابل سلّة العملات الاجنبية انخفاض كبير في الصّادرات والواردات.

كما أنّ موارد الدّولة من عائدات الضّرائب والنّفط تراجعت بسبب الغياب الكامل لجزء كبير من النّشاط الاقتصاديّ عن العمل أو انتقاله إلى مكان أخر خارج الدّولة وتدمير جزء من محطّات توليد الطّاقة وضخّ المياه وأبار النّفط والطّرق والنّقل والمستشفيات والمدارس وجزء كبير من الأبنية السّكنيّة.

[1] - www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_EDGD_14_TP-5_E.pdf,p8

وتقدّر الاسكوا خسائر الاقتصاد السّوريّ حتّى عام 2014 بحواليّ 139.77 مليار دولار وهو أكثر بثمانية أضعاف النّاتج المحلّيّ الاجمالي في ظلّ الأزمة، والجدول التّالي يبيّن التّغيّر في قيّم النّاتج المحلّيّ الإجمالي لأسعار سنة 2010 بمليار دولار ومعدّلات التّضخّم قبل وأثناء الأزمة.

الجدول رقم (9-3) تغيّر النّاتج المحلّيّ ومعدّل التّضخّم قبل وأثناء الأزمة في سوريّة

البيان	2010	2011	2012	2013
GDP	60.19	52.92	40.15	33.45
التضخم	4.4	4.8	37.4	89.62

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الاسكوا

نلاحظ من الجدول السّابق أنّ التّراجع في حجم النّاتج المحلّيّ الإجمالي قد بلغت 50% وهذا يدلّ على عمق تأثير الأزمة على النّاتج المحلّيّ الإجمالي ممّا ينعكس على كافّة جوانب الحياة للمواطن. غير أنَّ الخسارة لم تكن على نفس السّوية بين كل القطاعات حيث شهدت الزّراعة تحسّناً في معدل النمو بسبب تحسّن المناخ بعد سنوات من الجفاف[1]، غير أنَّ أرتفاع أو ثبات نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلّي لفترة طويلة دليلٌ على تباطؤ عملية التنمية أو تراجعها، كونه من القطاعات منخفضة القيمة المضافة مقارنه بحجم الإنفاق عليه، أي أنَّ الأزمة أدت إلى ظهور أثار سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي بعد أنْ كان الاقتصاد في طريقة إلى التّعافي من خلال ارتفاع مساهمة القطاعات الإنتاجية ذات المردود الاقتصادي العالي[2]، حيث كان من المتوقّع حسب الخطّة الخمسيّة الحادية عشرة أن يصل النّاتج المحلّيّ الإجمالي في سوريّة الى 70 مليار دولار في نهاية عام 2013 غير أنّ الظّروف الرّاهنة جعلت التّراجع الحادّ للنّاتج المحلّيّ الإجمالي كبيراً، والخسارة الكبرى كانت لرأس المال الخاصّ حيث تراجع الاستثمار الخاصّ بشكل كبير جداً بسبب إما هجرة رأس المال إلى بلدان مجاورة أو تدميرها جزئياً أو كلياً، ممّا سبب توقّف العمليّة الإنتاجية وتراجع الإنتاجية، وأثّر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفعت معه الأسعار وتدهورت القدرة الشرائية، وارتفعت معدلات البطالة لعدم قدرة القطاع العام على خلق فرص عمل جديدة. ولم تكن الزّراعة أفضل من غيرها من القطاعات حيث تأثّرت بارتفاع أسعار المحروقات ومستلزمات العمليّة الزّراعيّة بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى الأرض لزراعتها أو لجني المحصول أو حتّى لنقلّه.

[1] - المركز السوري لبحوث السياسات، الازمة السورية الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، 2013، ص 36.
[2] - هيئة التخطيط والتعاون الدولي، التنمية البرشرية في ظل الازمة، 2013، ص29.

كما أنّ الصّادرات والواردات الاجمالية تعرّضت لهبوط حادّ بسبب تدمير حقول النّفط فانخفض انتاج سوريّة من النّفط من 386 الف برميل يوميا الى 28 الف برميل يومياً في عام 2013، حسب تقرير اوبك الدّول المصدّرة للنّفط، بالإضافة لصعوبة النّقل والمواصلات وتدمير المناطق الصّناعيّة في كلّ من حلب وريف دمشق حيث احتلّت سوريّة المركز الأخير بالتّجارة البينيّة العربيّة حسب تقرير الاقتصاديّ العربيّ الموحّد لعام 2013.

كما تراجع أيضاً الاستهلاك الخاص بسبب خسارة الليرة السورية لجزء كبير من قوتها الشرائية وفقدان اليد العاملة بسبب مغادرتها أراضي الجمهورية العربية السورية وتسريح العمال أو فقدان وظائفهم نتيجة تخريب المنشات التي تقوم على تشغيلهم، في ضوء قلة المعروض من السّلع والخدمات بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على سورية وانخفاض الطّلب على السّلع مثل السّيارات والمفروشات.

وقطاع الإسكان كان له النّصيب الكبير من الخسائر حيث تعرّض أكثر من 1200 ألف منزل للضّرر حتّى عام 2013 أيّ أنّ نصف السّكّان تضرّروا في قطاع السّكن[1] وهذا يعني أنّ قطاع البناء والتّعمير له الحصّة الكبيرة من احتياجات إعادة الإعمار بالإضافة إلى كثافة العمالة في هذه القطاع.

2-انعكاسات تراجع الاستثمار خلال (2010 - 2013) على بعض مؤشّرات التّنمية

2-1- اشتداد حدّة الفقر

حقّقت سوريّة هدف الألفية بتخفيض نسبة السّكّان الفقراء قبل الموعد المحدّد ب 2015 حيث بلغت النّسبة في عام 2009 من السّكّان الفقراء إلى 0.45% أي أنَّ عدد الأفراد الّذين يقلّ دخلهم اليومي عن 1.25 دولار، حيث كانت هذه النّسبة في عام 1997 تعادل 7% وهذا يعني أنّ سوريّة حقّقت الهدف التّنمويّ بخفض نسبة الّذين يعيشون دون خطّ الفقر إلى النّصف.

غير أنّ الوضع تغيّر كلياً بعد دخول سوريّة سنوات الأزمة حيث عادت وارتفعت النّسبة في عام 2013 إلى 7% ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة بسبب تسريح العمّال وإغلاق الشّركات لأعمالها وخروج المدن الصّناعيّة عن الخدمة، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار الموادّ الغذائيّة والخدمات وضغوط العقوبات الاقتصاديّة، وانخفاض القوّة الشّرائيّة لليرة، أما إذا أخذنا مؤشّر الفقر الوطنيّ الأدنى فنجد أنّ نسبة السّكّان تحت خطّ الفقر وصلت الى 43% في عام 2013 أي تقريباً

[1] - O.P. escwa.un.org, p11

نصف السّكّان ممّا يعني حاجة للاقتصاد السّوريّ لجهود كبيرة في معالجة الاختلالات الكبيرة في هذه المعدّلات ربّما تحتاج إلى عشرات السّنوات لتعود النّسب إلى ما كانت عليه.

اتّسعت حدة الفقر بين السّكان في سورية خلال فترة الأزمة، نتيجة تنامي أسعار السلع والخدمات وزيادة عدد الذين فقدو ممتلكاتهم وثروتهم وأعمالهم وضعف النشاط الاقتصادي الذي أصبح صغيراً جداً ويقدر تقرير الاسكوا بأنَّ أكثر من 7 مليون شخص إضافي غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية انضموا للفقراء خلال الأزمة[1] حيث يشير التقرير إلى أن المستوى الإجمالي للفقر ازداد بنسبة 171% مقارنه بمستواه في عام 2010 وترافق هذا الفقر المادي بزيادة حادة في قدرة السكن على تلبية وسائل المعيشة وإمكانية الحصول على التّعليم والصّحّة، حيث أصبحت الظروف المعيشية للغالبية العظمى للسكان أسوأ بكثير وزادت من حدة هذه النسبة الأعداد المتزايدة من النّازحين واللاجئين، وساهمت العقوبات على سورية في زيادة عدد الفقراء بواقع 877 ألف شخص من بين أعداد الفقراء لفترة الأزمة في سورية[2].

2-2- نسبة السّكّان العاملين

انخفضت نسبة العاملين من إجمالي عدد السّكّان إلى 18% في نهاية 2013 بسبب الارتفاع الكبير في معدّل البطالة الّذي وصل إلى 54.19% بسبب عجز النّشاط الاقتصاديّ الّذي توقّف جزء كبير منه عن استيعاب العمالة الوافدة، وكان نصيب الفئة الشّابّة من العاطلين عن العمل هي الأكبر، بالإضافة إلى تراجع معدل النمو السكاني بنسبة 6.2% لعام 2013 مقارنه مع عدد السكان في 2012 وتسجيل حركة نزوح هائلة للسورين بنسبة 34% مما سبب تغير كبير في الديموغرافيا السورية، وتسبب بضغط كبير على مناطق النزوح زادت من حدة الأزمة.

وتشير أرقام مسح قوة العمل لعام 2011 والذي نُفذ في بداية الأزمة، أنَّ معدل التشغيل انخفض من 39% عام 2010 إلى36.1% لعام 2011،وذلك بسبب انخفاض عدد العمال في القطاع الخاص بنسبة 6% أي حوالي 233 ألف عامل وخاصة في قطاع الزراعة والنقل، كما أن البطالة ارتفعت من 8% في عام 2010 الى 14.9% عام 2011، وأغلب هذه النسبة كانت في المناطق الشرقية والوسطى.

2-3- معدّل الالتحاق بالتّعليم الاساسي

كان للأزمة السّوريّة تأثيرات واسعة على كافّة جوانب التّنمية الاقتصاديّة منها أو الاجتماعيّة، بما في ذلك مؤشّر التّحصيل العلميّ والكادر التدريسي، والذي يحتاج إلى زمن طويل لتعويضه، حيث

[1] –O.P..escwa.un.org,P13

[2] - مصدر سابق الذكر، الازمة السورية الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، 2013، ص68

تضرّرت المدارس والبنّيّة التّحتيّة والمؤسسية للتّعليم بشكل كبير بين 2010 و2013 ممّا تعذّر معه ذهاب الطّلاّب إلى المدارس، حيث انخفضت نسبة الالتحاق الصّافية بالتّعليم الأساسي لدى الجنسين من 98% الى 70% بالإضافة إلى ذلك مشاكل الالتزام بالدّوام، فإعادة المؤشّر على ما كان علية أصبحت صعبة للغاية في ظلّ تدمير البنية التّحتيّة للتّعليم فأكثر من 4072 مدرسة تدمرت بشكل كلي أو جزئي وأكثر من 18% من باقي المدارس تستخدم لملاجئ للأسر الّتي غادرت بسبب الأزمة، أضف إلى ذلك الخسائر البشريّة لقطاع التّعليم وتردّي الأوضاع الاقتصاديّة للأسرة السّوريّة ممّا يزيد معه صعوبة وقدرة هذه الأسر على الإنفاق من أجل تعليم أبنائها، فتسارع معدل التّسرّب من المدارس حيث وصلت نسبة التسرّب من المدارس إلى 50%[1] في التعليم الأساسي في عام 2013 وإنَّ هذا الأضرار التي لحقت بالنظام التعليمي وبكوادره وبنيته التحتية أدّت إلى نتائج سلبية على رأس المال البشري الذي يُعدّ أساس التنمية وغايتها، وبالتالي تأثرت عملية التنمية بشكل مباشر وستكون النتائج لفترة زمنية طويلة، بالإضافة إلى أنَّ الحكومة السورية وبسبب الأزمة الحالية خفضت الإنفاق العام على التّعليم حيث انخفض من 35 مليار ليرة الى 19 مليار ليرة عام 2012[2]، مما يزيد من التأثير السلبي على القطاع التعليمي ويحدُّ بدوره من قدرة الحكومة على إيجاد حلول لإصلاح المدارس المتضررة وتعويض النّقص في الكادر التدريسي ومعالجة الأثار النفسية للطلاب في مناطق النزاع، وخسارة سورية لجزء من رأس المال البشري العامل في قطاع التعليم يتطلب سنوات من العمل من أجل تعويضها وبالتالي سيؤثر بدوره على النمو الاقتصادي والعمالة والإنتاجية.

2-4- النظام الصحي في ظل الأزمة.

تعرّضت المنشآت الصحية إلى أضرار كبيرة نتيجة الأزمة السورية بسبب التخريب للبنية التحتية للرعاية الصّحيّة، بالإضافة إلى هجرة ذوي الخبرة في المجال الصحي، والتراجع الحاد في الصناعات الدوائية السورية، ومما زاد الوضع سوءاً زيادة أعداد الوفيات والجرحى والمعاقين الذين يحتاجون إلى علاج، مما يلقي بأعباء كبيرة على باقي المنشات التي ماتزال تعمل في سورية، حيث تراجعت قيم وفيات الأطفال بعد أن وصلت سورية إلى تحقيق الهدف الإنمائي قبل حلول عام 2015 حيث وصلت قيم وفيات الاطفال الى 25.1 لكل ألف طفل، بعد أنْ كانت تحاكي الهدف الإنمائي للألفية. خرج ما نسبته 41% من مشافي سورية عن الخدمة، وتضرر أكثر من نصفها، وتوقفت عن الخدمة أكثر من 61% من المراكز الصحية التي كانت تقدم الخدمات الصحية في مختلف أنحاء سورية،

[1] http://www.escwa.un.org,P13

[2] - مصدر سابق الذكر، الازمة السورية الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية ص 55.

مما أثر بشكل مباشر على إمكانية تلقي اللقاحات، وعدم قدرة شريحة كبيرة من النساء على الوصول للمراكز التي تقدم الرعاية الإنجابية، بالإضافة إلى انخفاض عدد الأطفال الذين يولودون على يد أشخاص متخصصين طبياً، عدا عن ذلك عدم قدرة المراكز الصحية التي ماتزال عاملة من الحصول على الأدوية لمعالجة المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنه، كما دفع الفقر وتدنّي الظّروف المعيشية للمواطنين لعدم الاهتمام بالصّحة العامّة، مما سبب انتشار أمراض الحمى المالطية والإسهال الحاد لدى الأطفال واللشمانيا والسّحايا وشلل الأطفال، كما أنَّ انخفاض عدد الشركات الدوائية التي تعمل، بالإضافة إلى صعوبة نقل الدواء بين المحافظات زاد من تفاقم الأزمة الصحية.

خاتمة الفصل الثالث

لقد تمكّنت سوريّة من تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية لغاية 2010 ولا سيما الحدّ من الفقر ورفع معدّلات الالتحاق بالتّعليم، بسبب سياسات التّعليم الإلزامي وتحقيق المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى خفض معدّل وفيّات الأطفال الرّضّع، غير أنّ الازمة السّوريّة عصفت بكلّ هذه الإنجازات واستهلكت كلّ المخزون الّذي استمرّ في إنجازه عشرات السّنّين.

أن تقيم انعكاسات الأزمة على كافّة مؤشّرات التّنمية صعبة للغاية بسبب قلة البيانات والصعوبة في والوصول إليها والتّأكّد من دقّتها حيث تعتبر أرقام الدراسات سواء لمراكز البحوث أو للاسكوا أرقاماً تقديرية، فرصد هذه البيانات على المستوى المحلّيّ والوطنيّ أمر غاية في الصّعوبة في الوضع الرّاهن وفي ظلّ غياب إحصاءات رسميّة حول الأرقام الاقتصاديّة والبيانات الاجتماعيّة في سنوات الأزمة، غير أنّ النّتائج على مؤشرات التنمية تبدو كبيرةً جداً على مجمل نواحي الاقتصاد السّوريّ وتحتاج إلى جهود دوليّة وإقليميّة لمعالجة الاختلالات التّنمويّة الّتي أضرت كثيراً في بنية الاقتصاد وهيكل المجتمع، ممّا يتطلّب تمويلاً كبيراً لا يقف عند تمويل البنية التّحتيّة بل تمويل تنمية الإنسان الّذي يعتبر عماد بناء الوطن.

الفصل الرّابع

تحليل العلاقة الكمّيّة للاستثمارات على مؤشّرا ت التّنمية المستدامة في سوريّة

المبحث الأوّل: للمؤشّرات المتّبعة لقياس التّنمية المستدامة

المبحث الثّاني: عوامل التّنمية المستدامة نتائج التّحليل العامليّ

المبحث الثّالث: اختبار علاّقات الارتباط بين العوامل المكوّنة للتّنمية المستدامة

المبحث الأوّل

تحليل النّتائج للمؤشّرات المتّبعة في قياس التّنمية المستدامة

التّحليل العامليّ هو أحد طرائق متعدّد المتغيّرات والّتي تستخدم في تحليل مصفوفة الارتباط أو مصفوفة التّباين والتّباين المشترك للحصول على تفسير دقيق، واختزال البيانات الكثيرة إلى عدد أقل من البيانات، وذلك من خلال العلاّقات بين المتغيّرات النّاتجة والكامنة وراء هذه العلاّقات والّتي هي متغيّرات أيضاً ولكنّ بعدد أقلّ من (Common Factor) بواسطة العوامل المشتركة المتغيّرات الأصليّة. يوضح التّحليل العامليّ العلاّقة بين مجموعة كبيرة من المتغيّرات (Mathematical model) وأيضاً يُعرف بأنّه عبارة عن نموذج رياضيّ بدلالة عدد قليل من العوامل الأساسيّة وقد تمّ اعتماد طريقة المكوّنات الأساسيّة Principal components والّتي تعتبر من أكثر طرق التّحليل العامليّ دقّةً وشيوعاً نظراً لدقّة نتائجها ولهذه الطّريقة مزايا عدّة منها أنّها تؤدّي إلى تشبّعات دقيقة، وكلّ عامل يستخرج أقصى كمّيّة من التّباين، وإنّها تؤدّى إلى أقلّ قدر ممكن من البواقي، كما أنّ مصفوفة الارتباط تختزل إلى أقلّ عدد من العوامل المتعامدة غير المرتبطة (Hottelling, 1933).

1- المؤشّرات المركّبة

التّحليل العامليّ لمؤشّرات الدّراسة الّتي تمّ اعتمادها لدراسة أثر الاستثمارات في التّنمية المستدامة، من خلال مراجعة أدبيّات الدّراسات الإحصائية تبيّن أنّ المؤشّرات المستعملة في قياس التّنمية المستدامة غير متجانسة فيما بينها، لذاك تمّ اقتراح أن تتمّ دراستها بالشّكل الّذي يناسب طبيعة هذه البيانات حيث تمّ تركيب مؤشّرات مركّبة عن كلّ مجموعة من المؤشّرات التّابعة بحيث تعبّر بشكل إحصائي عن مدى ارتباط المؤشّرات المكوّنة لمؤشّر التّابع الجديد فيه ومدى تأثير كلّ عامل من العوامل في تركيب المؤشّر الجديد حيث تمّ معايرة البيانات الأساسيّة الّتي ضمّت مؤشّرات التّنمية المستدامة لتصبح هذه المؤشّرات معياريّة بحيث يتمّ التّعبير عنها بعامل مركب واحد.

2- مراحل إجراء التّحليل العامليّ للمؤشّرات المكوّنة للتّنمية المستدامة

1- تمّ تكوين مصفوفة الارتباط لجميع المتغيّرات الّتي ستدخل في التّحليل.

2- من مصفوفة الارتباط تمّ حساب العوامل لاستخلاص هذه العوامل أهمّها وأكثرها استخداما الأسلوب المعروف بإسم Principal Componentsالمركبات الرّئيسيّة.

3- من خلال العوامل الّتي تمّ الحصول عليها يتمّ تدويرها بهدف جعل العلاقات بين المتغيّرات وبعض هذه العوامل أقوى ما يمكن عن طريق تعظيم التّباين varimax بشكل تحافظ على

خاصّيّة الاستقلال بين العوامل أي بقاء المحاور متعامدة أثناء عمليّة التّدوير.

وقد تمّ التّحقّق من ضرورة توفّر شروط التّحليل العامليّ في مصفوفات الارتباط وهي شرط أن لا تكون المصفوفة شاذّة singularity assumption أيّ درجة الارتباط بين المتغيّرات تامّ أو التّرابط الدّاخليّ القويّ بين المتغيّرات multicollinearity assumption ليتمّ حذف المتغيّرات.

المبحث الثّاني: عوامل التّنمية المستدامة نتائج التّحليل العامليّ

تمّ اختيار عيّنة الدّراسة عن طريق العيّنة العشوائيّة، لأنّ مؤشّرات التّنمية المستدامة بعضها غير متوفّر البيانات، وعددها كبير جداً يصل إلى 129 مؤشّر حسب تقارير الأمم المتّحدة، فقد تمّ اختيار المؤشّرات الّتي تتوفّر لها بيانات في سوريّة، وقد بلّغت عدد المؤشّرات المستخدمة في التّحليل 21 مؤشّر لكلّ من التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، وتمّ اعتماد مصادر مختلفة لجمع البيانات فمنها البنك الدّوليّ، والمكتب المركزيّ للإحصاء، ومصرّف سوريّة المركزي.

1- عامل التّنمية الاجتماعيّة

تمّ دمج بيانات التّنمية الاجتماعيّة من خلال استخدام التّحليل العامليّ، بعد جعل البيانات الأساسيّة معياريّة ليتمّ استخدمها في بناء نموذج يساعد في تفسير أثر الاستثمار على التّنمية الاجتماعيّة، كأحد مكوّنات التّنمية المستدامة، ويتمّ تسمية العامل الجديد (Fac1 – 1) المعبر عن التّنمية الاجتماعيّة، ويبيّن الجدول التّالي قيّم معاملات الشيوع Extraction ويعبّر عن مربّع معامل الارتباط (R^2) بين المتغيّر والعوامل، أيّ أنّه يعبّر عن نسبة التّباين في المتغيّر الّتي تشرحها العوامل المشتركة المشتقّة من التّحليل العامليّ، أمّا الجزء الأخر من الجدول Component يعبّر عن قيم المساهمة في العامل الجديد الّذي تمّ استخلاصه عن طريق التّباين الأكبر، حيث نلاحظ أنّ كلّ من (الأجل المتوقّع للحياة، ونسبة الالتحاق بالتّعليم الثّانويّ ونسبة الإنفاق على التّعليم) كان لها مساهمة أكبر في عامل التّنمية الاجتماعيّة، وإنّ بعض القيّم أخذت اتّجاه معاكس في تكوين العامل الجديد للتّنمية الاجتماعيّة، مثل معدّل النّموّ السّكّاني ومعدّ الجريمة ووفيّات الأطفال في سنّ 5 سنوات، والسّبب في هذا الاتّجاه المعاكس للتّأثير على العامل الجديد يعود إلى أنّه لم يترافق التّطوّر في المؤشّرات الصّحّيّة وانخفاض معدّل الجريمة بنموّ موازن للتّشغيل والتّوظيف حيث لم تستطع الاستثمارات أن تستوعب كلّ النّموّ السّكّاني الّذي زاد من عدد الدّاخلين في سوق العمل؛ ممّا سبب ارتفاع معدّل البطالة وزيادة نسبة الإعالة وأثر بذلك بشكل سلبيّ على عامل التّنمية الاجتماعيّة، وإنّ معدّل البطالة أخذ بعداً أكبر بالتّباين، حيث حصل على أكبر نسبة تباين مع العامل الجديد، ممّا يؤكّد ضرورة تحسين شروط الاستثمارات من أجل استيعاب الأعداد الكبيرة الدّاخلة في سوق العمل سنوياً.

الجدول (1-4) معاملات الشيوع وقيم المساهمة للمتغيّرات في العامل Fac1-1

Communalities

	Initial	Extraction	Component 1
معدل البطالة	1.000	.088	.297
معدل النمو السكاني	1.000	.344	-.587
الاجل المتوقع للحياة	1.000	.832	.912
نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي	1.000	.834	.913
نسبة الانفاق على التعليم	1.000	.733	.856
وفيات الاطفال دون 5سنوات	1.000	.849	-.921
الانفاق على الرعاية الصحية	1.000	.518	-.719
معدل الجريمة	1.000	.545	-.738

الجدول من إعداد الباحث

إنّ مساهمة كلّ من الأجل المتوقّع للحياة، ونسبة الالتحاق في التّعليم الثّانويّ، كانت على التّوالي أعلى نسبة مشاركة في عامل التّنمية الاجتماعيّة (913. ,912.) وهي مشاركة ايجابية بالإضافة إلى الإنفاق على التّعليم فقد بلّغت نسبة المساهمة في التّنمية الاجتماعيّة (856.)، بينما أقل نسبة مشاركة في العامل الجديد كانت من نصيب معدّل البطالة، حيث سيبين التّحليل القادم أنّها احتلّت أكبر نسبة تباين مع العامل الجديد، أمّا المساهمة السّلبيّة في عامل التّنمية الاجتماعيّة كانت لكلّ من معدّل النّموّ السّكّاني، ووفيّات الأطفال دون الخمس سنوات، والإنفاق على الرّعاية الصّحّيّة، ومعدّل الجريمة على التّوالي (-.738, -.719, -.921, -.587) والسّبب في التّأثير السّالب للمؤشّرات السّابقة، يعود إلى الضّغط الّذي تسبّبه هذه المؤشّرات على الاقتصاد في حال لم يتمّ تأمّين استثمارات ضخمة توفّر فرص عمل وتحقّق تحسّن في نوعيّة حياة الإنسان، أيّ أنّ تحسّن مؤشّرات التّنمية الاجتماعيّة في سوريّة يسبّب ضغطاً أكبر على باقي المؤشّرات، إذا ما تمّ معالجة المشكّلات المتعلّقة بالفقر وتحقيق عدالة اجتماعيّة وتأمين فرص عمل للعاطلين الّذين يزيدون بشكل كبير، وخاصة باعتماد الاقتصاد السّوريّ على مشاريع صغيرة هامشيّة لا تسبّب خلق في القيمة المضافة، وتأثيرها يكون ضعيف في مجمل النّاتج المحلّيّ الإجمالي.

أمّا الجدول التّالي فيحدّد أيّ من العوامل سيدخل في التّحليل، فكلّ العوامل الّتي تقابل جذورها أقل من الواحد سوف يتمّ استبعاده، وهنا يمكننا أن نستدلّ من الجذر التّخيّلي على كمّيّة التّباين في المتغيّر الّتي يعزى إليها التّغيّر في عامل معيّن Eigenvalue على اعتبار أنّ التّباين الكلّيّ لأيّ

متغيّر مساوياً الواحد الصّحيح (100%)، حيث من الملاحظ أنّ هناك ثلاث متغيّرات حصلت على جذر تخيّلي أكبر من الواحد الصّحيح وهي (4.742، 1.236، 1.012) سيتمّ اختيار أعلى جذر تخيّلي، أي الخيار الأنسب للتّحليل، وبالتّالي نسبة التّباين للمتغيّر الأوّل59. أيّ أنّ معدّل البطالة يعزى إليه تفسير حوالي 60% من التّباين الكلّيّ للمتغيّر التّنمية الاجتماعيّة، وبعد تدوير المحاور سيظلّ قيمة المتغيّر الأوّل هو أقل المتغيّرات تأثيراً في التّنمية الاجتماعيّة وهذا ما يؤكّده مستوى المساهمة الّذي بلغ297. في العامل(Fac1-1).

الجدول (2-4) الجذور التّخيّليّة المبدئيّة Eigenvalues لمصفوفة الارتباط ومجموع مربّعات قيم المساهمة

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings	
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance
معدل البطالة	4.742	59.278	59.278	4.742	59.278
معدل النمو السكاني	1.236	15.450	74.728		
الأجل المتوقع للحياة	1.012	12.652	87.379		
الالتحاق بالتعليم الثانوي	.554	6.926	94.305		
الإنفاق على التعليم كنسبة(GDP%)	.228	2.853	97.158		
وفيات الأطفال دون 5سنوات	.160	2.006	99.164		
الإنفاق على الرعاية الصحية	.054	.679	99.843		
معدل الجريمة	.013	.157	100.000		

الجدول من إعداد الباحث

أمّا باقي العوامل الّتي حصلت على جذر أكبر من الواحد، فهي معدّل النّموّ السّكّاني الّذي يفسّر حواليّ 15 بالمائة من التّبيان، والآجل المتوقّع عند الولادة يفسّر 12% من التّباين فقد تمّ اعتماد الأنسب للتّحليل، حيث يفسّر معدّل البطالة مجمل التّباين في المتغيّر من حيث يعطي تفسير عن العدالة الاجتماعيّة وتوزيع الدّخل ومستوى التّوظيف في البلد وبالتّالي نسبة الاستثمار ونوعيّة هذا الاستثمار، ومع التّغيّر الكبير في المعارف والعلوم واستخدام منتجات التّكنولوجيا فإذا انخفض معدّل البطالة مع بقاء معدّل النّموّ السّكّاني ثابت أو في تزايد فهذا يعني أنّ مخرجات التّعليم ترقّي إلى مستوى التّشغيل حسب نوعيّة الاستثمار في سوريّة، ويكون للتّعليم دور في زيادة نسبة التّوظيف

نتيجة حصول الأفراد على المهارات المطلوبة من التّعليم الّتي تمكّنهم من دخول سوق العمل.

2- عامل التّنمية البيئية

تمّ دمج بيانات التّنمية البيئية في متغيّر واحد عن طريق التّحليل العامليّ بعد جعل البيانات الأساسيّة معياريّة ليتمّ استخدمها في بناء نموذج يساعد في تفسير أثر الاستثمار على التّنمية البيئية كأحد مكوّنات التّنمية المستدامة وتمّ تسمية العامل الجديد (Fac1 – 2) المعبر عن التّنمية البيئية ويبيّن الجدول التّالي قيم معاملات الشيوع Extraction ويعبّر عن مربّع معامل الارتباط (R^2) بين المتغيّر والعوامل أيّ أنّه يعبّر عن نسبة التّباين في المتغيّر الّتي تشرحها العوامل المشتركة المشتقّة من التّحليل العامليّ، أمّا الجزء الأخر من الجدول Component يعبّر عن قيم المساهمة في العامل الجديد الّذي تمّ استخلاصه عن طريق التّباين الأكبر حيث نلاحظ أنّ كلّ من (نصيب الفرد من الأراضي الزّراعيّة) كان لها مساهمة أكبر في عامل التّنمية البيئية، أما العوامل ذات التّأثير السّلبيّ على عامل التّنمية البيئية كان أعلاها عدد السّيّارات الّذي سبّبت المزيد من التّلوّث فقد بلغ نسبة مساهمته في العامل التّنمية البيئية 968.- كمان أنّ انبعاث غاز CO2 ذا تأثير كبير وعكسيّ على عامل التّنمية البيئية.

الجدول (3-4) معاملات الشيوع وقيم المساهمة للمتغيّرات في العامل Fac1-2

Communalities **Component Matrix[a]**

	Initial	Extraction	Component
نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	1.000	.890	.943
التغير في مساحة الغابات	1.000	.408	.639
استخدام الاسمده	1.000	.195	.441
CO2	1.000	.730	-.854
عدد السيارات	1.000	.937	-.968
الأراضي المزروعة إلى الصالحة	1.000	.493	.702

الجدول من إعداد الباحث

كانت نسبة المشاركة الإيجابية في عامل التّنمية البيئية ،أيّ المساهمة لأعلى قيمة كانت لنصيب الفرد من الأراضي الزّراعيّة، حيث بلغت (.943) ممّا يفسّر أنّ اعتماد الاقتصاد السّوريّ على الزّراعة حيث كان نسبة مساهمتها في النّاتج المحلّيّ الإجمالي بالرّغم من قلّه عدد المشاريع الجديدة خلال 20 عام بالمتوسّط 20%، أمّا أعلى قيمة سالبة كانت من نصيب عدد السّيّارات أيّ ارتفاع

نسب الانبعاث من الغازات المضرّة للبيئة بسبب ارتفاع عدد السّيّارات ممّا يقلل من فرص إمكانيّة معالجة المشاكل البيئية النّاتجة عن التّلوّث.

أمّا الجدول التّالي يتبيّن أنّ نصيب الفرد من الأراضي الزّراعيّة احتلّ المرتبة الأولى في الجذور التّخيّليّة وكانت (3.653) بنسبة تباينه مع العامل الجديد بلغت 60 % أيّ أنّ المتغيّر يفسّر 60% من التّباينات النّاتجة عن العوامل المشتركة، وبعد تدوير المحاور بطريقة التعامد ظلّ المتغيّر الأوّل أفضل تمثيل وتشبع من باقي المتغيّرات، حيث تمّ استبعاد المتغيّرات الّتي تقل جذورها عن الواحد الصّحيح على اعتبار التّباين لكلّ متغيّر واحد (100%).

الجدول (4-4) الجذور التّخيّليّة المبدئيّة Eigenvalues لمصفوفة الارتباط ومجموع مربّعات قيم المساهمة Fac1-2

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings	
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance
نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	3.653	60.887	60.887	3.653	60.887
التغير في مساحة الغابات	1.136	18.938	79.825		
استخدام الاسمده	.686	11.433	91.259		
CO2	.372	6.195	97.454		
عدد السيارات	.134	2.227	99.681		
الأراضي المزروعة إلى الصالحة	.019	.319	100.000		

الجدول من إعداد الباحث

إنّ متغيّر نصيب الفرد من الأراضي الزّراعيّة الّذي يعود له تفسير نسبة 60% من التّباين في العامل الجديد للتّنمية البيئية فقد بلّغت درجة مساهمته فيه943. لأنّه يعكس اعتماد البلد على الزّراعة في تمويل أمنها الغذائي، بالإضافة إلى نوعيّة قدرة البلد على زيادة نصيب الفرد من الأراضي الزّراعيّة؛ بالرّغم من الزّيادة السّكّانيّة، وهذا إن دلّ على شيء فإنّه يدلّ على أنّ البلد يقوم باستصلاح المزيد من الأرّاضي، ويعمل جاهداً على وقف التّصحّر، وزيادة نسبة الغابات الّتي تؤثّر في كمّيّة المياه الهاطلة، وبالتّالي زيادة المواسم الزّراعيّة. أمّا التّغيّر في مساحة الغابات فقد فسر من التّبيان المشترك للمتغيّرات في العامل الجديد للتّنمية البيئة ما نسبته 19 % وكانت نسبة مساهمته في التّنمية البيئية 63 % وهي نسبة منخفضة في المساهمة.

3- عامل التّنمية المؤسساتية

تمّ دمج بيانات التّنمية المؤسساتية من خلال استخدام التّحليل العامليّ بعد جعل البيانات الأساسيّة معياريّة ليتمّ استخدامها في بناء نموذج يساعد في تفسير أثر الاستثمار على التّنمية المؤسساتية كأحد مكوّنات التّنمية المستدامة، ويتمّ تسمية العامل الجديد (Fac1 – 3) المعبر عن التّنمية المؤسساتية ويبيّن الجدول التّالي قيّم معاملات الشيوع Extraction ويعبّر عن مربّع معامل الارتباط (R^2) بين المتغيّر والعوامل، أيّ أنّه يعبّر عن نسبة التّباين في المتغيّر الّتي تشرحها العوامل المشتركة المشتقّة من التّحليل العامليّ، أمّا الجزء الآخر من الجدول Component يعبّر عن قيم المساهمة في العامل الجديد الّذي تمّ استخلاصه عن طريق التّباين الأكبر، حيث نلاحظ أنّ كلّ من (الإنترنت، ومستخدمو الهاتف الثّابت والمحمول) كان لها مساهمة أكبر في عامل التّنمية المؤسساتية، وهذا منطقيّ لأنّها تساهم في إمكانيّة الوصول السّريع للمعلومات عن طريق هذه الوسائل المتطوّرة ودرجة وسرعة الوصول إلى المعلومات تعتبر جزء مهمّ من أجزاء التّنمية المستدامة الّتي تساهم هذه السّرعة في الوصول إلى المعلومات وفي سرعة استجابة الشّخص للمعرفة الّتي يمكن أن يصل إليها ويساهم بشكل أفضل في المشاركة في اتّخاذ القرارات بفعّاليّة أكبر.

الجدول (5-4) معاملات الشيوع وقيم المساهمة للمتغيّرات في العامل . Fac1-3

Communalities			Component Matrix[a]
	Initial	Extraction	Component
مقالات علمية	1.000	.711	.843
اشتراكات محمول	1.000	.902	.950
انترنت	1.000	.902	.950
مستخدمو الهاتف الثابت	1.000	.902	.950

الجدول من إعداد الباحث

حيث كانت مساهمة المؤشّرات في عامل التّنمية المؤسساتية كلّها ايجابية، حيث حصلت مجموعة الوصول للمعلومات عن طريق الهاتف والإنترنت والمحمول على (.950).

من الجدول التّالي يتبيّن إنّ المقالات العلميّة احتلّ المرتبة الأولى في الجذور التّخيّليّة، وكانت (3.418) بنسبة مساهمة في العامل الجديد بلغت 84% وأنّ المتغيّر يفسّر 84% من التّباينات النّاتجة عن العوامل المشتركة، وبعد تدوير المحاور بطريقة التعامد ظلّ المتغيّر الأوّل أقلّ تمثيل وتشبع من باقي المتغيّرات، حيث تمّ استبعاد المتغيّرات الّتي تقل جذورها عن الواحد الصّحيح على اعتبار التّباين لكلّ متغيّر واحد (100%).

حيث كانت مجمل المتغيّرات الأخرى في التّحليل حصلت على نسب مساهمة متساوية في عامل التّنمية الاجتماعيّة وقد بلّغت 95 % كنسبة مساهمة وهذا يدلّ على أهمّيّة وسائل الاتّصال والتّقنيّة واستخدام مخرجات التّكنولوجيّة في تحقيق تواصل تنمية مؤسساتية تعتمد على سرعة وصول المعلومات والاستفادة من الاستجابات السّريعة، وتحسّن فرص الاستثمار في إيجاد بنية تحتيّة قويّة يمكن الاعتماد عليها في التّسويق والوصول إلى الزبائن والاستفادة من التّغذية العكسيّة للمعلومات بالإضافة إلى توفّر التّقنيّات الحديثة الّتي يمكن من خلالها معالجة البيانات لوصول إلى أفضل القرارات.

الجدول (6-4) الجذور التّخيّليّة المبدئيّة Eigenvalues لمصفوفة الارتباط ومجموع مربّعات قيم المساهمة Fac1-3

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings	
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance
مقالات علمية	3.418	85.459	85.459	3.418	85.459
اشتراكات موبايل	.474	11.856	97.315		
انترنت	.107	2.685	100.000		
مستخدمو الهاتف الثابت	-1.001E-013	-1.014E-013	100.000		

الجدول من إعداد الباحث

إنّ متغيّر المقالات العلميّة في العلوم التّطبيقيّة المنشورة لباحثين سوريّين في مجلّات عالميّة تعبّر عن قدرة المؤسّسات الخاصّة والعامّة على سهولة الحصول على المعلومات الّتي ترقى إلى المستوى الدّوليّ، وإنّ الإنتاج العلميّ يرتقى ويتطوّر إلى درجات دوليّة وهذا ما يقوّدنا إلى الاهتمام بالبحث العلميّ لأنّه خير سبيل للوصول إلى حلول للمشكّلات الّتي يعاني منها مجتمعنا سواء الاقتصاديّة أو غيرها من المشكّلات.

أمّا اشتراكات الهاتف المحمول فقد فسر ما نسبته 11% من التّباين المشترك للعامل الجديد بينما كانت نسبة مشاركته في العامل التّنمية المؤسساتية بلغ 95% أي تشبّعه كان عالياً بالعامل الجديد.

4- عامل التّنمية الاقتصاديّة

تمّ دمج بيانات التّنمية الاقتصاديّة من خلال استخدام التّحليل العامليّ بعد جعل البيانات الأساسيّة معياريّة ليتمّ استخدمها في بناء نموذج يساعد في تفسير أثر الاستثمار على التّنمية الاقتصاديّة كأحد

مكوّنات التّنمية المستدامة، ويتمّ تسمية العامل الجديد (Fac1-4) المعبر عن التّنمية الاقتصاديّة ويبيّن الجدول التّالي قيّم معاملات الشيوع Extraction ويعبّر عن مربّع معامل الارتباط (R^2) بين المتغيّر والعوامل، أيّ أنَّه يعبّر عن نسبة التّباين في المتغيّر الّتي تشرحها العوامل المشتركة المشتقّة من التّحليل العامليّ، أمّا الجزء الأخر من الجدول Component يعبّر عن قيم المساهمة في العامل الجديد الّذي تمّ استخلاصه عن طريق التّباين الأكبر، حيث نلاحظ أنّ كلّ من (النّاتج المحلّيّ الإجمالي، وصافي النّاتج المحلّيّ، ونصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجمالي) كان لها مساهمة اكبر في عامل التّنمية الاقتصاديّة فقد بلّغت على التّوالي (.69, .98, .98) وهذا منطقي لأنّها تساهم في تحسين نوعيّة الحياة ممّا يؤثّر على مجمل جوانب التّنمية الاقتصاديّة، عن طريق زيادة الإنفاق على التّعليم والتّدريب وزيادة الإنفاق الصّحّيّ وتحسّين نوعيّة الغذاء، ممّا يؤثّر على زيادة إنتاجيّة المواطن ويؤثّر بالتّالي على مكوّنات التّنمية المستدامة.

الجدول (7-4) معاملات الشيوع وقيم المساهمة للمتغيرات في العامل Fac1-4

Communalities **Component Matrix[a]**

	Initial	Extraction	Component
الناتج المحلي الإجمالي	1.000	.967	.983
صافي الناتج المحلي الإجمالي	1.000	.977	.989
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1.000	.480	.693
الصادرات إلى الواردات	1.000	.176	-.419
الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	1.000	.752	-.867
تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج	1.000	.080	.282
معدل استهلاك الفردي للطاقة	1.000	.705	.840
الناتج المحلي الحقيقي	1.000	.601	-.775
الادخار	1.000	.290	.539
معدل النمو الاقتصادي	1.000	.145	-.381
التضخم	1.000	.023	-.152

الجدول من إعداد الباحث

أمّا القيّم الّذي ظهرت بالإشارة السّالبة فقد كان تأثيرها عكسي على عامل التّنمية الاقتصاديّة الجديد، حيث أنّ كلّ من نسبة الصّادرات إلى الواردات (E / I) ونسبة الدّين إلى النّاتج المحلّيّ ومعدّل النّموّ الاقتصاديّ والتّضخّم كان تأثيرها عكسي، أيّ أنّها تعمل في مساهمتها في التّنمية الاقتصاديّة بشكل عكسي وخاصّة نسبة الصّادرات إلى الوردات الّتي تعبّر عن قدرة البلد على تمويل

مستورداتها، فقد كان اتّجاهها تنازلي؛ أيّ تأثير سلبيّ على الاقتصاد وخاصّة انتقالها من 174% عام 1990 إلى 70% في عام 2010 وهذا يدلّ على زيادة اعتماد البلد على المستوردات، وعدم قدرته على توفير الشّروط المناسبة لتنمية الصّناعة لتقوم بالدّور المناسب في زيادة حجم الصّادرات، وإنّ المنتج السّوريّ يلاقي منافسة شديدة خارج حدود البلد. ويبيّن الجدول التّالي أنّ النّاتج المحلّيّ الإجمالي احتلّ المرتبة الأولى في الجذور التّخيّليّة وكانت (3.418) بنسبة مساهمة في العامل الجديد بلغت 47% أيّ أنّ المتغيّر يفسّر 47% من التّباينات النّاتجة عن العوامل المشتركة، وبعد تدوير المحاور بطريقة التعامد ظلّ المتغيّر الأوّل أفضل تمثيل وتشبع من باقي المتغيّرات حيث تمّ استبعاد المتغيّرات الّتي تقل جذورها عن الواحد الصّحيح على اعتبار التّباين لكلّ متغيّر واحد (100 %)، أمّا صافي النّاتج المحلّيّ الإجمالي NGDP فقد فسر من التّباين حواليّ 17% بينما نصيب الفرد من الناتج المحلّيّ فقد فسر من التّباين 12.5% .

الجدول (8-4) الجذور التّخيّليّة المبدئيّة Eigenvalues لمصفوفة الارتباط ومجموع مربّعات قيم المساهمة Fac1-4

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues الجذور التخيلية			Extraction Sums of Squared Loadings	
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance
الناتج المحلي الإجمالي	5.196	47.238	47.238	5.196	47.238
صافي الناتج المحلي الإجمالي	1.838	16.710	63.948		
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1.376	12.508	76.456		
الصادرات إلى الواردات	1.057	9.605	86.061		
الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	.636	5.779	91.840		
تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج	.424	3.853	95.693		
معدل استهلاك الفردي للطاقة	.270	2.457	98.150		
الناتج المحلي الحقيقي	.128	1.160	99.310		
الادخار	.053	.478	99.787		
معدل النمو الاقتصادي	.019	.177	99.964		
التضخم	.004	.036	100.000		

الجدول من إعداد الباحث

وإنّ باقي المتغيّرات تفسّر ما تبقى من التّباين في العامل الجديد حيث حصل أكثر من متغيّر على جذر أكبر من الواحد الصّحيح، وهي بالإضافة إلى المتغيّر الأنسب، يوجد صافي النّاتج المحلّيّ الإجمالي (NGDP) ونصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجمالي (RCGD) ونسبة التّغيّر في

الصّادرات إلى الواردات (E/I) ولكن مع الاختيار الأنسب وهو النّاتج المحلّيّ الإجمالي الّذي يفسّر النّسبة الأكبر من التّباين في عامل التّنمية الاقتصاديّة.

5- عامل التّنمية المستدامة

تمّ دمج بيانات كافّة المتغيّرات الّتي تمّ جمعها في الدّراسة من خلال استخدام التّحليل العامليّ بعد جعل البيانات الأساسيّة معياريّة ليتمّ استخدمها في معرفة عامل التّنمية المستدامة والاستدلال عليه ومعرفة أيّ قيم يمكن الاعتماد عليها كمتغيّرات تفسّر النّسبة الأكبر من العامل الجديد (التّنمية المستدامة)، ويتمّ تسمية العامل الجديد (Fac1-5) ويبيّن الجدول التّالي قيّم معاملات الشيوع Extraction ويعبّر عن مربّع معامل الارتباط (R^2)، بين المتغيّر والعوامل أيّ انّه يعبّر عن نسبة التّباين في المتغيّر الّتي تشرحها العوامل المشتركة المشتقّة من التّحليل العامليّ، أمّا الجزء الأخر من الجدول Component يعبّر عن قيم المساهمة في العامل الجديد الّذي تمّ استخلاصه عن طريق التّباين الأكبر، حيث نلاحظ أنّ كلّ من النّاتج المحلّيّ الإجمالي والصّافي، ونصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ، بالإضافة إلى قدرة البلد على تمويل المستورات ساهمت بنسب كبيرة في العامل الجديد (Fac1-5) حيث بلغت على التّوالي (97%، 99%، 94%) وإنّ وجود إشارات سالبة في القيّم يدلّ على إنّها تعمل في الاتّجاه المعاكس.

الجدول (9-4) جزء من معاملات الشيوع وقيم المساهمة للمتغيرات في العامل Fac1-5

Communalities			Component Matrix[a]
	Initial	Extraction	Component
الناتج المحلي الإجمالي	1.000	.959	.979
صافي الناتج المحلي الإجمالي	1.000	.980	.990
نصيب الفرد من الناتج	1.000	.896	.946
الصادرات إلى الواردات	1.000	.100	-.317
معدل البطالة	1.000	.098	.314
معدل النمو السكاني	1.000	.305	-.552
الأجل المتوقع للحياة	1.000	.899	.948
نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	1.000	.930	-.964
التغير في مساحة الغابات	1.000	.338	-.581
مقالات علمية	1.000	.722	.850
اشتراكات محمول	1.000	.767	.876

من الجدول التّالي يتبيّن أنّ النّاتج المحلّيّ الإجمالي احتلّ المرتبة الأولى في الجذور التّخيّليّة وكانت

(16.477) بنسبة مساهمة في العامل الجديد بلغت 979. أيّ أنّ المتغيّر يفسّر 57% من التّباينات النّاتجة عن العوامل المشتركة، كمان أنّ متغيّر صافي النّاتج المحلّيّ الإجمالي يفسّر 10 بالمائة من العامل الجديد بالإضافة إلى كلّ من نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ يفسّر 8% من العامل الجديد و6% لقدرة البلد على تمويل المستوردات، وهذا منطقي لأنّ النّاتج المحلّيّ الإجمالي هو ونصيب الفرد منه يعتبر من أكثر المؤشّرات تعبيراً عن مدى تطوّر المؤشّرات الاقتصاديّة؛ بالإضافة إلى مؤشّرات التّنمية المستدامة لمّا له من أثر على كافّة متغيّرات الاجتماعيّة والبيئية والاقتصاديّة فضلا عن قدرة أكبر للفرد في الوصول إلى المعلومات عن طريق امتلاك وسائل متطوّر أكثر للوصول إلى المعلومات وتحقيق مشاركة واسعة في صنع القرارات، وبعد تدوير المحاور بطريقة التعامد ظلّ المتغيّر الأوّل أفضل تمثيل وتشبع من باقي المتغيّرات.

الجدول (10-4) جزء الجذور التخيلية المبدئية Eigenvalues لمصفوفة الارتباط ومجموع مربعات قيم المساهمة Fac1-5

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues الجذور التخيلية			Extraction Sums of Squared Loadings التشبع		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
الناتج المحلي الإجمالي	16.477	56.817	56.817	16.477	56.817	56.817
صافي الناتج المحلي	3.004	10.358	67.175			
نصيب الفرد من الناتج المحلي	2.353	8.113	75.289			
الصادرات إلى الواردات	2.014	6.944	82.233			
الدين إلى الناتج	1.425	4.914	87.147			
التكوين الرأسمالي	.935	3.224	90.372			
استهلاك الطاقة	.833	2.872	93.244			

الجدول من إعداد الباحث

وبالتّالي سيتمّ اعتماد المتغيّر ذا الجذر التّخيّلي الأكبر والّذي يفسّر 57% من العامل الجديد ليكون في التّحليل القادم لعوامل التّنمية المستدامة Fac1-5 وعلاّقة هذه العوامل مع بعضها البعض بالإضافة إلى اختبار الفرضيات الّتي سوف يتمّ دراستها في المرحلة القادمة من التّحليل.

المبحث الثّالث:اختبار علاقات الارتباط بين العوامل المكوّنة للتّنمية المستدامة

1- اختبار الصّدق الدّاخليّ

للتّأكّد من الصّدق الدّاخليّ للمتغيّرات وإنّها ترتبط بالمتغيّر الكلّيّ ارتباطاً شديداً، وإنّها تعبر عنه تعبيراً جيداً بالنسبة إلى التّنمية المستدامة، وقد تمّ إيجاد معادلات الارتباط بين كلّ من العوامل الجديدة والتّنمية المستدامة وكانت النّتيجة كما في الجدول التّالي:

الجدول(11-4) معاملات الارتباط بين العوامل المعبّرة عن التّنمية المستدامة وبين عامل التّنمية المستدامة

		التنمية المستدامة Fac1-5
التنمية الاجتماعية Fac1-1	Pearson Correlation	.957**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	20
التنمية البيئية Fac1-2	Pearson Correlation	-.949**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	20
التنمية المؤسساتية Fac1-3	Pearson Correlation	.972**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	20
التنمية الاقتصادية Fac1-4	Pearson Correlation	.979**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	20
التنمية المستدامة Fac1-5	Pearson Correlation	1**
	Sig. (2-tailed)	
	N	20

الجدول من إعداد الباحث

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ من الجدول السّابق إنّ معاملات ارتباط المتغيّرات المعبّرة عن التّنمية الاجتماعيّة والبيئية والاقتصاديّة والمؤسساتية بعامل التّنمية المستدامة كان ارتباطاً معنويّ ذو دلالة عالية، حيث كانت درجات الارتباط عند مستوى الدّلالة 0.01 للتّنمية الاجتماعيّة (Fac1-1) بالتّنمية المستدامة (Fac1-5)، 0.957 وهي درجة ارتباط مرتفعة، ممّا يدلّ على أنّ عامل التّنمية المستدامة الجديد يمثّل التّنمية الاجتماعيّة؛ أمّا متغيّر التّنمية البيئية (Fac1-2) فقد كانت درجة ارتباطه عالية بمتغيّر التّنمية المستدامة 0.949- هي درجة ارتباط عالية سالبة أي بعكس الاتّجاه، أيّ أنّ التّنمية

المستدامة تتناقص كلّما زادت التّنمية البيئة اعتماداً على أرقام الدّراسة، وهذه يخالف ما توصّلت إليه النّتائج العلميّة بأنّ التّنمية البيئية كلّما تحسّن مستواه كان أمراً جيّداً بالنّسبة للتّنمية المستدامة، فالسّبب يعود في الدّراسة الحاليّة إلي أنّ زيادة الضّغط على قطاع الأعمال بكافّة النّواحي لتبني سياسيّات بيئية سليمة، سوق يقود إمّا إلى الامتناع عن الاستثمار أو تغيّر نوع الاستثمار إلى نشاطات لا تكون على صلة وثيقة بالبيئة، وغالباً ما تكون ذات مردود سريع لا تراعي النّواحي الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمؤسساتية وخاصّة القطاع العائلي ممّا سيؤثّر على باقي قيم المصفوفة العلميّة للتّنمية المستدامة بالشّكل السّلبيّ. أمّا متغيّر التّنمية الاقتصاديّة فقد ارتبط بالمتغيّر الأساسيّة بعلاّقة ارتباط قويّة بلغت تقريبا 98% وهو يعبّر بشكل جيد عن التّنمية المستدامة وهذا يطابق أنّ نصيب الفرد الّذي هو جزء من التّنمية الاقتصاديّة أفضل معبر عن التّنمية المستدامة والنّموّ في كافّة مؤشّرات الأمم المتّحدة.

2- اختبار فرضيّات الدّراسة لاختبار هذه الفرضيّات قام الباحث بدراسة معامل الارتباط بيرسون بين كلّ من متغيّرات البحث المستقلّة والتّنمية المستدامة ومكوّناتها.

2-1- اختبار الفرضيّة الأولى: تمّ دراسة علاقات الارتباط بين الاستثمار الخاصّ والعامّ ومجمل تكوين رأس المال الثّابت وبين التّنمية الاجتماعيّة أحدّ المكوّنات الرّئيسيّة للتّنمية المستدامة كما هو موضّح في الجدول التّالي.

الجدول (12-4) علاّقة الارتباط بين المتغيّرات المستقلّة والتّنمية الاجتماعيّة

		التنمية الاجتماعية
الاستثمار الخاص	Pearson Correlation	.860(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	21
الاستثمار العام	Pearson Correlation	.904(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	21
مجمل التكوين الرأسمالي	Pearson Correlation	.950(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	21
التنمية الاجتماعية	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	.
	N	21

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الجدول من إعداد الباحث

من الجدول السّابق نلاحظ أنّ قيمة علاقة الارتباط بين كلّ من متغيّرات الاستثمار وبين التّنمية الاجتماعيّة اكبر من860. وهي علاقة جيّدة عند مستوى الدّلالة 000. ممّا يدلّ على وجود علاقة ذات دلالة معنويّة بين كلّ من الاستثمار والتّنمية الاجتماعيّة، وهي علاقة طرديّة وكان متغيّر مجمل تكوين رأس لمال الثّابت ذا ارتباط الأقوى بين المتغيّرات بالتّنمية الاجتماعيّة، ممّا يؤكّد على أهمّيّة التّكوين الرّأسماليّ في سوريّة من أجل خلق تنمية اجتماعيّة، أمّا الاستثمار الخاصّ بالمطلق كان أقل المتغيّرات ارتباط بالتّنمية الاجتماعيّة، بسبب أنّ الاستثمار الخاصّ يسعى نحو الرّبح السّريع وتحقيق الإيرادات لذلك توجّهاته نحو مؤشّرات التّنمية الاجتماعيّة يظلّ ضعيفاً، بسبب طبيعة ملكيّته وأهدافه إلّا فيما تفرض عليه الدّولة من قرارات توظيف وتأمين العمّال ورفع الأجور، لذلك ارتباطه بالتنمية الاجتماعية كان منخفض عن درجة ارتباط الاستثمار العامّ الّذي تعتبر التنمية الاجتماعية من أهدافه التنموية. وممّا سبق نستطيع رفض الفرضيّة الأولى: **لا يوجد علاقة ذات دلالة معنويّة بين الاستثمارات سواء المادّيّة منها أو المعرفيّة وزيادة التّنمية الاجتماعيّة، والقبول بالفرضيّة البديلة وهي وجود علاقة ذات دلالة معنويّة بين الاستثمارات والتّنمية الاجتماعيّة.**

أمّا بالنّسبة لمعادلة الانحدار لتأثير المتغيّرات المستقلّة على التّنمية الاجتماعيّة كجزء من التّنمية المستدامة في سوريّة فقد قام الباحث باختبار الانحدار في الجدول التّالي: تمّ أخذ متغيّر التّنمية الاجتماعيّة مع كلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ ومجمل التّكوّن الرّأسماليّ وحصلنا من خلال الجدول التّالي على العلاّقة المعبّرة عن تأثير الاستثمار على التّنمية الاجتماعيّة عن طريق STEP BY STEP وقد تمّ استبعاد كلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ لعدم المعنويّة.

والمعادلة على الشّكل التّالي: **FAC1-1= 0.95*GFCF**

وتدلّ هذه المعادلة على أنّ التّنمية الاجتماعيّة تستجيب لكلّ نسبة تغيّر في مجمل تكوين رأس المال الثّابت بما نسبته 95%، إنَّ أي زيادة في مجمل التّكوين الرّأسماليّ وهذه دلالة قويّة على ارتباط التّنمية الاجتماعيّة بالاستثمار بشكل مباشر وطردي كامل تقريباً أيّ أنّ تأثير الاستثمار على التّنمية الاجتماعيّة يعتبر كبيراً جداً لذلك لابدّ من الاهتمام بالجانب من التّكوين الّذي يساعد في تحسين التّنمية الاجتماعيّة وتطويره بشكل كبير، بحيث تساهم بشكل كبير في تحقيق التّنمية المستدامة.

الجدول(13-4) النموذج القياسي لدراسة دور الاستثمار في التنمية الاجتماعية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.950[a]	.902	.897	.32166729

الجدول من إعداد الباحث

الجدول(14-4) اختبار انوفا لنموذج دور الاستثمار في التنمية الاجتماعية[a]ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18.034	1	18.034	174.293	.000[b]
	Residual	1.966	19	.103		
	Total	20.000	20			

الجدول من إعداد الباحث

ومن الجداول السّابقة يتبيّن أنّ علاقة الارتباط كانت معنويّة بارتباط مجمل التّكوين الرّأسماليّ بالتّنمية الاجتماعيّة عند مستوى الدّلالة001. وهذا دليل على الارتباط الإيجابي بين المتغيّر المستقلّ (GFCF) والتّنمية الاجتماعيّة (Fca1-1)، وتمّ استبعاد كلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ لعدم المعنويّة رغم علاّقة الارتباط.

أمّا معادلة ارتباط كلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ باستبعاد GFCF فقد كانت على الشّكل التّالي:

الجدول (15-4) نموذج القياسيّ لدور الاستثمار الخاص والعامّ مع التّنمية الاجتماعيّة Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.470	.284		-8.688	.000
	public	2.430E-005	.000	.904	9.225	.000
2	(Constant)	-2.571	.212		-12.148	.000
	Public	1.591E-005	.000	.592	5.625	.000
	Privat	9.751E-006	.000	.431	4.094	.001

الجدول من إعداد الباحث

Fac1-1= 0.592*public investment + 0.431*privet investment

حيث يرتبط عامل التّنمية الاجتماعيّة بكلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ بعلاقة ارتباط خطيّة بحيث تكون هذه العلاقة علاقة طرديّة بحيث أنّ التّغيّرات الّتي تطرأ على التّنمية الاجتماعيّة تحصل بسبب نسبة بين الاستثمار العامّ والخاصّ بحيث يساهم الاستثمار العامّ بها بنسبة 59% من هذه الزّيادة أمّا

الاستثمار الخاصّ يساهم بنسبة 43% منها، ونسبة مساهمة الاستثمار العامّ بالتّنمية الاجتماعيّة هي الأكبر بسبب الهدف التنموي من هذه القطاع، المتمثل بزيادة فرص العمل وتحقيق أهداف اجتماعيّة، بينما يبتعد الاستثمار الخاصّ عنها؛ وهذا لا يمنع من أن يقيّم القطاع العامّ مشاريعه على أساس الرّبحيّة ليتسنى له معرفة مقدار الدّعم الّذي ينفقه على هذه المشاريع بالإضافة إلى مقدار الأرباح المتخلى عنها في أهدافه الاجتماعيّة، ونسبة المساهمة المنخفضة للاستثمار الخاصّ في التّنمية الاجتماعيّة يجب العمل على زيادة تأثيره في هذا الجانب من التّنمية.

2-2- اختبار الفرضيّة الثّانية

ولمعرفة علاقة الارتباط بين كلّ متغيّر من المتغيّرات المستقلّة بالتّنمية البيئية كجزء مهمّ من التّنمية المستدامة فقد تمّ دراسة علاقات الارتباط بين المتغيّرات بأكثر من طريقة والجدول التّالي يوضح قيم معاملات الارتباط بين الاستثمار العامّ والخاصّ مع التّنمية البيئية.

الجدول (16-4) علاقة الارتباط بين الاستثمار والتّنمية المؤسساتية

		التنمية البيئية
الاستثمار الخاص	Pearson Correlation	-.799(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	21
الاستثمار العام	Pearson Correlation	-.839(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	21
مجمل تكوين رأس المال الثابت	Pearson Correlation	-.877(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	21
التنمية البيئية	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	.
	N	21

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). **الجدول من إعداد الباحث**

من الجدول السّابق نلاحظ أنّ قيمة علاقة الارتباط بين كلّ من متغيّرات الاستثمار وبين التّنمية الاجتماعيّة أكبر من كانت 799 . وهي علاقة جيّدة عند مستوى الدّلالة001. ممّا يدلّ على وجود علاقة ذات دلالة معنويّة ولكنّ بعلاقة عكسيه بين كلّ من الاستثمار والتّنمية البيئية وهي علاقة عكسيّة، وكان متغيّر مجمل التّكوين رأس المال الثّابت ذا الارتباط الأقوى بين المتغيّرات بالتّنمية البيئية ممّا يؤكّد على أنّ العلاقة العكسيّة ناتجة من أنّ الاستثمارات سواء العامّة والخاصّة لا تراعي في معظمها النّواحي البيئية رغم أهمّيّة هذه النّواحي في التّنمية المستدامة، والسّبب يعود إلى أنّ

الاقتصاد السّوريّ بحاجة إلى استثمارات ضخمة وتمويل كبير لمعالجة المشكلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتعتبر البيئة بالنّسبة له شيء ثانويّ لأنّ المشكّلات الاقتصاديّة أكبر بكثير من أنّ يتمّ النّظر إلى الجانب البيئي وإدخال تكاليف الأضرار البيئية في صلب التراخيص الخاصّة بالمشاريع الاستثماريّة سواء العامّة أو الخاصّة لذلك ظهرت هذه العلاقة السّلبيّة العكسيّة مع مؤشّرات التّنمية البيئية كجزء من التّنمية المستدامة، ومن ما سبق نستطيع رفض الفرضيّة الثّانية: **لا يوجد علاقة ذات دلالة معنويّة بين تعزيز الاستثمار والتّنمية البيئية، والقبول بالفرضيّة البديلة وهي وجود علاقة ذات دلالة معنويّة بين الاستثمارات والتّنمية البيئية.**

أمّا بالنّسبة لمعادلة الانحدار لتأثير المتغيّرات المستقلّة على التّنمية البيئية كجزء من التّنمية المستدامة في سوريّة فقد قام الباحث باختبار الانحدار في الجدول التّالي:

الجدول(17-4) نموذج تأثير الاستثمار على التّنمية البيئية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.877[a]	.768	.756	.49380432

الجدول من إعداد الباحث

تمّ أخذ عامل التّنمية البيئية مع كلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ ومجمل تكوين رأس المال الثّابت وحصلنا من خلال الجدول التّالي على العلاقة المعبّرة عن تأثير الاستثمار على التّنمية البيئية من خلال طريقة STEP BY STEP وقد تمّ استبعاد كلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ لعدم المعنويّة. والمعادلة على الشّكل التّالي: **Fac1-2= -877*GFCF** وتعبّر هذه المعادلة كما هو موضّح في الجدول التّالي بأنّ علاقة الارتباط كانت معنويّة عند مستوى الدّلالة001. وإن كلّ زيادة في الاستثمار أيّ مجمل تكوين رأس المال الثّابت فإنه ستؤثّر بشكل سلبيّ في الوضع الرّاهن على قيّم التّنمية البيئية كجزء من التّنمية المستدامة.

الجدول (18-4) اختبار انوفا للنموذج **ANOVA[a]**

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	15.367	1	15.367	63.020	.000[b]
	Residual	4.633	19	.244		
	Total	20.000	20			

الجدول من إعداد الباحث

أنّ الاستثمار في سوريّة يرتبط بالتّنمية البيئية بعلاقة عكسيّة أيّ أنّ الاستثمارات في سوريّة لا تراعي في عمليّاتها الشّروط البيئية أو الالتزام بالقواعد البيئية، ممّا يزيد من تأثير الاستثمارات على البيئة وتزيد من المشاكل الّتي تسبّب المزيد من التّصحّر والتّلوّث وتلوث المياه الجوفيّة وغيرها من المشاكل البيئية الّتي تؤثّر على مسار التّنمية والاستقرار الاقتصاديّ في سوريّة.

الجدول (4-19) Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.412	.322		7.482	.000
	GFCF	-1.200E-005	.000	-.877	-7.939	.000

الجدول من إعداد الباحث

أما معادلة ارتباط كلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ باستبعاد GFCF فقد كانت على الشّكل التّالي:

الجدول (4-20) نموذج دور الاستثمار الخاص والعام مع التنمية البيئية Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.292	.362		6.323	.000
	public	-2.254E-005	.000	-.839	-6.714	.000
2	(Constant)	2.386	.322		7.400	.000
	public	-1.468E-005	.000	-.546	-3.408	.003
	privat	-9.132E-006	.000	-.403	-2.517	.022

الجدول من إعداد الباحث

Fac1-2 = -0.546* public investment -0.403* privet investment

وتفسّر هذه المعادلة الخطيّة أنّ ارتباط التّنمية البيئية بالاستثمار الخاصّ والعامّ بعلاقة عكسيّة، ممّا يفسّر أنّ الاستثمارات في سوريّة لا تراعي بالمجل العوامل البيئية، بالرّغم من صدور قوانين تضمين

الشروط البيئية ضمن تراخيص المشاريع الاستثماريّة، وقد تنصّلت الاستثمارات الجديدة من الالتزام بهذه القوانين من خلال الهروب من الاستثمارات الّتي تكون تكاليف البيئية فيها كبيرة والتّحوّل نحو الاستثمارات الخدميّة وغيرها من الخدمات الّتي تقدّم أرباح من قطاع الخدمات والابتعاد عن الاستثمارات الضّخمة الّتي تقدّم قيمة مضافة للاقتصاد الوطنيّ.

2-3- اختبار الفرضيّة الثّالثة

لاختبار الفرضيّة الثّالثة تمّ دراسة علاقات الارتباط بين المتغيّرات المستقلّة المتمثّلة في (الاستثمار الخاصّ، والاستثمار العامّ، ومجمل تكوين رأس المال الثّابت) والنّتائج كانت كما في الجدّول التّالي.

الجدول (21-4) علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتنمية المؤسساتية Correlations

		التنمية المؤسساتية
PRIVAT	Pearson Correlation	.895(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	20
PUBLIC	Pearson Correlation	.815(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	20
GFCF	Pearson Correlation	.933(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	20
التنمية المؤسساتية	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	.
	N	20

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الجدول من إعداد الباحث

من الجدول السّابق نلاحظ أنّ قيمة علاقة الارتباط بين كلّ من متغيّرات الاستثمار وبين التّنمية المؤسساتية كانت أكبر 815. وهي علاّقة جيّدة عند مستوى الدّلالة001. ممّا يدلّ على وجود علاّقة طردية ذات دلالة معنويّة بين كلّ من الاستثمار والتّنمية المؤسساتية وكان متغيّر مجمل التّكوين رأس المال الثّابت ذا ارتباط الأقوى بين المتغيّرات بالتّنمية المؤسساتية، حيث بلغ درجة ارتباطه بالمتغيّر التّابع 933. هذا يدلّ على قوّة العلاّقة بين الاستثمار بشكل عام وبين البنية المؤسساتية التّحتيّة، حيث تسعى كلّ من الاستثمارات العامّة والخاصّة إلى امتلاك تكنولوجيا جيّدة من أجل تنفيذ أعماله بعد زيادة حدّة المنافسة وانفتاح الأسواق أصبح من الصّعب على استثمار ما أنّ يستمرّ ويبقى ما لم

يكن لدية القدرة على الوصول السّريع للمعلومات ومعالجتها واتّخاذ قرارات سريعة تتعلّق بالنّشاطات الجديدة وما يفعله المنافسين في السّوق، ومن ما سبق يمكن رفض الفرضيّة الثّالثة والّتي تنصّ على: **لا يوجد علاقة ذات دلالة معنويّة بين تعزيز الاستثمار والتّنمية المؤسساتية. وقبول الفرضيّة البديلة وهي وجود علاقة ذات دلالة معنويّة بين الاستثمارات والتّنمية المؤسساتية كجزء من التّنمية المستدامة.**

الجدول (4-22) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.933[a]	.870	.863	.37024319

الجدول من إعداد الباحث

أمّا بالنّسبة لمعادلة الانحدار لتأثير المتغيّرات المستقلّة على التّنمية البيئية كجزء من التّنمية المستدامة في سوريّة فقد قام الباحث باختبار الانحدار في الجدول التّالي:

الجدول (4-23) اختبار انوفا للنموذج ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16.533	1	16.533	120.605	.000[b]
	Residual	2.467	18	.137		
	Total	19.000	19			

الجدول (4-24) نموذج قياسي لدور مجمل تكوين راس المال الثابت بالتنمية المؤسساتية Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.674	.257		-10.397	.000
	GFCF	1.377E-005	.000	.933	10.982	.000

وقد تمّ إجراء الاختبار على العلاقة بين الاستثمار ممثّلا بالاستثمار العامّ والخاصّ ومجمل تكون رأس المال الثّابت فنتج لدينا معادلة على الشّكل التّالي من خلال الجدولين السّابقين بعد استبعاد كلّ من الاستثمار العامّ والخاصّ لعدم المعنويّة بالرّغم من علاقة الارتباط.

$$Fac1\text{-}3 = 0.933 * GFCF - 2.674$$

أيّ أنّ التّنمية المؤسساتية تعتبر التّغيّر في إجمالي تكوين رأس المال الثّابت بشكل السّابق بحيث كالتّغيّر في GFCF يقابله تغيّر مماثل تقريباً في التّنمية المؤسساتية أيّ أنّ أهمّيّة الاستثمار بالنّسبة لجزء من التّنمية المستدامة يعزّز إمكانيّة التّأثير بشكل إيجابي على مجمل المكوّنات الأساسيّة للتّنمية المستدامة من خلال الاستثمار وخاصّة في التّأثير على متغيّرات التّنمية المستدامة. أمّا معادلة ارتباط كلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ باستبعاد GFCF فقد كانت على الشّكل التّالي:

الجدول (25-4) نموذج قياسيّ لدور الاستثمار الخاصّ والعامّ في التّنمية المؤسساتية Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.116	.269		-7.878	.000
	Privat	2.273E-005	.000	.895	8.521	.000
2	(Constant)	-2.485	.261		-9.515	.000
	Privat	1.622E-005	.000	.639	5.066	.000
	public	9.794E-006	.000	.361	2.861	.011

الجدول من إعداد الباحث

Fac1-3 = 0.639* public investment + 0.361* privet investment

ومن الجدول السّابق يتّضح إنّ هناك علاقة ارتباط معنويّة عند مستوى الدّلالة001. بين كلّ من الاستثمار العامّ والخاصّ وبين التّنمية المؤسساتية وتتمثّل في المعادلة السّابقة، حيث أنّ كلّ تغيّر بمقدار 1 في كلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ سيكون تأثيره في التّنمية المؤسساتية بنسبة 36% للاستثمار الخاصّ و63% للاستثمار العامّ وارتفاع نسبة التّغيّر للاستثمار العامّ بسبب أنّ القطاع العامّ ينفق الكثير على البنية التّحتيّة ومنها الاتّصالات وقواعد البيانات وصولاً للحكومة الالكترونية.

2-4- اختبار الفرضيّة الرّابعة

ولاختبار الفرضيّة الرّابعة تمّ دراسة علاقات الارتباط بين المتغيّر المستقلّ المتمثّل في الاستثمار الخاصّ والعامّ ومجمل تكوين رأس المالي الثّابت وبين التنمية الاقتصادية.

ويبيّن الجدول التّالي: أنّ ارتباط كلّ من المتغيّرات بالتّنمية الاقتصاديّة ذا درجة معنويّة عند مستوى الدّلالة001. وارتباط يعدّ جيّد حيث كلّ الارتباطات كانت أعلى من 84% بالمتغيّر التّابع الّذي يشكّل جزء من التّنمية المستدامة.

الجدول (26-4) علاقة لارتباط بين المتغيّرات المستقلّة والتّنمية الاقتصاديّة

		التنمية الاقتصادية
PRIVAT	Pearson Correlation	.840(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	21
PUBLIC	Pearson Correlation	.901(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	21
GFCF	Pearson Correlation	.925(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	21
التنمية الاقتصادية	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	.
	N	21

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

كما أنّ أعلى ارتباط حقيقي لمجمل التّكوين رأس المال الثّابت بحيث بلغ 925. عند مستوى الدّلالة 000. وهذا إن دلّ على شيء يدلّ على علاّقة طردية للارتباط بين المتغيّرات المدروسة ممّا ينتج عنه رفض الفرضيّة الرّابعة والّتي تقول: **لا يوجد علاقة ذات دلالة معنويّة بين الاستثمارات وتحقيق التّنمية الاقتصاديّة. وقبول فرضيّة البديلة وهي أنّه يوجد علاقة ذات دلالة معنويّة بين الاستثمارات والتّنمية الاقتصاديّة**، وقد ظهرت هذه العلاقة من خلال الجدول السّابق، وهذا يتّفق مع مختلف الأطروحات بأنّ الاستثمار يرتبط بشكل مباشر وطردي مع التّنمية الاقتصاديّة. أمّا بالنّسبة لمعادلة الانحدار لتأثير المتغيّرات المستقلّة على التّنمية البيئية كجزء من التّنمية المستدامة في سوريّة فقد قام الباحث باختبار الانحدار في الجدول التّالي.

الجدول(27-4) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.925[a]	.856	.848	.38944850

الجدول (28-4) اختبار انوفا للنموذج ANOVAa

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17.118	1	17.118	112.865	.000[b]
	Residual	2.882	19	.152		
	Total	20.000	20			

الجدول (29-4) نموذج دور مجمل تكوين رأس المال الثابت مع التنمية الاقتصادية Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.546	.254		-10.013	.000
	GFCF	1.266E-005	.000	.925	10.624	.000

وقد تمّ إجراء الاختبار على العلاقة بين الاستثمار ممثّلا بالاستثمار العامّ والخاصّ ومجمل تكون رأس المال الثّابت والتنمية الاقتصادية فنتج لدينا معادلة على الشّكل التّالي من خلال الجدولين السّابقين وتمّ استخراج المعادلة التّالية الّتي تعبّر عن العلاقة بين الاستثمار والتّنمية الاقتصاديّة.

Fac1-4= 0.925*GFCF

أيّ أنّ التّنمية الاقتصاديّة ترتبط بالاستثمار ارتباطاً قوياً بحيث تزداد عند كلّ زيادة في مجمل التّكوين الرّأسماليّ بنسبة 92 % وهذا يدلّ على أهميّة الاستثمار في خلق الشّروط المثلى لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة، أي يجب التّركيز على استثمارات كبيرة تكون بمثابة بنية تحتيّة لباقي الاستثمارات بحيث تكون عامل جذب لها ولتحقيق مثل هذه الزّيادة لابدّ من تحقيق شرطين أساسيّين الأوّل الشّمول القطاعي في سوريّة، والثّاني البعد الجغرافيّ في توزيع الاستثمارات.

أمّا معادلة ارتباط كلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ باستبعاد GFCF فقد كانت على الشّكل التّالي:

الجدول (30-4) نموذج قياس دور الاستثمار الخاصّ والعامّ في التّنمية الاقتصاديّة **Coefficientsa**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.462	.289		-8.527	.000
	Public	2.422E-005	.000	.901	9.054	.000
2	(Constant)	-2.554	.233		-10.944	.000
	Public	1.656E-005	.000	.616	5.311	.000
	Privat	8.898E-006	.000	.393	3.388	.003

الجدول من إعداد الباحث

يرتبط الاستثمار بالتّنمية الاقتصاديّة بعلاقة طرديّة بحيث تعبّر الزّيادة في التّنمية الاقتصاديّة تعود إلى 61% منها للتّغيّر في الاستثمار العامّ و36% من التّغيّر في الاستثمار الخاصّ وهذا يدلّ على أهمّيّة الاستثمار في توفير الشّروط المثليّ لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة.

Fac1-4 = 0.616*public investment + 0.363* privet investment

والمعادلة السّابقة تعبّر عن العلاقة بين الاستثمار الخاص والعام والتّنمية الاقتصاديّة.

2-5- الارتباط بين الاستثمار والتّنمية المستدامة

ولمعرفة العلاقة الّتي تربط عامل التّنمية المستدامة مع متغير الاستثمار تمّ دراسة معادلة علاقة الارتباط بين عامل التّنمية المستدامة كمتغيّر بعد المعايرة مع متغيّرات المستقلّة والّتي تمثّل الاستثمار الخاص والعام ومجمل تكوين رأس المال الثّابت وتبيّن من خلال التّحليل أنّ العلاقة الارتباط كانت قويّة أيّ ارتباط الاستثمار بالتّنمية المستدامة ارتباط طردية في سوريّة من خلال الجدول التّالي.

الجدول (31-4) علاقة الارتباط بين المتغيّرات المستقلّة والتّنمية المستدامة Correlations

		التنمية المستدامة
PRIVAT	Pearson Correlation	.865(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	20
PUBLIC	Pearson Correlation	.896(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	20
GFCF	Pearson Correlation	.949(**)
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	20
التنمية المستدامة	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	.
	N	20

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

حيث كانت على التّوالي لكلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ ومجمل تكوين رأس المال الثّابت (.865، .896،.949) وهذا يدلّ على ارتباط طردي بين الاستثمارات وبين التّنمية المستدامة بشكل عام ومؤشّراتها بشكل خاصّ ويمكن من خلال معادلة الانحدار معرفة العلاقة الرّياضيّة بين الاستثمار متمثّلا بمجمل تكوين رأس المال الثّابت لأنّه يتمّ استبعاد كلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ وبين التّنمية المستدامة Fac1-5 وهي اعتماداً على نتائج التّحليل الموضّحة في الجدول التّالي ::

الجدول (32-4) نموذج قياسيّ لدور الاستثمار في التّنمية المستدامة Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.721	.225		-12.116	.000
	GFCF	1.401E-005	.000	.949	12.797	.000

$$Fac1-5 = 0.949 * GFCF - 2.72$$

ولمزيد من التّأكّد حول طبيعة العلاقة بين الاستثمار والتّنمية المستدامة قمنا باستبعاد متغيّر إجمالي تكوين رأس المال الثّابت وأبقينا على كلّ من الاستثمار الخاصّ والعامّ لمعرفة مدى ارتباطهم

بالمتغيّر التّابع ومكوّناته على اعتبار أنّ التّحليل عند إدخال GFCF استبعاد كلّ من الاستثمار العامّ والخاصّ فتبن من خلال التّحليل كما في الجدول التّالي:

الجدول (33-4) نموذج قياسيّ لدور الاستثمار الخاصّ والعامّ في التّنمية المستدامة Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.421	.300		-8.058	.000
	public	2.432E-005	.000	.896	8.567	.000
2	(Constant)	-2.626	.216		-12.151	.000
	public	1.545E-005	.000	.569	5.453	.000
	privet	1.169E-005	.000	.460	4.412	.000

إنّ معادلة الانحدار المعبّرة عن العلاقة بين كلّ من المتغيّرات بعد استبعاد مجمل تكوين رأس المال الثّابت.

Fac1-5=.569* public investment +.460* privet investment

ومن المعادلة السّابقة تبيّن بأنّ التّنمية المستدامة ومؤشّراتها ترتبط بالاستثمار العامّ والخاصّ بعلاقة تبيّن أنّ كلّ زيادة في الاستثمار العامّ تزيد التّنمية المستدامة بالمطلق ما نسبته 56% من هذه الزّيادة في التّنمية المستدامة والتّغيّر في الاستثمار الخاصّ 46% منه يعود إلى تحقيق التّنمية المستدامة أيّ أنّ نصيب القطاع العامّ ودوره التّنمويّ أكبر بكثير من دور القطاع الخاصّ بالرّغم من قوانين تشجيع الاستثمار وهذا يعني أنّ القطاع الخاصّ ابتعد عن المشاريع الّتي تؤثّر بشكل ايجابي على مؤشّرات التّنمية المستدامة، ممّا يتطلّب ضرورة دراسة أسباب ابتعاد الاستثمارات الخاصّة عن هذا الدّور وما هي مقوّمات زيادة دوره الاستثمار الخاصّ والعامّ في التّنمية المستدامة.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

على ضوء العرض السّابق يمكن استخلاص النّتائج التّالية:

1- توفر في سوريّة العديد من المميّزات في سنوات الدّراسة 1990 – 2010 الّتي جعل منها هدف للاستثمارات الدّوليّة بفضل الموارد الطّبيعيّة، والتّركيبة البشريّة والموقع الجغرافيّ ومحاولات الاندماج في الاقتصاد العالميّ غير أن لم تكن النّتائج على أرض الواقع كما ينبغي حيث افتقر هذا القطاع إلى الاستثمارات الضّخمة الّتي يمكن أنّ تحقّق نموّ اقتصاديّ مستدام بسبب سياسة التّركيز على الحوافز والتّخفيضات الضّريبيّة عوضاً عن تطوير البنية التّحتيّة والقانونيّة والتّقنيّة اللّازمة لتطوّر الاستثمارات.

أبدت سوريّة في سنوات الدّراسة إرادة قويّة وبذلت جهوداً كبيرةً لتطوير وتحسين شروط الاستثمار، من خلال سياسات الإصلاح الاقتصاديّ، وسنّ التّشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار، وتبسيط الإجراءات، وتخصيص الأموال اللّازمة لتطوير بيئة العمل الاستثماري من خلال سياسات الإعفاءات الضّريبيّة وغيرها من سياسات جذب الاستثمار غير أنّ مرحلة التّحوّل إلى اقتصاد السّوق الاجتماعيّ وعدم استكمال سلسلة القوانين الّتي تشجّع الاستثمار، انعكس بعدم الفعّاليّة عند تطبيق القوانين وهروب الاستثمارات إلى قطاعات لا تؤدّي إلى قيمة مضافة في الاقتصاد، واستمرار التّحوّل في المشاريع إلى قطاعات هامشيّة ذات فاعليّة قليلة، وهو ما أضفى نوعاً من الرّكود والجمود على المشاريع الاستثماريّة الّتي لم تواكب الحاجات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمع.

2- لم يستطع الاقتصاد السّوريّ أن يضاعف نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجمالي خلال عشرين عاماً بالرّغم من القوانين الّتي اعتبرت ذات أهمّيّة في تشجيع الاستثمارات حيث اعتمد الاستثمار الخاصّ في سوريّة في نموّه على بعض أزمات المنطقة فنراه يرتفع في مرحلة أزمة العراق ويزداد التّصدير ومن ثمّ يتراجع بمجرّد انتهاء الأزمة بحيث لم يكن على المستوى المطلوب لاستمراريّته لعدّة أسباب.

- لم يترافق قانون تشجيع الاستثمار بإجراءات تضمن للمشاريع الجديدة الاستمرار وجذب المزيد منها حيث أنّ المبالغة في الإعفاءات الضّريبيّة والميّزات عامل يسبّب تشوّه في الاقتصاد الوطنيّ.
- الانعكاسات السّلبيّة للحروب الّتي شهدتها المنطقة جعلت من رأس المال يحجم عن إنفاق المزيد من الأموال في منطقة تسودها توتّرات سياسيّة وخاصّة مع الاحتلال الإسرائيلي.
- اعتماد الاقتصاد السّوريّ على قطاعات ريعيّة مثل النّفط والزّراعة جعله عرضة إلى تراجع في بعض المشروعات الاقتصاديّة وخاصّة مع انخفاض الإنتاج من النّفط واعتماد الزّراعة على معدّل الهطول المطري.

3- تعدّ السّياسات الماليّة والنّقديّة الّتي اتّبعت حتّى عام 2000 من الأسباب الّتي أدّت إلى تراجع الاستثمارات حيث لعبت كلّ من تجميد الرّواتب الأجور والقيود على التّسليف وتقليص الإنفاق الاستثماري وتثبيت سعر الفائدة دوراً كبيراً في تراجع الاستثمارات.

4- عدم وجود استثمارات كبيرة تشجّع المستثمرين المحلّيّين أو الأجانب على ضخّ المزيد من الأموال للاستثمار في الاقتصاد السّوريّ، حيث لعبت المشاريع الصّغيرة والمتوسّطة رغم أهمّيّتها دوراً سلبياً كعامل جذب للاستثمارات الكبيرة بحيث ظلّ الاستثمار في حدوده الدّنيا والتّغيّرات الّتي مرّ بها تدلّ على ذلك.

5- لم تتمكّن الصّادرات السّوريّة من تمويل المستوردات إلّا في أعوام أزمة العراق وهذا مؤشّر سلبيّ لاعتماد الاقتصاد السّوريّ على قطاعات صغيرة غير قادرة على التّنافس ولا حتّى في السّوق الإقليميّة.

6- مستوى الدّين للاقتصاد السّوريّ كان كبيراً بحيث زاد عن النّاتج المحلّيّ بأكثر من النّصف واستمرّ كذلك حتّى عام 2000.

7- تحسّن ملحوظ في بعض مؤشّرات التّنمية الاجتماعيّة بسبب سياسيّة الدّولة في الاستثمار في قطاع الصّحّة والتّعليم، فكان لها أثر مميّز من خلال معدّل الالتحاق بالتّعليم الثّانويّ وتحسّين الأجل المتوقّع للحياة واضعف معدّل الجريمة غير أنّ معدّل النّموّ السّكّاني المرتفع وتوسع أعداد الفقراء وزيادة البطالة بنسب كبيرة كان له تأثير سليبي بالمجمل على مؤشّرات التّنمية الاجتماعيّة.

8- تراجع في كافّة المؤشّرات البيئية بسبب عدم تضمّين تكاليف التّلوّث البيئي للمشاريع الجديدة أو حتّى القائمة منها، وتبيّن أنّه إذا تحسّنت شروط البيئية في سوريّة فإنّه يؤدّي إلى تراجع في كافّة المؤشّرات الاقتصاديّة والسّبب يعود إلى تفضيل المستثمر على إنهاء الاستثمار والتّحوّل إلى استثمارات لا يدفع بها تكاليف بيئية ممّا سنعكس على مجمل المؤشّرات الاقتصاديّة وهذا مخالف لكلّ النّظريات الاقتصاديّة.

9- تحسّن ملحوظ في كافّة مؤشّرات التّنمية المؤسساتية بعد عام 2000 بسبب دخول تقنيّة الاتّصالات والخدمات الانترنت وغيرها من الخدمات الّتي شجّعت على تطوّر ملحوظ في هذا القطاع رغم تأخّرها، غير أنّ مجال المقالات العلميّة الّتي تدلّ على قدرة البلد على الاستفادة من الأبحاث العلميّة وتطبيقها كان ضعيفاً ممّا يدلّ على ضعف الاهتمام بقطاع البحث العلميّ على الرّغم من أهميّته في تطوّر البلدان ونموّها.

10- أطاحت الأزمة في سورية بعقود من العمل ودمرت كل ما تحقق من تحسن في مؤشرات التنمية.

11- هناك علاقة ارتباط معنوية كبيرة بين الاستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويأتي دور الحكومة الموجه لهذه الاستثمارات بطرق مختلفة إلى قطاعات تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

12- يحتاج الاقتصاد السوري إلى استثمارات ضخمة من أجل حل المشكلات المتعلقة بالبطالة والفقر.

.

ثانياً: المقترحات

1- إنّ جذب الاستثمارات لا يعتمد على الإعفاءات والامتيازات بل يعتمد على مدى تطوّر البنية التّحتيّة للاقتصاد، وحريّة التّحويلات النّقديّة وتطور السّوق الماليّة ومدى توفّر القوّة الشّرائيّة لدى السّكّان، فالدراسة توصي بالبحث عن محفّزات للاستثمار المحلّيّ وجذب الاستثمار الأجنبيّ بعيداً عن المحفزات والامتيازات الّتي تسبّب تشوّها في هيكليّة الاقتصاد، مثال ذلك الدخول في اتفاقيات اقتصادية مع تكتلات كبرى كمجموعة دول البريكس.

2- تطوير سوق الأوراق الماليّة كمشجّع رئيسي لتحوّل الشّركات الفرديّة إلى مساهمة مغفلة يساهم بها عدد كبير من الأفراد والشّركات وتشجّع الادّخار وزيادة مصادر تمويل المشاريع التّنمويّة.

3- خلق منظومة قانونيّة تشريعيّة متكاملة غير متناقضة بهدف تشجيع الاستثمار وإلغاء كافّة الإجراءات الّتي تناقضها بهدف القضاء على التّناقض في الإجراءات والقوانين النّاظمة لعمل الاستثمارات.

4- التّوسّع الإقليميّ بإنشاء المناطق الصّناعيّة وتخديمها بالبنية التّحتيّة الملائمة الّتي تسمح بزيادة حجم الاستثمار، انشاء مطارات خدمية في كل من حمص وطرطوس وحماه، توسيع موانئ طرطوس وبانياس وجبلة بشكل يسمح بالاستفادة من الموقع الجغرافي لسورية في خارطة النقل.

5- التّوسّع في مشاريع زراعيّة كبيرة تكون أساساً لمشاريعَ صناعيّةٍ تكمّل الزّراعة مثل الآلات زراعيّة والأسمدة وصناعة الأغذية وغيرها بشكل سلسة متكاملة من الإنتاج الزّراعيّ إلى التّحويل ثمّ التّصنيع ومن ثمّ التّصدير وفق المواصفات العالميّة، سحب مياه الفرات إلى ريف حمص وريف حماه بشكل يزيد من إنتاجية الأراضي الزّراعية، إنشاء محطّات تحلية مياه البحر لما لها من أهمية في الزراعة.

6- الاهتمام بتنوّع مصادر النّموّ ليتسنى للاقتصاد توفير القدرة على تحسين نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الّذي ما يزال منخفض قياساً للمقياس العالميّ وتحسّين بذلك القوّة الشّرائيّة للفرد وتحسّين دخله.

7- الاهتمام بالبحث العلميّ واعتماد التّكنولوجيا الجديدة بما يضمّنّ تحسين القدرات ورفع مستوى المعيشة وتخفيف الفقر من أجل تسريع عمليّة التّنمية

8- إلغاء كلّ أشكال الاحتكار من أجل خلق مجال للمنافسة.

9- البدء بمشروع إعادة الإعمار فنموّ أعمال إعادة الإعمار سيدفع إلى نموّ اقتصاديّ حقيقي ونقترح في هذا المجال.

- توقيع اتّفاقيات إقليمية لإنتاج الطّاقة الكهربائيّة النّوويّة لأنّها ضمان الاستدامة في المستقبل مثال ذلك بنوك الطاقة، إذا لم نتمكن من إنتاج الطاقة الكهربائية النووية بأنفسنا، بالإضافة لتحسّين انتاجية الطّرق التّقليديّة.
- إنشاء سكّك حديدة تربط المنافذ الحدوديّة البرّيّة والبحريّة والجوّيّة ببعضها.
- تأهيل الموارد البشريّة بشكل علميّ وتقنيّ لإدارة المرحلة المقبلة.
- تطبيق سياسة تقييم الأداء في كافّة أنحاء الدّولة وكافّة المستويات الإدارية.
- العمل بنظام الفاتورة لمنع التهرب الضريبي.
- التّوقيع على عقد اجتماعي جديد بسوريّة بعد اتمام المصالحة.

المراجع العربية

1- أحمد، عبد الرحمن، وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

2- أبو قحف، عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات**، جامعة دمنهور، مصر، 2003.

3- اتحاد الاقتصاديين العرب، ***المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية***، دار الرازي، الكويت،الجزء الثاني، 1988.

4- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، **تقرير التنمية البشرية** ، 1995

5- الاسكوا، **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا**، الأمم المتحدة، 2001

6- النوري، قيس، الحسيني ،عبد المنعم ، **النظريات الاجتماعية**، جامعة الموصل، 1985،

7- الغدير حمود، **العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في اطار التنمية في المملكة العربية السعودية**، اطروحة دكتوراة ، جامعة الملك سعود، 2004

8- الزين، منصوري، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، اطروحة دكتورة، الجزائر 2008.

9- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية.

10- التقرير العربي الموحد، 2011، ص17.

11- الأمم المتحدة، التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في سورية، 2010.

12- المركز السوري لبحوث السياسات، **الازمة السورية الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية**، 2013.

13- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشتركة**، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

14- الحمود، غدير، **العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية**،رسالة ماجستير ،قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود،2004،

15- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، **حاجات الإنسان الأساسية ، في الوطن العربي "الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات** ، ترجمة عبد السلام رضوان ، الكويت ، 1990

16- بابا، عبد القادر، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، مذكرة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

17- بيانات المصرف المركزي، سورية.

18- تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للام المتحدة، **نهضة الجنوب**، 2013، الفصل الأول .

19- جلاب، محمد, العاشوري، كمال، **أهمية اتخاذ القرار الاستثماري في ظل معايير التقييم**, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر، 2003.

20- حافظ فيصل، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2005.

21- خربوش حسني، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، بدون دار نشر، عمان الأردن، 1990.

22- خامرة،الطاهر، ***المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة*** – حالة سوناطراك–" رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007.

23- عجلاني ، حسين، **إستراتيجية إدارة المعرفة في منظمات الأعمال**، دار إثراء للنشر، الأردن، 2008.

24- شامية، احمد، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، دار الثقافة، الطبعة الثانية ,الاردن ,عمان، 1998،

25- دليلة عارف، سفر إسماعيل، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، الطبعة 11 منشورات جامعة دمشق، 2000.

26- رمضان زياد، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998.

27- رداد، عبد الرحمن، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ليبيا، 2009.

28- زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: **من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية**، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 332، الكويت، 2006.

29- ستيورات، بول جريجوري، تعريب،منصور، طه، **النظم الاقتصادية المقارنة**، دار المريخ للنشر ،الرياض،1994.

30- غنيم، عثمان ،أبوزنط. ماجدة، **التنمية المستديمة** :در اصفاء للنشر و التوزيع-عمان 2007

31- غيلان مهدي، **دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة**، جامعة كربلاء، 2009.

32- فضلية عابد، **واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10لعام 1991**، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني 2001

33- لطفي، على، **التنمية الاقتصادية**، جامعة القاهرة، 1993، صـ164.

34- هيئة الاستثمار السورية، **التقرير السنوي السابع للاستثمار في سورية**، 2012.

35- هيئة التخطيط والتعاون الدولي، **التنمية البرشرية في ظل الازمة**، 2013.

36- هيئة الاستثمار السورية، **التقرير السنوي السابع للاستثمار**، 2012، ص35

37- وزارة الدولة لشؤون البيئة، **تحليل الوضع الراهن للبيئة في سورية**، 2010.

References

1- A. C. Fernando, ***Business Environment***, Dorling Kindersley, New Delhi, India, 2011, p75.

2- Amil markandesa, ***natural environments and social rate of discount***, project apprasisal,1988,p11.

3- Andrew Holden. ***Tourism Studies And The Social***

4- Aizenman, J. On ***the hidden links between financial and trade opening***. Journal of International Money and Finance 27 (3), 2008, 372.

5-

6- Anatol Murad, ***What Keynes Means***, Bookman associates inc, 1962, usa,96.

7- ABUBAKAR, Salisu, ***CAPITALIZING HUMAN RESOURCE INVESTMENTS OF QUOTED SERVICE COMPANIES IN NIGERIA: A STUDY OF EXPERTS' PERCEPTION***, 2012, abu.edu, Nigeria, p1

8- Aleksi Aleksiev and Ivan Penov, ***The drole of capital for sustainable use of the fragmented land in Bulgaria***, IDARI, 2006, p3.

9- Angilcka verze, ***Sustainable Development Policy and Guide***, The EEA Financial Mechanism 2006, p4.

10-

11- Bhattacharyya Debarshi, ***Management Accounting,***2011,Dorling Kindersley, India,p744.

12- Borner Silvio, Bodmer Frank, Kobler Markus,2004, ***Development Centre Studies Institutional Efficiency and its Determinants The role of political factors in economic growth***, un, OECD, p24.

13-

14- 58 - Ciegis, R., & Ciegis, R. (2008). ***Laws of Thermodynamics and Sustainability of Economics***, Engineering Economics(2), p17.

15- Christoff, P. ***Ecological Modernization***. Environmental Politics, Vol. 5, No. 3, 1996, 485.

16- Charles Albert Michalet, ***Strategies of Multinationals and Competition for Foreign Direct investment***,1997,world Bank, p15.

17- Chetan Bhole, ***Financial Institutions & Markets*** 5E, tata Mcgraw- hill, 2009,p506.

18- Chris Cook, John Stevenson, ***World history since 1914,2005***,routlsdge,USA,p475.

19- Dzemydiene, D, ***Preface to sustainable development problems in the issue***. Technological and Economic Development of Economy, 14(1), 2008, p9.

20- D Pearce, G Atkinson, ***The concept of sustainable development: An evaluation of its usefulness ten years after Brundtland***, 1998. UK, CSERGE, p5

21- Antoine d'Autume and Katheline Schubert, ***Maximin paths when the resource has an amenity value***, Sorbonne,2008,p3.

22- Danielle Nierenberg, ***The role of women in sustainable development***, Women Deliver *organization, 2012,*Brazel, p2.

23- 81 - Danielle Nierenberg, *Women and Sustainability: Recognizing the Role of Women at Rio+20*, World watch Institute, 2012,p2.

24- Dempsey, N., Bramley, G and others, ***The social dimension of sustainable development: defining urban social sustainability***. Sustainable Development, USA, 2011, p4.

25- Cai Zhonghua, Song Yu, ***Environmental Protection Investment and Sustainable Development-Policy Simulation Based on Nonlinear Dynamics***, Energy Procedia 5, 2010, china, p470.

26-

27-

1 - Karl Erik Wärneryd, ***The psychology of saving: a study on economic psychology***, Edward>

1-

Elgar.UK.1999.p53.

2 - Wei-Bin Zhang, ***American Civilization Portayed in Ancient Confucianism***, Algora, USA, 2003,p139.

3 - Xiaokai Yang, Wai-Man Liu, ***Inframarginal Economics***, world scientific publishing,vol4.usa,p4.

4 - Terry Peach, ***David Ricardo Critical Response***, Routledge, New York, USA, 2003,p9.

5 - Roger A. Arnold, ***Economics***, cengage Learning, USA, 2010,p183.

6 -

7 - Yujiro Hayami, Yoshihisa Godo, ***Development Economics: From the Poverty to the Wealth of Nations***,2005, Oxford, 3th E, p123.

8 - T.R.Jain, O.P.khanna, ***Business Economics***, V.K, New Delhi, 2009, p206.

9 - Louis B. Boudin, ***The Theoretical System of Karl Marx, Keer***, Chicago. USA 2008,p72

10 - Moishe Postone, Louis Galambos, Jane Eliot Sewell, ***Time, Labor, and Social Domination A Reinterpretation of Marx's Critical Theory***, Cambridge university press, UK, 1993, p309.

11 - Eugen von Böhm-Bawerk, ***Karl Marx and the Close of His System***, Wolff. New York,USA, 2007,p16.

12 - Dennis C. Canterbury, ***Capital Accumulation and Migration***, Brill, USA, 2012,p31.

13 - Tony Smith, ***The Logic of Marx's Capital: Replies to Hegelian Criticisms*** .State University of New York, USA,1990.151.

14 - John Cunningham Wood, ***Karl Marx's economics : critical assessments***, Roultedge,USA, 1988,p523.

15 - Hugh Stretton, ***Economics: A New Introduction***, Pluto Press, London, UK, 1999, p78.

16 -.

17 - Geoffrey Colin Harcourt, ***The General Theory***: Volume 1, 1997, Routledge, usa,196.

18 -John Maynard Keynes, ***The General Theory of Employment, Interest and Money***.2006. Preview. pxxix.

19 - R.J.Barro , ***Determinants of Economic growth : A Cross-Country Empirical Study*** *(MIT press,1997*

20 - R.M. Solow, ***"Technical change and the aggregate production function****", Review of Economics and Statistics, vo39, No. 3 (August 1957), pp. 312.*

21 - Paul Romer, "***Increasing Returns and Long Run Growth***" Journal of Political Economy, University of Chicago Press, 1986, p1003.

22 -Tomomi Miyazaki, ***Public investment and business cycles: The case of Japan***, Journal of Asian Economics 20 (2009) 422.

23 -

24 - Eduardo Cavallo, Christian Daude, ***Public investment in developing countries: A blessing or a curse?*** Journal of Comparative Economics 39, 2011, p71.

25 - Yungchang Jeffery Bor, Yih-Chyi Chuang, and other, ***A dynamic general equilibrium model for public R&D investment in Taiwan,*** Economic Modelling 27 ,2010, p181

26 -

27 - Teng-Chu Steve Chiu, ***The Impact of Human Resources Investment for Public Sectors***, 2012, IPEDR vol.29, *Singapore,p134.*

28 -.

29 -R. Venkata Subramani, ***Accounting for Investments, Equities, Futures and Options***,2011,John Wiley, Singapore, p5.

30 -P. Periasamy**, *Financial Management***, 2E, tata Mcgraw Hill, 2009, p35.

31 - Walter J. Wessels, ***Economics,*** Joe Sabatino, 2006, USA,p105.

32 - Majed Bader, Ahmad Ibrahim Malawi, ***The Impact of Interest Rate on Investment in Jordan ACointegration Analysis***, Hashemite University,2010, Jordan, JKAU, vol24, N1,p199.

33 - William Boyes, Michael Melvin**, *Macroeconomics***, 2010, jo sabatino, eighth edition, usa.p200

34 - G S Gupta, ***Macroeconomics theory and applications*** , 2E,2004,tata McGraw hill,p126.

35 -

36 -

37 - G S Gupta, ***Macroeconomics theory and applications*** , 2E,2004,tata McGraw hill.124.

38 - TR Jain, OP Khanna, ***Development Problems and Policies***, V. K. publications, New Delhi, LE,2006, pp,103,104.

39 - TR Jain, ***Public Finance and International Trade***,2009, new Delhi, Vilam.Jain, p100.

40 - R.n.tripathy, M. tripathy, ***Public Finance and Economic Development in India***,1985.mittal.p231.

41 -Laurence Whitehead, ***Emerging Market Democracies: East Asia and Latin America***, Johan Hopkins university, 2002, p6.

42 - Michael L. Hess, ***Doorways to Development: Foreign Direct Investment Policies***. UMI, USA, 2008. p120.

43 - world bank, ***Sustaining High Growth: The Role of Domestic Savings***, 2011. P65.

44 - worldbank.org/data.

45 -

46 -S M Shafaeddin, ***Competitiveness and Development: Myth and Realities***, 2012, Anthem press, USA, p185.

47 -Fang Cai, ***The China Population and Labor***, Yearbook, Vol3, Brill, china,p94.

48 - Etzion, Halevy, ***Social change, "the Advent and maturation of modern society***" London, Routlcdge, 1981, P. 10

49 - ***Sciences***,2005,routledge,usa,p111.

51 -Remigijus Ciegis and others, ***The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios***, Engineering Economics (2). 2009, p 28.

52 -

35 - Romano donoto, ***sustainable rural, development*** . projet GCP, FAO, Syria 2002. p53.

54 -Rumen Gechev, ***Sustainable Development: Economic Aspects***. Indianapolis, usa.2005.p1.

55- J.Kozlowski and G.Hill, ***Towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method***, Ashgate publications, Sydney, 1998,p6.

56 - Rebert Goodland, ***neoclassical economic and principles of sustainable development***, ecological modeling,1987,p36.

57- 59- James Gustare**, *the environment, the greening of technology,development***,1989, p30

60 -61 - Robert Paterson and Devashree Saha, ***The Role of 'New' Political Culture In Predicting City Sustainability Efforts***, csd, 2010, u texas .usa. p6.

62 - Mistra, ***Sustainable Investment - Towards a New Role for Institutional Investors***2004, Stockholm ,p2

63 - Milford Bateman**, *Sustainable Local Economic Development in Croatia and the Role of Social Capital***, 2013 University of Pula, *Croatia, p1.*

64 -

65 - Helen Tregidga, Kate Kearins, ***The Politics of Knowing, Organizational Sustainable Development***, 2012, Sagepub, p2.

66 -

67 - Robert W. Kates,and other, ***What is sustainable development? Goals, in indicators, and practice***, 2005, Environment: Science and Policy for Sustainable Development,vol47, p12.

68 - Toshiyasu Kato, ***Chan Sophal, Regional Economic Integration for Sustainable Development in Cambodia***, Development resource institute, Cambodia, 1998. P13

69 - Giacomo D'Alisa, ***Dimensions of sustainable development: a proposal of systematization of sustainable approaches***, Italy, 2007, dsems, p11.

70 - EUROPEAN COMMISSION, ***A Framework for Indicators for the Economic and Social Dimensions of Sustainable Agriculture and Rural Development***, 2001, p4.

71 - 72 - UN, ***An Action Agenda for Sustainable Development*** REPORT FOR THE UN SECRETARY-GENERAL, SDSN, 2013. P1.

73 -UN, ***A Framework for Sustainable Development*****, SDSN. 2012, p1.**

74 - Economic Policy Reform, ***Reducing income inequality while boosting economic growth***, 2012. Part2, OECD, p190.

75 -

76 - UNITED NATIONS, ***MEASURING SUSTAINABLE DEVELOPMENT***,2009, p5.

77 - Serageldin, ***Expanding the Measure of Wealth; Indicators of Environmentally Sustainable Development,*** The World Bank, 1997, Washington, p8.

78 - Pearce Atkinson, ***Capital Theory and the Measurement of Sustainable Development: An Indicator of Weak Sustainability*** 1993,Ecological Economics, 8 (1),p3.

79 - Ines Omann and Joachim H. Spangenberg, ***Assessing Social Sustainability***, SERI, Germany, 2002, p4.

80 - 82 - kevin.murphy, ***The social pillar of sustainable development: a literature review and framework for policy analysis***, School of Business and Humanities, Institute, Ireland, 2012, vol8,p1.

83 - Vavik, T. & Keitsch, M, ***Exploring relationships between universal design and social sustainable development: some methodological aspects to the debate on the sciences of sustainability***. Sustainable Development, USA, 2010, p2.

84 - Fahey.T, F. Convery, ***the Role of social indicators in Assessing Sustainability in Ireland***. The Environmental Institute UCD, 1995, p5.

85 -

86 - Pytrik Reidsma, and others, ***Methods and tools for integrated assessment of land use policies on sustainable development in developing countries*** elsevier,2010, Land Use Policy 28. p604.

87 -

88 - Hervé Boulhol, Alain de Serres and Margit Molnar, ***The Contribution of Economic Geography to GDP per Capita,*** OECD Journal, 2008 p2.

89 - www.un.org/Depts/unsd, Monday, 7-10- 2013, 5am.

90 - Haydory Akbar Ahmed, Md. Gazi Salah Uddin, ***Export, Imports, Remittance and Growth in Bangladesh, An Empirical Analysis***, Trade and Development Review, vol22009, 79.

91 - Nikolaos Dritsakis, and others, ***THE MAIN DETERMINANTS OF ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL INVESTIGATION WITH GRANGER CAUSALITY ANALYSIS FOR GREECE***, University of Macedonia,J EL, 2003, p2.

92 - International Atomic Energy Agency, ***Energy Indicators for Sustainable Development: Guidelines And Methodologies***,2005.Austria, p 11,12.13.

93http://www.iea.org/publications/worldenergyoutlook/resources/energydevelopment/theenergydevelopmentindex/ Monday , 7-10 2013, 7 am.

94 - *www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/.../**current_account_deficit**.pdf*

95 - UN, ***Indicators of Sustainable Development***, Third Edition, New York, 2007, p50.

96- http://data.albankaldawli.org/indicator 6 march 2014. 4.3pm

97 - http://cbssyr.sy/yearbook/2011/Data-Chapter15/TAB-37-15-2011 6-03-2014. 3.58pm

98 - http://www.iea.org/statistics/statisticssearch/report/?&country , 6- 03- 2014. 4.56 pm

99- http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_overview_ar.pdf, p8 7-7-2014. 11.00 am

100- http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/mdgr/syria-nmdgr2-05a.pdf, p4 , 4-7-2015, 5.20, pm

101- www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_EDGD_14_TP-5_E.pdf,p8 6-7-2015, 7.00 pm

الملاحق

ملحق (1)مصفوفة الارتباط بين مؤشرات التنمية الاجتماعية Correlation Matrix

		q1	q2	q3	q4	q5	q6	q7	q8
Sig. (1-tailed)	q1		.300	.112	.232	.048	.392	.084	.084
	q2	.300		.001	.046	.026	.180	.156	.156
	q3	.112	.001		.000	.000	.004	.012	.012
	q4	.232	.046	.000		.000	.000	.000	.000
	q5	.048	.026	.000	.000		.011	.000	.000
	q6	.096	.001	.000	.000	.000	.004	.006	.006
	q7	.392	.180	.004	.000	.011		.019	.019
	q8	.084	.156	.012	.000	.000	.019		

ملحق رقم (2) مصفوفة الارتباط لمؤشرات التنمية البيئية Correlation Matrix

		z1	z2	z3	z4	z5	z6
Sig. (1-tailed)	z1		.005	.182	.000	.000	.000
	z2	.005		.034	.050	.001	.312
	z3	.182	.034		.232	.016	.231
	z4	.000	.050	.232		.000	.003
	z5	.000	.001	.016	.000		.004
	z6	.000	.312	.231	.003	.004	

ملحق رقم (3) مصفوفة الارتباط لمؤشرات التنمية الاقتصادية Correlation Matrix

		GDP	NGDP	RCGD	E2I	DEBTGDP
	GDP		.000	.000	.060	.000
	NGDP	.000		.000	.034	.000
	RCGD	.000	.000		.039	.002
	E/I	.060	.034	.039		.316
	DEB/GDP	.000	.000	.002	.316	
Sig. (1-tailed)	FORMATION	.122	.113	.456	.006	.383
	ENERGY	.000	.000	.041	.250	.000
	RAIDGDP	.000	.000	.022	.068	.001
	RSAVING	.005	.009	.343	.186	.110
	GRWWTH	.075	.079	.173	.446	.187
	INFLATION	.302	.323	.354	.456	.328

ملحق (4) مصفوفة الارتباط لمؤشرات التنمية الاقتصادية Correlation Matrix

		FORMATION	ENERGY	RAIDGDP	RSAVING
	GDP	.122	.000	.000	.005
	NGDP	.113	.000	.000	.009
	RCGD	.456	.041	.022	.343
Sig. (1-tailed)	E2I	.006	.250	.068	.186
	DEBTGDP	.383	.000	.001	.110
	FORMATION		.400	.450	.000
	ENERGY	.400		.001	.051

	RAIDGDP	.450	.001		.122
	RSAVING	.000	.051	.122	
	GRWWTH	.398	.086	.131	.138
	INFLATION	.171	.382	.107	.379

ملحق(5) مصفوفة الارتباط المؤشرات الاقتصادية Correlation Matrix

		GRWWTH	INFLATION
Sig. (1-tailed)	GDP	.075	.302
	NGDP	.079	.323
	RCGD	.173	.354
	E2I	.446	.456
	DEBTGDP	.187	.328
	FORMATION	.398	.171
	ENERGY	.086	.382
	RAIDGDP	.131	.107
	RSAVING	.138	.379
	GRWWTH		.015
	INFLATION	.015	

الملحق() قيم معاملات Communalities
الشيوع لكافة المؤشرات في التنمية المستدامة

	Initial	Extraction
GDP	1.000	.959

NGDP	1.000	.980
RCGD	1.000	.896
E2I	1.000	.100
DEBTGDP	1.000	.829
FORMATION	1.000	.137
ENERGY	1.000	.751
RAIDGDP	1.000	.503
RSAVING	1.000	.387
GRWWTH	1.000	.080
INFLATION	1.000	.000
q1	1.000	.098
q2	1.000	.305
q3	1.000	.899
q4	1.000	.735
q5	1.000	.513
q6	1.000	.933
q7	1.000	.460
q8	1.000	.379
z1	1.000	.930
z2	1.000	.338
z3	1.000	.000
z4	1.000	.672
z5	1.000	.945
z6	1.000	.410

Y1	1.000	.722
Y2	1.000	.767
Y3	1.000	.767
Y4	1.000	.980

الملحق(6) **Component Matrix[a]**

قيم التشبع بعامل التنمية المستدامة

	Component
	1
GDP	.979
NGDP	.990
RCGD	.946
E2I	-.317
DEBTGDP	-.911
FORMATION	.370
ENERGY	.867
RAIDGDP	-.709
RSAVING	.622
GRWWTH	-.283
INFLATION	-.017
q1	.314
q2	-.552
q3	.948
q4	.858
q5	.716

q6	-.966
q7	-.679
q8	-.615
z1	-.964
z2	-.581
z3	.019
z4	.820
z5	.972
z6	-.640
Y1	.850
Y2	.876
Y3	.876
Y4	.990

ملحق (7) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة التابعة Correlations

		REGR factor score 1 for analysis 1	REGR factor score 1 for analysis 2	REGR factor score 1 for analysis 3
REGR factor score 1 for analysis 1	Pearson Correlation	1	-.861**	.928**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	21	21	20
REGR factor score 1 for analysis 2	Pearson Correlation	-.861**	1	-.919**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	21	21	20
REGR factor score 1	Pearson Correlation	.928**	-.919**	1

for analysis 3	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	20	20	20
REGR factor score 1 for analysis 4	Pearson Correlation	.908**	-.940**	.921**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000
	N	21	21	20
REGR factor score 1 for analysis 5	Pearson Correlation	.957**	-.949**	.972**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000
	N	20	20	20

محلق(8) تتمة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة التابعة Correlations

		REGR factor score 1 for analysis 4	REGR factor score 1 for analysis 5
REGR factor score 1 for analysis 1	Pearson Correlation	.908	.957**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000
	N	21	20
REGR factor score 1 for analysis 2	Pearson Correlation	-.940**	-.949
	Sig. (2-tailed)	.000	.000
	N	21	20
REGR factor score 1 for analysis 3	Pearson Correlation	.921**	.972**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000
	N	20	20
REGR factor score 1 for analysis 4	Pearson Correlation	1**	.979**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	21	20
REGR factor score 1 for	Pearson Correlation	.979**	1**

analysis 5	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	20	20

ملحق(9) تتمة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة التابعة Correlations

			REGR factor score 1 for analysis 1	REGR factor score 1 for analysis 2	REGR factor score 1 for analysis 3	REGR factor score 1 for analysis 4
Kendall's tau_b	REGR factor score 1 for analysis 1	Correlation Coefficient	1.000	-.771**	.768**	.810**
		Sig. (2-tailed)	.	.000	.000	.000
		N	21	21	20	21
	REGR factor score 1 for analysis 2	Correlation Coefficient	-.771**	1.000	-.853**	-.848**
		Sig. (2-tailed)	.000	.	.000	.000
		N	21	21	20	21
	REGR factor score 1 for analysis 3	Correlation Coefficient	.768**	-.853**	1.000	.884**
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.	.000
		N	20	20	20	20
	REGR factor score 1 for analysis 4	Correlation Coefficient	.810**	-.848**	.884**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.
		N	21	21	20	21

Spearman's rho	REGR factor score 1 for analysis 5	Correlation Coefficient	.832**	-.874**	.916**	.947**
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000
		N	20	20	20	20
	REGR factor score 1 for analysis 1	Correlation Coefficient	1.000	-.908**	.910**	.936**
		Sig. (2-tailed)	.	.000	.000	.000
		N	21	21	20	21
	REGR factor score 1 for analysis 2	Correlation Coefficient	-.908**	1.000	-.962**	-.966**
		Sig. (2-tailed)	.000	.	.000	.000
		N	21	21	20	21
	REGR factor score 1 for analysis 3	Correlation Coefficient	.910**	-.962**	1.000	.977**
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.	.000
		N	20	20	20	20
	REGR factor score 1 for analysis 4	Correlation Coefficient	.936**	-.966**	.977**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.
		N	21	21	20	21
	REGR factor score 1 for analysis 5	Correlation Coefficient	.941**	-.970**	.985**	.991**
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000
		N	20	20	20	20

ملحق (10) تتمة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة التابعة Correlations

			REGR factor score 1 for analysis 5
Kendall's tau_b	REGR factor score 1 for analysis 1	Correlation Coefficient	.832
		Sig. (2-tailed)	.000
		N	20
	REGR factor score 1 for analysis 2	Correlation Coefficient	-.874**
		Sig. (2-tailed)	.000
		N	20
	REGR factor score 1 for analysis 3	Correlation Coefficient	.916**
		Sig. (2-tailed)	.000
		N	20
	REGR factor score 1 for analysis 4	Correlation Coefficient	.947**
		Sig. (2-tailed)	.000
		N	20
	REGR factor score 1 for analysis 5	Correlation Coefficient	1.000**
		Sig. (2-tailed)	.
		N	20
Spearman's rho	REGR factor score 1 for analysis 1	Correlation Coefficient	.941
		Sig. (2-tailed)	.000
		N	20
	REGR factor score 1 for analysis 2	Correlation Coefficient	-.970**
		Sig. (2-tailed)	.000
		N	20

	REGR factor score 1 for analysis 3	Correlation Coefficient	.985**
		Sig. (2-tailed)	.000
		N	20
	REGR factor score 1 for analysis 4	Correlation Coefficient	.991**
		Sig. (2-tailed)	.000
		N	20
	REGR factor score 1 for analysis 5	Correlation Coefficient	1.000**
		Sig. (2-tailed)	.
		N	20

The role of investment in achieving sustainable development

Syria model

Abstract

The study aims to analyze the reality of investment in Syria and study the role of these investments in achieving the goals of sustainable development using a global analysis method to data from the Syrian Arab Republic between 1990 and 2010,

The study found there is an important role for investments in community access to achieve the goals of sustainable development through investment in nuclear power, which is the energy of the future through regional investments be under the supervision of the International Atomic Energy Agency

In addition to the large agricultural investment in terms of quantity, quality and take advantage of biotechnology in improving the quality of agricultural products,

And the state can achieve quantum leaps in the field of the use of modern, such as digital printers that will change the shape of the normal production in the outgoing digital technology, and by making use of the above in improving economic growth and improve the quality of life increases, the importance of education, training and human resources development to keep up with this new generation of high-tech in order to keep pace with the era of knowledge economies.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Economics

The role of investment in achieving sustainable development

Syria model

Search prepared to get a doctorate degree in economics

Preparation, **Moutasem Ismael**

Supervision, Dr, Moussa Alghreer **Co-Supervisor, Dr, Chadi Bitar**

2015